الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقراطية الشعبـــية

وزارة التعليم العالي والبحث العلـــمي

جامـعة ابن خلـــدون - تيـارت –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية (تاريخ)

دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة سياسة الحكومة الفرنسية في المحافل الدولية 1956- 1962م

مـــذكـــرة مكـــملة لنـــيل شـــهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبان:

- ✓ سلطاني توفيق
- ✓ رحماني إلياس

إشراف :

-أ.د .بليل محمد

لجنة المناقشة	د.كركب عبد الحق	رئيسا
	د.بوحموم أحمد	مناقشا
	أ.د.محمد بليل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴿39﴾ وأن سعيه

سوف يرى ﴿40﴾ ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴿41﴾﴾

(سورة النجم الآية : 39، 41)

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهم الله عز وجل

(وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

(سورة الإسراء الآية 23).

إلى أجمل نساء الكون وأحّن أمهات الدنيا التي أنارت لي درب الحياة وسهلت عليا طريق النجاح من تعبت وسهرت لأصل أنا إلى هذا اليوم أمي الغالية " تركية "

وإلى رمز التضحية والشجاعة وأعظم رجل في حياتي... أبي الغالي "بن جازية سندي وركيزتي في هذه الحياة وهب حياته وماله في سبيل تعليمي أهديك ثمرة نجاحي.

إلى من شاركني في دفئ وحنان الأم ودعم الأب أخواتي: دليلة وعز الدين وإلى جدي وجدتي الغاليين بدرة وطيب وإلى كتاكيت العائلة *إسلام، نجود، رؤية

ومحمد* وإلى كل عائلة سلطاني وهواري ورحماني بدون استثناء أعمامي وأخوالي وكل أفراد عائلتي وإلى كل من رافقني في مساري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعة من زملاء وأساتذة.

أسأل الله منفعة علمنا وهو علينا شهيد.

توفيق

إهداء

إلى من تعهدا بتربيتي في الصغر وكانا لي نبراسا يضيء لي فكري بالنصح والتوجيه في الكبر أمي وأبي حفظهما الله.

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقدم إخوتي وأخواتي رعاهم الله.

إلى روح أخي الغالي الذي رحل عنا ولا تزال روحه الطاهرة تعانق أرواحنا أخي "رحماني أحمد".

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة إليهم جميعا أهدي جهدي ونتاج تحثي المتواضع وإلى جميع أصدقائي كل باسمه دون استثناء.

إلياس

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات فله الفضل والشكر أولا وأخيرا على أنه وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

في البداية نتقدم بالشكر الكبير للأستاذ الدكتور المشرف السيد محمد بليل تقديرا على النصائح والإرشادات التي قدمها لنا فكان خيرا معينا ومرشدا وناصحا ونورا اهتدينا به لإتمام مختلف أطوار هذه الدراسة نسأل الله أن يجازيه خير جزاء.

كما لا يفوتنا أن نتقدم باسمى عبارات الشكر والتقدير بجميع أساتذة التاريخ في جامعة عبد الرحمن ابن خلدون بتيارت.

ولا يفوتنا أن نتقدم بعبارات الشكر والعرفان لكل من بوقدامة الطيب وبوفروج هواري رفقاء الدرب الدراسي ولكل من ساندنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع

قائمة المختصرات الواردة في المذكرة

1.بالعربية	
الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
د.ت	بدون تاريخ
د.س	دون سنة
ص	صفحة
ص .ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
د.ط	دون طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
هـ	هجري

دون مكان نشر	د م
2.الفرنسية	
PAGE(P)	صفحة
PAGES Continues (PP)	صفحات متعاقبة
Op. cit	المرجع السابق
Ibid	المرجع نفسه
(FLN) Front de libération	جبهة التحرير الوطني
(CRUA) Comite Révolutionnaire pour l Unité de l Action	اللجنة الثورية للوحدة والعمل
(CCE)Comite de Coordination et de L exécution	لجنة التنسيق والتنفيذ
(CNRA) Conseil de la Révolution National Algérienne	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
(GPRA) Gouvernement Provisoire de la République Algérienne	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

مقدمة

عرفت الجزائر أبشع استعمار في تاريخها هو الاستعمار الفرنسي الذي حاول التنكيل بالشخصية الإسلامية العربية للشعب الجزائري موظفا أساليب عديدة أحبطتها عزيمة وإرادة وصلابة شعب متعطش للحرية ورافض للاستبداد، وهو ما لمسناه في جملة المقاومات الشعبية والمقاومة السياسية تبنتها الأحزاب الوطنية التي حتى وإن تنوعت مطالبها إلا أنها كانت نابعة من رغبة التخلص من الاستبداد مدعّمة بشعب لم يرض بأن تداس عروبته وشخصيته، فكانت الحرب العالمية الثانية المنعرج التاريخي الذي أعاد جل التيارات الوطنية إلى السكة الصحيحة حيث ساهمت في بلورة الوعي والفكر الوطني وترسيخ فكرة الحرية والاستقلال ذلك ما تولد عنه ثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة التي جمعت الشعب الجزائري تحت راية وقيادة واحدة متمثلة في جبهة التحرير الوطني التي وضعت هدف الاستقلال فوق كل اعتبار معتمدة على الكفاح العسكري في الداخل والنشاط الدبلوماسي في الخارج فقادة الثورة كانوا يدركون حق الإدراك أن نجاح الثورة لا يتحقق إلا بالتنسيق بين الكفاح العسكري والنشاط الدبلوماسي خاصة وأن القضية الجزائرية كانت معروفة لدى العام والخاص خاصة في الوطن العربي لكن رغم ذلك كانت لا تزال تعتبر قضية فرنسية داخلية، لهذا ركزت الجبهة جهودها لخلق نشاط دبلوماسي يخرج الثورة من الحيز الذي وضعتها فيه الدبلوماسية الفرنسية إلى الساحة الدولية التي يتمكن من خلالها الرأي العام العالمي من الإطلاع على الثورة ومقاصدها والتعرف على حقيقة الاستعمار الفرنسي، حتى تضمن أكبر قدر من الدعم والمساندة المادية والمعنوية للثورة عن طريق مختلف المنابر الدولية.

ويتفق أغلب الباحثين على أن جبهة التحرير الوطني وخلال فترة وجيزة استطاعت خلق دبلوماسية ثورية وقفت الند للند أمام الدبلوماسية الفرنسية وأحبطت مساعيها الرامية إلى تشويه مقاصد الثورة وعزلها دوليا متحدية بذلك كل الظروف متجاوزة كل المشاكل الداخلية والخارجية.

الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة وقفت في خندق واحد مع العمل العسكري وتمكنت من مجابهة الدبلوماسية الفرنسية، رغم قلة الإمكانيات والظروف الصعبة، لهذا وانطلاقا من هذه المعطيات ارتأينا أن نقوم بإعداد دراسة حول الموضوع الموسوم ب " **دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة سياسة الحكومة الفرنسية في المحافل الدولية 1956-1962م**".

وانطلاقا من فكرة أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت أن تصنع لنفسها كيانا ووجودا وتأثيرا واضح في الساحة الدولية، يتبين أنها بلغت مصاف الند للند في مواجهة الحكومة الفرنسية وهو واقع لا مبالغة فيه يدفعنا إلى طرح **الإشكالية التالية**:

- ✓ كيف تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من مواجهة سياسة الحكومة الفرنسية في مختلف المحافل الدولية ما بين 1956 و1962 ؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أبرزها :

- ✓ بماذا تميز النشاط الدبلوماسي للثورة في مرحلتها الأولى1954-1956م؟
- ✓ ما مدى مساهمة مؤتمر الصومام في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي للثورة؟
- ✓ كيف ساهمت الحكومة المؤقتة في النشاط الدبلوماسي؟
- ✓ ما هي أهم المحافل الدولية التي حضرتها الدبلوماسية الجزائرية ؟ وما هو دور الذي لعبته الدول العربية والكتلة الأفرو أسيوية في مساندة القضية الجزائرية في لمحافل الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة؟
- ✓ وما هو موقف الحكومة الفرنسية من النشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية ؟

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى معرفة كل جوانب دبلوماسية الثورة التحريرية من خلال التنظيم وطريقة العمل الذي استطاعت من خلاله النيل من سياسة الحكومة الفرنسية في المحافل الدولية خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى معرفة درجة مساندة دول العالم للقضية والثورة الجزائرية وعلى رأسها الدول العربية عبر مختلف المنابر الدولية، مع الوقوف على ردة فعل الحكومة الفرنسية على النشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية.

بالتالي إن النشاط الدبلوماسي الحثيث الذي كانت تقوم به قيادة الثورة والذي أخرجها من عنق الزجاجة وجعلها تقف في وجه الدعاية الفرنسية يعد من بين أبرز الدوافع التي حملتنا للبحث في الموضوع الذي أردنا من خلاله تسليط الضوء على نشاط كل من جبهة التحرير، لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة في الخارج إعلاميا دعائيا ومدى قدرتهم على تجنيد الرأي العام العالمي لمساندة الثورة التحريرية،كما أردنا الوقوف عند دور كل من الدول العربية والكتلة الأفرو آسيوية والدول الاشتراكية في دعم النشاط الدبلوماسي للثورة من خلال مختلف المحافل الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى التطرق إلى ردة فعل الحكومة الفرنسية حيال النشاط الدبلوماسي للثورة، كما أردنا الوقوف على مختلف الوسائل التي اعتمدتها الثورة في نشاطها الدبلوماسي ومدى فعالية كل وسيلة.

ولا يمكننا إنكار الدافع الذاتي الذي جعلنا نلح على دراسة الموضوع وهو الرغبة في دراسة موضوع دبلوماسية الثورة حيث غلب علينا طابع الفضول لمعرفة السبب والسر وراء انتصار الدبلوماسية الجزائرية على دبلوماسية دولة من بين أقوى دول العالم في تلك الفترة، كما أردنا كشف الغموض الذي كان يراود أذهاننا حول دور كل من جبهة التحرير في التشهير بالقضية الجزائرية وجلب الدعم المادي والمعنوي للثورة في المنابر والمنظمات والهيئات الدولية، وكذلك معرفة السبب وراء فشل كل المحاولات الفرنسية للحيلولة دون تأييد الرأي العام العالمي للثورة عبر المحافل الدولية.

بالنسبة للمنهج الذي استخدمناه في العمل هو المنهج التاريخي الوصفي وأرفقنا معه التحليل ذلك لما تستوجبه طبيعة الموضوع حيث وظفنا ذلك لتتبع التطورات التاريخية للنشاط الدبلوماسي خلال الثورة التحريرية مع وصف وتحليل كل ما رأيناه يستحق التحليل والتوضيح محاولين من وراء ذلك فهم واستخلاص والتوصل إلى أفكار تفسر سر نجاح الدبلوماسية الجزائرية في إحباط مخططات السياسة الفرنسية في المحافل الدولية.

ولتحقيق هذا العمل قمنا بوضع خطة تضمنت مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وقائمة للبيبليوغرافيا.

حيث تطرقنا في **المدخل** إلى واقع العمل الدبلوماسي للثورة مابين 1954 و1956م، ركزنا فيه على الأهداف الخارجية الدبلوماسية الواردة في بيان أول نوفمبر، كما تطرقنا إلى تشكيل الوفد الخارجي لجبهة التحرير وبداية نشاطه في الوطن العربي، إضافة إلى فتح مكاتب جبهة التحرير عبر بعض عواصم العالم، كما وقفنا على دور كل من هجومات الشمال القسنطيني ومؤتمر باندونغ التاريخي في دعم تسجيل القضية الجزائرية خلال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة.

أما **الفصل الأول** فتحدثنا فيه عن دور مؤتمر الصومام في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي للثورة، حيث ركزنا على أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر والخاصة بالنشاط الخارجي لجبهة التحرير وعلى الدور الكبير الذي كان يقوم به المحافظ السياسي في مجال الدعاية والإعلام لصالح الثورة، ثم انتقلنا إلى نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في الوطن العربي وباقي مناطق العالم سواء من خلال المؤتمرات كمؤتمر طنجة وأكرا الأول أو في الملتقيات والندوات الإعلامية وختمنا الفصل بالتطرق موقف الحكومة الفرنسية من النشاط الدبلوماسي للثورة كاختطاف طائرة الوفد الخارجي والمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر.

و**الفصل الثاني** تناولنا فيه دور الحكومة المؤقتة الجزائرية في العمل الدبلوماسي للثورة، تحدثنا فيه عن الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة خلال مؤتمر القاهرة، كما ركزنا فيه على الدور الكبير للحكومة المؤقتة في المحافل الدولية كمؤتمر منروفيا وأكرا الثاني وزيادة الدعم الخارجي والتعاطف والمساندة الدولية للثورة، إضافة إلى تسليطنا الضوء على دور مكاتب الحكومة المؤقتة عبر العالم في المجال الدبلوماسي والدعاية والإعلام في كشف مخططات الحكومة الفرنسية، ثم انتقلنا إلى دور وزارة الإعلام بمختلف أقسامها أبرزها قسم الأخبار في دعم وزيادة فعالية النشاط الدبلوماسي للثورة سواء.

أما في **الفصل الثالث** فتطرقنا إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في المنظمات الدولية والمسار التفاوضي ما بين 1960 و1962م، تناولنا فيه تطورات القضية الجزائرية عبر مختلف دورات هيئة الأمم مركزين فيه على دور الكتلة الأفرو آسيوية والجامعة العربية في الضغط على هيئة الأمم المتحدة لإدراج ومناقشة القضية الجزائرية في جدول أعمل هيئة المتحدة من الدورة العاشرة حتى الدورة السادسة عشر، كما سلطنا الضوء على دور مؤتمر حركة عدم الانحياز ببلغراد في دعم القضية الجزائرية من أجل حمل فرنسا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وختمنا الفصل التطرق إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في المفاوضات بداية بلقاءات جس النبض وما ترتب عنها، وصولا إلى المفاوضات الرسمية المتمثلة في إفيان الأولى والثانية قمنا بتفسير حقيقة وجهات نظر الطرفين كمحاولة ديغول لتقسيم الجزائر من خلال فصل الصحراء، ووقفنا عند حنكة الوفد الجزائري المفاوض الذي أرغم فرنسا على الإعلان عن استقلال الجزائر.

وختمنا عملنا بخاتمة كانت عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات حول الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة سياسة الحكومة الفرنسية على مستوى المحافل الدولية.

بالنسبة للدراسات السابقة نجد أهمها تلك التي قام بها الدكتور عمر بوضربة حيث سلط فيها الضوء على النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة تطرق إلى الدور الكبير الذي قامت به الحكومة المؤقتة من خلال المحافل الدولية كما قام بتحليل النشاط الدبلوماسي، الإعلامي والدعائي لمكاتب جبهة التحرير عبر مختلف مناطق العالم، إضافة إلى ذلك قام سيدي علي أحمد سعيود بدراسة تتبع فيها النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير عبر مختلف المحافل الدولية، كما هناك دراسة أخرى قام عطا الله فشار تناول من خلالها إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في انتصار الثورة.

وفيما يخص المصادر التي استخدمناها كانت متنوعة بين العربية والفرنسية أهمها جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني التي أفادتنا كثيرة في تتبع التسلسل الكرونولوجي للنشاطات الدبلوماسية للثورة التحريرية سواء كانت مؤتمرات أو ملتقيات وندوات صحفية إلى جانب تطرقها في مختلف أعدادها إلى الدعم الدولي ومختلف المواقف الدولية اتجاه القضية والثورة الجزائرية.

أيضا من بين أهم المصادر كتاب **محطات حاسمة من تاريخ الثورة** للرائد عمار ملاح الذي أفادنا في معرفة تطورات القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

كذلك كتاب **حياة كفاح الجزء الثالث** لأحمد توفيق المدني أفادنا في التعرف على النشاطات الدبلوماسية التي كان يقوم بها الوفد الخارجي في القاهرة وبقية العواصم العربية.

وأيضا **مذكرات كل من علي كافي وأحمد بن بله** الأولى أفدتنا في معرفة القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام ودور المحافظ السياسي في مجال الدعاية الإعلام والثانية عرّفتنا على كواليس اختطاف طائرة الوفد الخارجي.

إضافة إلى كتاب **المهمة المنجزة لسعد دحلب** الذي أفادنا في معرفة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ إضافة إلى أننا أخذنا منه تفاصيل دقيقة حول المفاوضات خاصة الغير رسمية، وكتاب **الجزائر في إفيان لرضا مالك** الذي فصل تفصيلا في قضية المفاوضات.

أما المصادر باللغة الفرنسية استخدمنا كتاب محمد حربي les Archives de la révolution الذي يحتوي على نصوص مهمة تتعلق بدبلوماسية الحكومة المؤقتة، إضافة إلى ذلك كتاب مبروك بلحوسين Le courrier Alger- Le Cire اطلعنا من خلاله على أغلب الرسائل التي كان يتبادلها الوفد الخارجي مع قادة الداخل، كما وضح دور مؤتمر الصومام في الثورة التحريرية، أما كتاب

Les Débuts d une Diplomatique De Guerre لعبد الرحمن كيوان أعطانا نظرة معمقة حول العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية عبر مختلف مناطق العالم.

وبالنسبة للمراجع نذكر **كتاب مؤتمر الصومام** لأزغيدي محمد لحسن الذي أعطانا تفصيل حول دور مؤتمر الصومام في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي من خلال القيادات الناتجة عنه أبرزها لجنة التنسيق والتنفيذ إضافة

إلى كتاب **الثورة الجزائرية والجامعة العربية** لأحمد بشيري الذي فصل لنا في دور الجامعة العربية في تقديم دعم القضية الجزائرية سواء على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو عبر مختلف الدول العربية.

كما أفادنا كتاب **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير** لأحمد سعيود في معرفة مختلف النشاطات الدبلوماسية التي كانت تقوم بها جبهة التحرير كما عرّفنا على أهم المحافل التي حضرتها الجبهة التحرير أبرزها مؤتمر طنجة والقاهرة ومؤتمر أكرا الأول إضافة إلى تطرقه أيضا إلى القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

وكتاب **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة** للدكتور عمر بضربة الذي أفادنا في معرفة كل صغيرة وكبيرة حول النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة من خلال المحافل الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، والمهم في هذا الكتاب أنه أفادنا وبشكل استثنائي وكبير في معرفة مختلف النشاطات التي كانت تقوم بها مكاتب الحكومة المؤقتة عبر العالم منها النشاطات الدبلوماسية والدعاية والإعلام.

زيادة على الكتب اعتمدنا على بعض الرسائل الجامعية وعلى رأسها رسالة عطا الله فشار المعنونة بدور الدبلوماسية في انتصار الثورة التحريرية التي أخذنا منها دور كل من مؤتمر الصومام والحكومة المؤقتة في العمل الدبلوماسي للثورة وعرفنا على كل ممثليات جبهة التحرير في الخارج، أما رسالة صالح لميش الموسومة بمصر والثورة التحريرية الجزائرية أعطتنا صورة واضحة حول الدعم المصري للقضية الجزائرية.

وكأي بحث ودراسة لم يخلوا طريقنا من بعض الصعوبات والعراقيل أهمها صعوبة الحصول على بعض المصادر خاصة الفرنسية إضافة إلى عدم وجود دراسات جزئية مستقلة ومفصلة عن النشاط الدبلوماسي لكل من الوفد الخارجي ولمكاتب جبهة التحرير لمكاتب جبهة التحرير، كذلك كثرة المادة العلمية التي تتعلق بمؤتمر الصومام والحكومة المؤقتة صعب علينا إدراجها وجعلها في شكل عناصر في كثير من الأحداث تتداخل فيما بينها وكان من الصعب تجاوزها والتحكم فيها.

مدخل

واقع العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية

1954-1956م.

لم يكن الرأي العام العالمي يهتم بالقضية الجزائرية قبيل الفاتح من نوفمبر 1954م، حتى الدول الإفريقية والأسيوية كانت تواجه صعوبات في تقديم القضية الجزائرية مع قضيتي تونس والمغرب أمام هيئة الأمم المتحدة هذا ما جعل الجزائريون يتحركون لتفعيل آليات من أجل التعريف بالثورة ومبادئها، وإدراج القضية الجزائرية في الميدان الدولي.

جاءت الثورة كنتيجة لأزمات مختلفة وضغوطات قاسية تعرض لها الشعب الجزائري، شملت تلك الأزمات جميع الأصعدة، هذا ما دفع جماعة المناضلين الوطنيين للتفكير في حل لمناقشة المشاكل المختلفة وكيفية معالجتها وقيادة الشعب الجزائري إلى تحرر نهائي،[1] وبداية التوجه نحو الثورة بدأ مع محمد بوضياف الذي سعى إلى التوحيد بين المصاليين والمركزين،[2] لكن فشل المهمة جعلته ورفقائه يقومون بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة العمل 23 مارس1954م(C.R.U.A)،[3] التي كان مكتبها مشكل من أربع أعضاء اثنان من قدماء المنظمة الخاصة هما مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف، واثنان من المركزين هما محمد دخلي وبوشوبة،[4] بينما كانت جريدة المواطن هي لسان حال اللجنة، التي عملت على الخروج بقيادة ثورية.

شرعت اللجنة في الإعداد للعمل الثوري والتخطيط له، يقول عمار ملاح«**أن بوضياف قام باستدعاء قدماء المنظمة الخاصة**»[5]، ليتمخض عن هذه الدعوة **اجتماع ال22** الذي ترأسه بن بولعيد يوم 25 جوان 1954م،[6] وتم فيه الإعلان عن ميلاد قيادة ثورية سميت **بمجموعة الستة**،* التي اجتمعت يوم 23 أكتوبر1954م وحددت بصورة نهائية تاريخ اندلاع الثورة بعد أن تم تحديده مرتين من قبل وألغي"[7] وكان الفاتح من نوفمبر هو التاريخ المتفق عليه لاندلاع الثورة التحريرية وميلاد جبهة التحرير الوطني(F.L.N).

وركز القادة الستة على عدة نقاط أهمها تعين منسق بين الداخل والخارج، واختير محمد بوضياف لهذه المهمة كما تم تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق:

---

[1]- محمد الصالح، كيف ننسى وهذه جرائمهم، ط2، دار الهومة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص82-83، وينظر: المجاهد ع10، **طبعة وزارة المجاهدين الخاصة**، ص9.

[2]- زهير أحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962م، ط1، مؤسسة أحدادن النشر والتوزيع، دم،دس، ص9.

[3]- kiouane Abderrahmane, Aux Sources Iminidiates Du 1er Novembre 1954 Achève d'imprimer sur les E NAG, Reghaya, Algérie, p153

[4]- عمار ملاح، محطات حاسمة من تاريخ الثورة، 1954- 1962م، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص46.

[6]-عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري، 1954- 1962م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص57.

[6]- Mahfoud Kaddache, l Algérie des Algériens ¸Ed, Birkhadem . Alger, 2000, P775.

[7]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر، مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص349.

- المنطقة الأولى: شمال قسنطينة ديدوش مراد.

- المنطقة الثانية: بقيادة مصطفى بن بولعيد.

- المنطقة الثالثة: القبائل كريم بالقاسم.

- المنطقة الرابعة: العاصمة والوسط رابح بيطاط.

- المنطقة الخامسة: وهران محمد العربي بن مهدي.[1]

يقول جون بول سارتر:" أن هدف جبهة التحرير الوطني منذ البداية هو الاستقلال وحرية الشعب الجزائري"ولهذا فتحت الجبهة أبوابها أمام كل الجزائريين، بحكم أن الثورة كانت شاملة لكل القطر الجزائري.[2]

من أجل تحقيق الاستقلال انطلق الكفاح المسلح الذي اعتبره القادة السبيل الأنجع لتوحيد الجزائريين في درب الاستقلال، وما يفسر رغبة التحرر هي أهداف أول وثيقة للثورة التحريرية المتمثلة في **بيان أول نوفمبر** الذي صاغه القادة الستة،[3]وحرره محمد بوضياف وديدوش مراد.

جاء هذا البيان لشرح مبادئ الثورة وتوضيح أسبابها وتحديد أهدافها ومقاصدها، يقول جمال قنان:« **أن البيان امتاز بالنضج السياسي وعمق النظرة الثورية بخصوص المشكلة الاستعمارية وبعد النظرة بالنسبة الأفاق المستقبلية كما امتاز البيان بتصوره لحل السلمي للقضية الجزائرية، والحل السلمي يقصد به الاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة الكاملة**»[4]،ولتحقيق ذلك وضع البيان شروط:

- الاعتراف بالسيادة الوطنية.

- فتح مفاوضات مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري وهي جبهة التحرير الوطني.

-إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين.

---

[1]-أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، تر، مسعود حاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص381، وينظر: عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص173.

[2]-عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر، الجزائر، دس، ص34

[3]-أحمد بن مرسلي، ثورة أول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية أنموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، ص36.

[4]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 2005، ص231، وينظر: جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص235،255.

بالتالي البيان جاء واضحا في معانيه المؤكدة على أن الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام وتدويل القضية الجزائرية عن طريق الوحدة العربية والشمال الإفريقية.[1]

وجهت الوثيقة الدعوة لجميع الأفراد وجميع الهيئات من أجل الدخول في العمل الثوري، الذي أعطيت له كل الأولوية،[2] من أجل تحقيق أهداف داخلية وأخرى الخارجية، لا يكون ذلك إلا بتجنيد الطاقات الوطنية تحت لواء جبهة التحرير الوطني ورفض الأطر التنظيمية السابقة، مع تطبيق مبدأ عدم إقصاء أي جزء من التراب الوطني.[3]

وأهم الأهداف الخارجية الواردة في البيان هي :

- تدويل القضية الجزائرية.

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي.

- الالتزام بميثاق هيئة الأمم المتحدة مع تعهد الجزائر لجميع دول العالم التي تساند قضيتها .[4]

ووضح البيان أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا بتنسيق العمل بين الداخل والخارج انطلاقا من قاعدة سياسية توصل للتعريف بالقضية الجزائرية في العالم.[5]

وفي هذا السياق يقول محمد جغابة: « **أن تدويل القضية الجزائرية يعتبر تكذيب الأطروحة الفرنسية القائلة بأن الثورة هي مجرد أحداث داخلية للدولة الفرنسية لا يحق لأحد التدخل فيها باسم سيادة الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة** ».

مفجرو الثورة أدركوا بأن نجاح الثورة أو الكفاح المسلح في الداخل مرهون بحركة دبلوماسية واسعة في الخارج توفر الدعم المادي والمعنوي لاستمرار ونجاح الثورة التحريرية بالداخل وهذا ما يمكن استخلاصه من البيان

[1]-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956- 1962م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص70.

[2]- عبد القادر نور وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص225.

[3]- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة السلام، تق، محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص66-68.

[4]-إخلاص بخيت الجعافرة وخديجة عبد الكريم نعيمات، **موقف المملكة السعودية من الثورة التحريرية الجزائرية من خلال صحيفة أم القرى السعودية، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد 6، ع3، 2012**، ص84.

[5]- Mabrouk Belhocine, le courrier Alger – Le Caire 1954- 1956, Edi, casbah. Alger, 2000, p81.

النوفمبري الذي حلل الأوضاع الدولية ورسم الخطوط العريضة التي يجب على دبلوماسية الثورة التحريرية أن تتبعها لتحقيق أهدافها.[1]

هذا ما يفسر محاولة جبهة التحرير للتوفيق بين أعمالها الدبلوماسية الدولية من ناحية وبين جيش التحرير الوطني من ناحية أخرى لأنها تدرك جيدا أن تحقيق الأهداف مرهون بالتناسق بين العمل الدبلوماسي مع النشاط العسكري والسياسي [2].

بداية الحركة الدبلوماسية كانت مع تشكيل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي كان يتكون من السادة: **محمدخيضر**[*]**، حسين آيت أحمد، أحمد بن بله**، تمركز الوفد في العاصمة المصرية القاهرة ، التي قال عنها الحاكم العام **ليونار**: «**أنها مركزا للثورة الجزائرية وأن الثوار خاضعون لأوامر تأتيهم من القاهرة**»[3]، هذا لأن الرئيس جمال عبد الناصر كان أبرز الداعمين للثورة الجزائرية.

وحسب أحمد توفيق المدني كان للوفد مكتبين بالقاهرة عسكري وسياسي، الأول لأحمد بن بله والثاني لمحمد خيضر[4]، الأخير كان أيضا مسئول عن تمثيل الجزائر في مكتب المغرب العربي.

القاهرة كانت مقر للجامعة العربية التي لم تتوان عن مساندة القضية الجزائرية، فمنذ تأسيسها أولت اهتمام كبير لقضايا شمال إفريقيا، فبعد أربعة أيام من اندلاع الثورة بعثت مذكرة عين طريق أمينها العام عبد القادر حسونة إلى هيئة الأمم من أجل عرض القضية الجزائرية وإعطائها ما تستحقه في المحافل الدولية[5]، وفي الشهر نفسه تم عقد دورة لوزراء خارجية الدول العربية بمقر الجامعة بالقاهرة، أبدوا من خلالها ممثلي الدول استعدادهم لمساندة الثورة الجزائرية، من جهته عرض الوفد الخارجي الوضعية في الجزائر عن طريق أحمد بن بله[6].

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص127.

[2]- جلال يحي، المغرب الكبير. الفترة المعاصرة، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص1194.

[*]-**محمد خيضر** : ولد في مارس 1912م، بالجزائر ، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالقاهرة للتحضير للثورة، التحق بمكتب تحرير المغرب العربي، من بين الخمسة المختطفين في الطائرة 1956م، للمزيد ينظر : نجاة بية، المرجع السابق، ص33.

[3]-كوليت و فرنسيس جونسون، الجزائر الخارجة عن القانون، تر، محمد معراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014، ص216، وينظر: أزغيدي محمد لحسن ،المرجع السابق، ص65

[4]-فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص163.

[5]- الهادي إبراهيم المشرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص67، وينظر: أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، تاله للنشر، دم، 2009، ص ص25-32.

[6]- أحمد بن بله، مذكرات أحمد بن بله، تر، العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، لبنان، دس، ص94.

صحيح أن أغلب حلفاء الجزائر في البداية أبدو تحفظاتهم ولم يتجرؤوا على إدراج القضية الجزائرية في المنظمات الدولية بسبب الموقف السلبي للرأي العام الدولي اتجاه القضية الجزائرية، إلى جانب تهديد فرنسا لمن يتدخل في الشؤون الداخلية لها[1].

لكن بالرغم من ذلك كثفت الجبهة نشاطاتها الخارجية و قامت بتشكيل مكاتبها الخارجية عبر العالم حيث أصبح لها وفودا متنقلة عبر العالم يقومون بالدعاية للثورة و يشاركون في المؤتمرات و التجمعات العالمية[2] فكان مكتب نيويورك الذي افتتح في أفريل 1956م أبرز مكاتب الجبهة الذي ترأسه في البداية آيت أحمد ثم خلفه محمد يزيد،[3] وفي الوطن العربي عين الشيخ محمد خير الدين في مكتب الرباط و المقدم قاسي ثم بوزيدا في تونس وأحمد توفيق المدني بالقاهرة، و عبد الحميد مهري في دمشق، لتتوزع بعدها مكاتب الجبهة عبر العالم[4]،

أيضا تجدر بنا الإشارة إلى اهتمام الجبهة بالجانب الإعلامي، خاصة وأن الإعلام الاستعماري ركز على الدعاية المضللة، هذا ما جعل الجبهة بحاجة ماسة إلى إعلام ثوري تتصل من خلاله بالشعب، و تعبئ الجماهير وتواجه إعلام العدو وتنقل حقائق الثورة إلى الخارج، وبالتالي قامت الجبهة بفتح أول مكتب إعلامي في مدينة القاهرة 1955م، و أتبعته بمكاتب إعلامية أخرى في دمشق، بيروت، عمان، جدة، طرابلس، وعند استقلال تونس و المغرب افتتحت فيهما مكتبان 1956م،[5]

بالنسبة للإذاعة كانت صوت العرب بالقاهرة أول منبر يعلن عن بداية الثورة، واعتمد عليها وفد الجبهة لإسماع صوت الثورة[6]، لتساهم بشكل كبير في التعريف بالقضية الجزائرية.

كثف وفد الجبهة نشاطه لأجل إدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم، حيث قام خيضر ورفقائه بتقديم طلب إلى الملك السعودي بتاريخ 18 جويلية 1954م، مضمونه جعل الكتلة الآفرو آسيوية تعمل لصالح

[1]–أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، 1954–1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص329.

[2]– فاطمة بودرم، حزب جبهة التحرير الوطني ، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة، 1954–1964م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 1994، ص 75.

[3]– عمر بوضربة، **دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوربا 1955–1960م، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، ع20**، جوان 2018، ص30.

[4]– عمر بوضربة، **النشاط الإعلامي في عمل مكاتب جبهة التحرير الوطني، 1955–1962م، المجلة التاريخية، ع04**، سبتمبر 2017 ص236.

[6]–أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص38

[6]– Alistair Horne, Histoire de la guerre d Algérie, Ed4, Edition Dahleb, 2007,p134.

القضية الجزائرية لكي يتم إدراجها في جدول أعمال هيئة الأمم، التي وفي **دورتها العاشرة** 1955م وبضغط من فرنسا وحلفائها تحججت بأن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها ولم تتم مناقشتها.

لتحقيق الدخول إلى أجندة الأمم المتحدة، وجهت الدبلوماسية الجزائرية أنظارها إلى الجبهة العربية خاصة وأن المملكة العربية السعودية كان لديها وفدين دائمين بهيئة الأمم، فالتدويل الفعلي على المستوى العربي يشكل دافع قوي للدخول في أروقة هيئة الأمم المتحدة ورفع التحدي الدبلوماسي من خلال مقارعة الدبلوماسية الفرنسية، لهذا ركزت جبهة التحرير الوطني نشاطاتها في الجامعة العربية، حيث كان الوفد الخارجي دائم التردد على مكتب الجامعة في القاهرة، من أجل إطلاعها بكل ما يخص الثورة التحريرية سواء السياسة الاستعمارية الفرنسية القمعية أو الانتصارات المحققة من طرف جيش التحرير مع الوقوف على كل النقائص، والاهم من ذلك سعى الوفد لدفع الجامعة كي تعمل على إدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم [1].

أما المحفل الكبير الذي أعطى دفعة قوية للدبلوماسية الجزائرية هو مؤتمر باندونغ التاريخي، 18- 24 أفريل 1955م هو أول مؤتمر عالمي لدول عدم الانحياز، انعقد في العاصمة الاندونيسية باندونغ بدعوى من جمال عبد الناصر و الرئيس اليوغسلافي **برونز تيتو** والرئيس الهندي **جواهر لآل نهرو** [2].

شهد المؤتمر مشاركة 29دولة إفريقية وآسيوية، شارك فيه **محمد يزيد*وحسين آيت أحمد** كممثلان لجبهة التحرير [3] التي عملت على :

- حمل الدول المشاركة على الضغط السياسي والدبلوماسي على فرنسا علاوة على مساعيها في هيئة الأمم.
- السعي للحصول على تأييد الدول و الشعوب الأوربية و أمريكا اللاتينية.
- الاعتماد على الجالية العربية التي هاجرت إلى أمريكا.

وعبّرت الدول المشاركة في باندونغ عن التزامها بمساندة القضية الجزائرية حتى الاستقلال، وفي هذا السياق يقول أحمد توفيق المدني: « **المؤتمرون آمنوا بالقضية الجزائرية واحتضنوها ووعدوا بالنضال في سبيلها**

[1]- محمد خيشان، **تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة 1954–1956م**،ا **لمصادر، ع14**، 2006، ص216
وينظر:أحمد سعيود، **تدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، ع15**، 2007، ص125

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص129.

[3]- Alistair, Horne, op, cit, p136.

»[1]، وهو الرأي نفسه أبداه البشير الإبراهيمي بقوله:« **المؤتمرون الأفارقة والآسيويين حرصوا وصمموا على التحرر من الاستعمار الغربي لأن كل الدول الحاضرة اكتوت بنار الاستعمار لهذا جعلت من المؤتمر بداية لإطفاء هذه النار** »[2].

في النهاية حقق باندونغ انتصار دبلوماسي تمثل في تدويل القضية الجزائرية[3]، حيث قامت 14دولة مشاركة بإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم26جويلية 1955م، مطالبين فيها بضرورة تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم[4]، جاءت هذه الرسالة بعد أن طلب آيت احمد من المؤتمرين وجوب السعي لإدراج القضية في جدول أعمال الهيئة الدولية[5]

جاء رد فعل السلطات الفرنسية على هذا النشاط الدبلوماسي الآفرو آسيوي بشأن القضية الجزائرية، على لسان وزير خارجيتها **بيناي** الذي قال بأن التوصيات التي تتخذ بشأن القضية الجزائرية باطلة، بهذا أثرت فرنسا على الهيئة الأممية التي قامت بشطب مناقشة القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة العاشرة، قرار الشطب هذا جاء أيضا بعد قيام حلفاء فرنسا بتقديم مشروع عدم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الهيئة، بحجة أن القضية ليست من اختصاص الهيئة.

لكن الكتلة الآفرو آسيوية قامت بالمعارضة والاحتجاج على هذا القرار،بحيث قام ممثل الهند كريشنا في هيئة الأمم بتقديم مشروع قرار يقضي بإعراض الهيئة الدولية على مناقشة القضية الجزائرية هذه السنة والانتظار إلى الدورة الحادية عشر مع الاحتفاظ بحق إثارتها وطرحها على المنظمة الدولية، وتمت المصادقة على هذا المشروع دون مناقشة.

بالرغم من عدم عرض ومناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة، إلا أن الموافقة على مناقشتها في الدورة التي تليها،يعتبر انتصار ومكسب دبلوماسي كبير للقضية بصفة عامة ولدبلوماسية جبهة التحرير بصفة خاصة.

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص129، وينظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 151.

[2]- البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص78.

[3]- إسماعيل الديش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس، ص71.

[4]- فوزية بوسباك، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة، ع3**، 1995، ص162.

[5]-Alistair. Horne, op, cit, p136.

بالتالي يمكن القول أن أرضية باندونغ سمحت لدبلوماسية الجبهة بالتنفس الصعداء، وفتحت الطريق أمام ممثليها لحضور التجمعات العالمية سواء كانت سياسية، ثقافية، طلابية، نقابية و غيرها، كما أصبح لجبهة التحرير مكتب دائم في هيئة الأمم المتحدة ووفد في البلاد الآسيوية، هذا على الصعيد الخارجي[1].

وأما داخليا كان لهجمات الشمال القسنطيني 20أوت1955م دور كبير في دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم[2]، بحيث جاءت هذه الهجمات بعد تخطيط قيادة الداخل للقيام بعمل عسكري يكون دعما وسندا لقيادة الخارج، لهذا تم تسطير أهداف خارجية من وراء هذه الهجمات أهمها تدويل القضية الجزائرية وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدراجها في جدول أعمالها في الدورة الخريفية خاصة وأن الكتلة الآفرو آسيوية كما رأينا كانت ستعرض القضية على الهيئة، وكذلك كان هدف تلك الهجمات إقناع الرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري تبنى جبهة التحرير و التف حولها.

وتوجت الضغوطات المتولدة عن الهجمات بقرار المجلس الفرنسي لطرح القضية الجزائرية للمناقشة أمام أعضاءه في أكتوبر 1955م، ففرنسا نفسها كانت مسرحا لنشاط فدرالية جبهة التحرير، التي كان لها مهام سياسية كبيرة من خلال عملها على إزالة الضغط الاستعماري، وذلك من خلال الاتصال بالمنظمات والحركات القائمة في فرنسا ضد الحرب الاستعمارية، إلى جانب قيامها بنشاطات صحفية و تجمعات وتنظيم مظاهرات منددة بالسياسة الاستعمارية والجرائم التي ترتكبها فرنسا في للجزائر[3].

بتاريخ 29ديسمبر1955م، أراد الوفد الخارجي نقل القضية لمجلس الأمن الدولي، من خلال إرساله مذكرة إلى الجامعة العربية طالبها فيها :

- رفع القضية الجزائرية على مجلس الأمن بدون إمهال .
- مطالبة هيئة الأمم بعقد دورة استثنائية خاصة لمعالجة القضية الجزائرية .
- القيام بأعمال دبلوماسية فردية أو جماعية مع الحكومة الفرنسية[4].

---

[1]-عمار ملاح، المصدر السابق، ص ص220-221

[2]-عامر رخيلة، الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية، دراسات وبحوث الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر1954م، 2007، ص103.

[3]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص223-237، وينظر: أزغيدي محمد لحسن ،المرجع السابق، ص105.

[4]- أحمد بشيري، المرجع السابق، ص31.

بهذه المطالب أرادت الجبهة الوقوف أمام الدبلوماسية الفرنسية وتحدي مشاريعها المختلفة التي كانت تخادع العالم بها بأن ما يحدث في الجزائر هو تمرد أشخاص خارجين عن القانون، وتوجت تلك المذكرة بطرح القضية الجزائرية على مجلس الأمن 1956م، حيث اعترف المجلس بأن القضية الجزائرية قضية دولية، وأن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي[1].

من خلال النشاط الدبلوماسي للثورة المحقق في هذه المرحلة يمكن استخلاص أن الثورة حققت قفزة نوعية من الناحية الدبلوماسية في الفترة الممتدة من الفاتح نوفمبر حتى سنة 1956م، التي تعززت فيها دبلوماسية جبهة التحرير من خلال انضمام أبرز أعضاء جمعية العلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فعن الأخير انضم فرحات عباس واحمد فرنسيس، و من جانب الجمعية التحق كل من أحمد توفيق المدني، البشير الإبراهيمي، الفضيل الورتلاني بالوفد الخارجي، كما انضم أحمد مزغنة، الشاذلي مكي، أحمد بيوض، حسين أحول، ومحمد يزيد إلى الوفد الخارجي،[2]هذا ما جعل الوفد يتحرك أكثر عبر العالم، مثلا في أوربا تم تشكيل اتحادية جبهة التحرير في سويسرا بقيادة مراد طربوش[3] وفي أمريكا اللاتينية أرسلت الجبهة فرحات عباس و عبد الرحمان كيوان كممثلين لها يعملان على التعريف بالثورة التحريرية ومقاصدها من خلال إطلاع الرأي العام في أمريكا اللاتينية بكل ما يتعلق بالثورة ويكون ذلك في حضور الندوات والتجمعات إلى جانب ربط اتصالات مع شخصيات بارزة في المنطقة، والعمل على فضح الحكومة الفرنسية وما ترتكبه من جرائم في الجزائر، والسعي لكسب تعاطف وتأييد الرأي العام الأمريكي مع الثورة.[4]

في الأخير ومن خلال حصيلة هذه النشاطات الدبلوماسية، استطاعت جبهة التحرير أن تجابه الحصار الدبلوماسي الفرنسي على الصعيد الدولي وذلك بفضل حيويتها وابتكارها لأساليب وأجهزة حديثة ساهمت في الحضور الفاعل والمستمر للجبهة من خلال مكاتبها وبعثاتها الخارجية، وكذلك حرصها على نشاط دولي حثيث من أجل التأثير في الرأي العام العالمي[5].

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص112-122.

[2]- فتحي ديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، 1984م، ط2، 1990م، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص76، وينظر: عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص241.

[3]- محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص65.

[4]-Abderrahmane kiouan, les débuts d une diplomatique de guerre,1956-1962, ed, dahleb,2009,p10

[5]- عمر بوضربة، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص32.

استخلاص

وبالتالي بعد عامين من اندلاع الثورة التحريرية يمكن الوقوف على حصيلة عامين من النشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية، ميزها نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير مع تشكيل مكاتب الجبهة في أغلب عواصم العالم وبروز الصحافة الثورية الممتثلة في جريدتي المقاومة والمجاهد، كل ذلك أخرج الثورة الجزائرية من نطاقها الضيق إلى الساحة الدولية، تجسد ذلك في مؤتمر باندونغ التاريخي الذي أعطى تعريفا شاملا للثورة الجزائرية في أغلب الدول الآفرو آسيوية، الأمر الذي دعم الدبلوماسية الجزائرية وجعلها أكثر انفتاح على العالم وحفز جبهة التحرير على بذل المزيد من النشاطات الدبلوماسية من أجل كسب أكبر قدر من التأييد والتعاطف الدولي مع الثورة ودفع فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

الفصل الأول

مؤتمر الصومام و دوره في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي للثورة 1956- 1958م.

المبحث الأول:

انعقاد المؤتمر أهم قراراته

المبحث الثاني:

دور لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل الدبلوماسي للثورة

المبحث الثالث:

موقف الحكومة الفرنسية من النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني:

1-المبحث الأول : انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قراراته:

1.1- انعقاد المؤتمر :

بعد سنتين من الكفاح حاولت جبهة التحرير الوطني إيجاد صبغة تنظيمية لقيادة الثورة تكون أكثر تنظيم وشمولية لجعل النضال العسكري والسياسي أكثر نجاعة ومرونة في مواجهة سياسة فرنسا، وبالتالي خططوا لعقد مؤتمر الصومام، حيث اجتمع فيه قادة الداخل لدراسة المرحلة المقطوعة من عمر الثورة، أرادوا من خلاله وضع خطة مستقبلية لكفاح الثورة كي تكون أكثر تنظيم و شمولية حتى تستطيع إحباط محاولات الإستدمار الهادفة للقضاء عليها[1].

يتفق الكثير على أن المؤتمر كان نتيجة لعدة ظروف داخلية وخارجية، أبرزها هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت التي ساهمت في اتساع الثورة على المستوى الداخلي والخارجي، ذلك ما حتم على القادة إيجاد صيغة تنظيمية تستجيب لطبيعة المعركة على الصعيدين السياسي و العسكري، خاصة أن القيادة كانت غير موحدة وليس لها برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر يضاف إلى ذلك صراع الزعامة بين قادة الداخل والخارج[2].

انعقد المؤتمر في قرية إيفري أوزلاقن بغابة أكفادو في السفوح الشرقية للجبال المشرفة على الضفة الغربية لواد الصومام في 20 أوت 1956م ، حضره أبرز قادة الداخل كعبان رمضان، أعمر اوعمران، كريم بالقاسم وبن طوبال[3]، تناولوا من خلاله الوضع السياسي والآفاق العامة إلى جانب سبل تكثيف النشاط الدبلوماسي الدعائي والإعلامي، وقدمت فيه عدة تقارير منها التقارير النظامية حول التقسيم و الهيكلة العامة للجيش ومراكز القيادة، وتقارير عسكرية تتضمن عدد المناضلين والمجاهدين و عدد الوحدات ونظام تركيبها، إضافة إلى تقارير سياسية تحتوي على معنويات الشعب و المجاهدين.

[1]-عبد الكامل جوبية، قضايا الثورة في مجلة الآداب البيروتية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص86.

[2]- علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، دس، ص105.

[3]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص114.

هكذا استطاع المؤتمر أن يستعرض حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح خلال عشرة أيام فقط من النقاش[1]،وخرج بعدة قرارات أهمها :

- أولوية الداخل على الخارج.
- أولوية السياسي على العسكري.
- تكريس فكرة التفاوض مع الحكومة الفرنسية.
- القيادة الجماعية و نبذ القيادة الفردية[2] .

وتم التحديد التام للأهداف السياسية و العسكرية التي سطرت في بيان أول نوفمبر، والمهم هو تشكيل قيادات عليا للثورة، وتحديد المسؤوليات المنوطة بكل تنظيم، فجاء المجلس الوطني الأعلى للثورة(C.N.R.A)كأول هيئة قيادية متمخضة عن المؤتمر، الذي شبهه **عمار بوحوش** بالبرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر، يضم 34 عضو نصفهم دائم و النصف الآخر إضافي، كانوا يمثلون مختلق التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد، يجتمع أعضاءه عندما تسمح لهم الظروف السياسية و العسكرية في البلاد، وهذا المجلس هو الوحيد المخول له مواصلة الحرب أو إيقافها[3].

وثاني الهيئات القيادية الناتجة عن المؤتمر هي لجنة التنسيق والتنفيذ(C.C.E)، التي ضمت خمسة أعضاء* من قادة الداخل، وتعتبر الهيئة مجلس حرب حقيقي، لأنها مسئولة عن إدارة جميع فروع الثورة العسكرية، السياسية والدبلوماسية، وإلى جانب هاتين القيادتين قسم المؤتمرون البلاد إلى ست ولايات وقسموا الأخيرة إلى مناطق ونواحي، وفي الجانب العسكري تناولوا النواحي التنظيمية و الرتب و المخصصات[4].

بالنسبة للعمل الدبلوماسي حدد المؤتمر أرضية واضحة فيما يتعلق بهذا بالميدان، من خلال توضيح القاعدة الأساسية التي ينطلق منها العمل الدبلوماسي، والمتمثلة في الوطن العربي ومصر بوجه الخصوص لما لها من دور

---

[1]-فتح الدين ابن آزواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية1954-1962م، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013، ص165.

[2]- محمد جغابة، المرجع السابق، ص97.

[3]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص395

*-**الأعضاء الخمسة هم** : عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، محمد العربي بن مهيدي، سعد دحلب، كريم بالقاسم، وينظر: بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط1، 1984م، ط3، 1990م، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص26.

[4]-سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2009 ص26، وينظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص138.

و تأثير،كما أكد المؤتمر على استقلالية العمل الدبلوماسي وعدم ارتباطه بأي طرف كان،[1]ودعا إلى بذل المزيد من الجهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية، ولزيادة فعالية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير عين السيد أمين دباغين مسئول عن مندوبيات الخارج[2]، ولتحقيق الأهداف الدبلوماسية للثورة حددت أرضية الصومام جملة من الوسائل والإستراتيجيات هي :

– حمل دول باندونغ على استعمال الضغط السياسي والدبلوماسي المباشر على فرنسا علاوة على مساعيها لدى هيئة الأمم.

– السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوربية بما في ذلك البلاد الشمالية والديمقراطيات الشعبية إلى جانب بلاد أمريكا اللاتينية.

– الاعتماد على الهجرة العربية في بلدان أمريكا اللاتينية ولهذا الغرض عززت الجبهة جانب الوفد الخارجي حيث أصبح لها مكتب دائم في هيئة الأمم المتحدة، ووفد في البلاد الآسيوية، إلى جانب وفود متنقلة لزيارة عواصم العالم والمشاركة التجمعات العالمية، سواء كانت سياسية، ثقافية، طلابية وغيرها، خاصة وأن الجبهة تدعمت سنة 1956م بمجموعة من الاتحادات كالإتحاد الطلابي، الإتحاد العام للعمال الجزائريين، والإتحاد العام لتجار الجزائريين، كما فسح مؤتمر الصومام الطريق لبروز الدعاية المكتوبة القائمة على وسائل الجبهة الخاصة تتمثل في مكاتب صحفية تصدر نشرات و تقارير وتعرض وثائق مدعمة بالصور[3].

وفيما يخص قضية المفاوضات بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، أكد الصومام على وضع شروط لوقف إطلاق النار، منها أن تجري تلك المفاوضات على أساس الاستقلال، والمهم في طيات المؤتمر أنه لم يهمل قضية وحدة وتضامن شمال إفريقيا، حيث أقر الحاضرون أنهم مطالبون بتشجيع :

– تنسيق العمل مع حكومتي تونس والمغرب للضغط على الحكومة الفرنسية.

–إنشاء تنسيق بين الأحزاب الوطنية للمغرب وتونس مع جبهة التحرير وتكوين لجان شعبية للجارتين لمساندة المقاومة الجزائرية.

[1]– عطا الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2001، ص21.

[2]– العربي زبيري، مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص50–51.

[3]– عطا الله فشار، المرجع السابق، ص ص21–23، وينظر: العربي زبيري ، المرجع السابق، ص ص59–60.

- التضامن بين المنظمات النقابية للشغل للبلدان الثلاث.

- التعاون بين الاتحادات الطلابية الثلاث[1].

أما في الأراضي الفرنسية خططت الجبهة لتكثيف نشاطها لأجل توسيع تأييد الرأي الديمقراطي للسياسيين الفرنسيين الأحرار من أجل إبطال المفعول السلبي للنشاط الذي تقوم به السلطة الفرنسية ضد الجزائر، من خلال إثارة الرأي العام الأجنبي والفرنسي وتنويره بالأخبار والمقالات في الصحف والمجلات من أولويات العمل الدبلوماسي، وفي هذا الشأن أوصت بزيادة أكبر عدد من ذوي الخبرة في الميدان الإعلامي[2]، لأجل توزيعهم على ممثلياتها بالخارج التي كانت تسهر على عدة مهام الدبلوماسية أبرزها :

- الصلة المباشرة و الدائمة مع الحكومات والمؤسسات في كل بلد متواجدة به ممثلية الجبهة.

- تعمل الممثليات على توسيع علاقة جبهة التحرير مع الخارج.

- تعمل على الدعاية حيث يجب عليها إصدار نشرات دعائية باللغة البلد الموجودة فيه.

- استغلال المناسبات لإلقاء المحاضرات وتنظيم الندوات حول الثورة .

- القيام بنشاطات ثقافية ورياضية وأخرى دعائية.

- تمويل الجرائد الأجنبية لأجل تخصيص صفحات تتحدث فيها عن الثورة[3].

في الأخير من خلال ما تمخض عن المؤتمر من قرارات شملت جميع المجالات يمكن القول بأن الثورة التحريرية أصبحت أكثر تنظيم على جميع المستويات، ودخلت بذلك مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاستعمار، تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيمها وخلق إستراتيجية جديدة ترتكز جبهة التحرير الوطني من جهة و تعبئ وتوجه الشعب الجزائري من جهة أخرى.[4]

بهذا استطاع المؤتمر أن يوضح ويشرح إستراتيجية مواجهة السياسة الاستعمارية داخليا عن طريق تنظيم العمليات العسكرية وتعبئة الجماهير، وخارجيا من خلال مواجهة الدبلوماسية الفرنسية عن طريق الحرص على

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص150-151.

[2]- بسام العسلي، جبهة التحرير، المرجع السابق، ص ص73-74.

[3]- عطا الله فشار، المرجع السابق، ص23.

[4]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص152.

تواجد ممثلي جبهة التحرير في مختلف المحافل الدولية، وحضور الملتقيات والندوات مهما تعددت أشكاله وتنوعت مضامينها لكسب تأييد الرأي العام العالمي للثورة الجزائرية.

2.1- دور المحافظ السياسي لجبهة التحرير:

ظهر لأول مرة في مؤتمر الصومام ما عرف بالمحافظ السياسي، الذي يعتبر بمثابة نائب مسئول الولاية[1]، وجاءت هذه المهمة كردة فعل على إستراتيجية الاستعمار الذي حاول إخماد أنفاس الثورة بعد إدراكه للتطور والتوسع السريع الذي شهدته في كافة المجالات، فحاول إحباطها بكافة الوسائل، كالتركيز على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية من أجل تحييد الجماهير.

لهذا تم تعيين المحافظين السياسيين للتصدي إلى تلك المساعي الفرنسية بجميع الوسائل، خاصة تسيير الشؤون السياسية والعسكرية للثورة[2]، بالنسبة للمهام السياسية كان يشرف على التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني ويعمل على إيصال صوت الثورة إلى المدن والأرياف الخاصة بالولاية التي يعين عليها، والمهم أنه يسهر على تكوين خلايا جبهة التحرير وتزويد الجيش بالرجال الأكفاء الذين ينتقيهم من الولاية، إضافة إلى أنه ينظم وحدات الفدائيين ويقف على تكوينهم الإيديولوجي لكي تغرس مبادئ الثورة في نفوسهم، كما أن الجبهة أعطت له حرية إبداء رأيه في جميع البرامج والأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني[3].

يقول علي كافي أن المحافظ السياسي كان على اتصال دائم مع مختلف شرائح الشعب ليحرص على توضيح الأهداف الحقيقية للثورة المحددة في الوثيقة الأساسية لجبهة التحرير الوطني، إضافة على أنه يقوم بتنظيمهم، إرشادهم وتثقيفهم عن طريق الدعاية والأخبار[4]، هذا دليل على أن المحا فظ السياسي كان له دور كبير في الجانب الإعلامي، بذلك استطاع إحباط كافة مناورات العدو، بإصداره للمناشير التي توزع في المدن والأرياف لشرح المهام المرحلية التي يتوجب على المواطنين إنجازها، فالعمليات التي كانت تجرى في المدن و

[1]- أمحمد بوحموم، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005م، ص45.

[2]-العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دم، 1999، ص51، وينظر أيضا العربي زبيري، مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص49.

[3]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص155.

[4]-علي كافي، المصدر السابق، ص111

الأرياف،كانت تستغل سياسيا، بمجرد أن ينفذ الفدائي عمله يبدأ المحافظ السياسي بعمله الإعلامي من خلال إشاعة الحدث لفائدة الثورة[1]، عن طريق وسائل الإعلام المكتوبة، التي يقوم بإيصالها لكل مكان في الولاية.

وأهم العمليات الإخبارية التي كان يقوم بها المحافظ السياسي هي عقد لقاءات يومية على جميع المستويات، وتنظيم مهرجانات شعبية في الليل للاتصال بالشعب وإطلاعه بآخر التطورات الحاصلة في ميدان الكفاح، إلى جانب حرصه على متابعة الأنباء السياسية الداخلية والخارجية الخاصة بتطور القضية الجزائرية على المستوى الدولي، كما كان يطلع على المعارك التي تجري في الولايات الأخرى، ومعرفة مدى صداها في الخارج كل هذه الأخبار تصل المحافظ عن طريق مذياع صغير يحمله دائما معه.

يشير علي كافي على أن مهمة المحافظ كانت تتطلب تنسيق العمل مع مسئول الاستعلامات، حيث يقوم الأول بشرح مبادئ الثورة وأهدافها السياسية ومراحل تطورها وانتصاراتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، بينما الثاني يقدم تقرير من أجل الدعم والتوجيه كنشر أخبار العمليات العسكرية وانتصارات جيش التحرير الوطني في معاركه ضد العدو، إلى جانب نشاطات جبهة التحرير، وهنا يكمن تكامل العمل بينهما في إطار التعبئة المستمرة للجماهير.

هذا التناسق جعل حظوظ الدعاية الفرنسية ضئيلة للتغلغل داخل الطبقة الشعبية لنشر البلبلة وسط الجماهير والمجاهدين، لأن المحافظ السياسي حال بين الدعاية الكاذبة وبين الجماهير، فكان دائما يقوم بإبطال تلك الدعاية بواسطة مناشيره التي تبرهن على زيف شعارات العدو، ويرد عليها بإيصال انتصارات الثورة وإبراز شجاعة وبطولات المجاهدين بالتالي يرفع من معنويات الشعب، وفي آخر مهامه يقوم بإعداد تقارير مفصلة حول ما يقوم به العدو من أعمال عنف وقمع ضد المدنيين، إلى جانب تقارير مالية وأخرى اقتصادية.[2]

لهذا مؤتمر الصومام لم يكتفي بترسيم وظيفة المحافظ السياسي، ولكنه جعلها أساسية بالنسبة للثورة حسب الأستاذ العربي زبيري هذه الوظيفة جاءت لحفظ موازين القوى داخل الثورة، فبالرغم من أن المؤتمر قدم السياسي على العسكري من حيث الأولوية، فإنه من خلال المحافظ السياسي الذي يملك سلطة مزدوجة سياسية وعسكرية في آن واحد يتحقق التوازن بين مختلف هيئات الثورة[3].

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص155.

[2]-علي كافي، المصدر السابق، ص ص 112-113، وينظر: المجاهد، ع**11**، **01 نوفمبر 1957م**، ص146.

[3]- العربي زبيري، مرجعي حول الثورة...، المرجع السابق، ص50، وينظر أيضا العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص51.

المبحث الثاني :دور لجنة التنسيق والتنفيذ(CCE) في العمل الدبلوماسي.

بعد تشكيلها في مؤتمر الصومام اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر العاصمة مقرا لها[1]، وأعطت لكل عضو من أعضاءها تفويض لمراقبة كل نشاط من نشاطات منظمات جبهة التحرير في الداخل والخارج كان عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية، العربي بن مهيدي تولى العمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر، وعملية التنسيق بين الولايات أشرف عليها قائد الولاية الثالثة كريم بالقاسم، بينما مهمة بن خدة كانت الاتصال باتحادات الطلبة والعمال وإدارة شؤون مدينة الجزائر، وسعد دحلب تكفل بالدعاية و الإعلام ومن خلال هذه المهام يتبين أن اللجنة كانت عبارة عن حكومة مصغرة وهيئة تنفيذية وحربية[2].

كان لهذه اللجنة حرية دعوة المجلس الوطني الأعلى للثورة إلى الانعقاد، لتعرض أمامه تقارير عن نشاطها، كما تستمد منه التفويض كلما دعت الحاجة للقيام ببعض المبادرات[3].

في أولى تحركاته عين عبان رمضان السيد محمد الأمين دباغين ممثلا للثورة مكان أحمد بن بله، لكي يقوم بعملية التحقيق في عمليات نقل السلاح، محاولا كسب ثقة الحكومة المصرية من أجل دعم اللجنة، التي استهلت نشاطها الداخلي بالقيام **بإضراب ثمانية أيام في جانفي 1957**م، الذي أرادت من خلاله البرهنة على التفاف الشعب وإتحاده تحت لواء جبهة التحرير الوطني[4]، حيث استمر الإضراب من 28 جانفي إلى غاية 05 فيفري 1957م، جلب هذا الإضراب اهتمام الصحافة المحلية والدولية، بحيث خصصت صحيفة المقاومة الجزائرية عددا كامل للإضراب الذي اعتبره الأستاذ بسام العسلي تجربة لقدرة الشعب على التضحية وكذا برهنة على اتساع وعيه السياسي، والدليل على ذلك هو تجاوز الإضراب للحدود الجزائرية، ليمس الجاليات القاطنة بفرنسا وبعض الأقطار الشقيقة مثل مصر، تونس والمغرب[5]، هذا التجاوب جاء بعد استجابة المنظمات الوطنية داخل التراب الوطني للإضراب، ورد السلطات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال ماسو عنيفا تمثل في عمليات نهب و تخريب وإلحاق خسائر عديدة بممتلكات الشعب الجزائري[6].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص75.

[2]-.أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص349، وينظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص309.

[3]- الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958م، دار غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص463.

[4]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص44-45، وينظر: فتحي ديب، المصدر السابق، ص249.

[5]- المجاهد، ع**27**، **01 فيفري 1958م**، ص09، وينظر: بسام العسلي، المرجع السابق، ص101.

[6]- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص223.

وذلك بدل من أن يحبط من عزيمة جبهة زاد من قوتها، وعزز مكانتها داخليا وخارجيا وعزز معها وحدة الشعب الذي أبى إلا أن يضحي من أن تحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر.

لكن رغم ذلك اضطرت لجنة التنسيق لمغادرة الجزائر، والسبب الأول وراء ذلك حسب محفوظ قداش هو **معركة الجزائر** التي نشبت سنة 1957م، بين الفدائيين التابعين للمنظمة المستقلة للجزائر العاصمة والمظليين التابعين للجنرال ماسو[1]، حيث أسفرت هذه المعركة عن اعتقال العربي بن مهيدي وتم للأسف إعدامه من قبل الكلونال بيجار، أما كريم بالقاسم وبن خدة فخرجا إلى تونس التي وصلا إليها بتاريخ 21 ماي 1957م، وفي التاريخ نفسه وصل دحلب وعبان إلى المغرب الأقصى.

هذه الحادثة جعلت لجنة التنسيق تنقل مقرها ونشاطها إلى الوطن العربي، والبداية من الجارة تونس التي اجتمع فيها أعضاء اللجنة في جوان 1957م، تدارسوا تطورات القضية الجزائرية، بعدها باشروا نشاط حثيث في ذات البلد، استهلوه بتنظيم قاعد الكفاح من خلال اتخاذ بعض قرارات السياسية والعسكرية، والاتصال بالسلطات التونسية التي طالما أبدت استعدادها الكامل لدعم الكفاح الجزائري، لكن السلطات الفرنسية كانت لا تزال تحتفظ بنفوذها في البلاد التونسية، هذا ما عجل في انتقال اللجنة إلى القاهرة التي اتخذتها مقرا دائم لها[2].

في العاصمة المصرية عقد المجلس الوطني الأعلى اجتماعا ما بين 20و28 أوت 1957م، تم من خلاله الاتفاق على زيادة أعضاء المجلس الوطني الأعلى للثورة إلى 54 بعد أن كانوا 34 عضو، كما تم رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى تسعة، وبهذا ظهرت لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية[3]، المشكلة من كريم بالقاسم المسئول عن الجيش، و عبد الحفيظ بوصوف المكلف بالمواصلات والمخابرات، والأخضر بن طوبال المسئول عن جبهة التحرير، بينما مهمة التسليح تحت إشراف عمر اوعمران، وكلف محمود شريف بالمالية والجديد في اللجنة تكليف فرحات عباس بالإعلام، أما دباغين فيتولى الشؤون الخارجية، وأخيرا عبد الحميد

[1]- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر، العربي بنيون، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص120-121.

[2]- ،سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 56-60، وينظر:عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص102

[3]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص181.

مهري مسئول عن الشؤون الاجتماعية، للإشارة تمت إضافة السجناء الخمسة كأعضاء شرفيين ليصبح العدد الإجمالي 14 عضو[1].

وتم تكليف كل من بن خدة وأحمد بودة وأحمد توفيق المدني بالقيام بجولة عبر الشرق الأوسط والهدف تزويد الثورة ماليا ودبلوماسيا، أما دحلب فيقول أنه كلف بالرد عن الإشاعات المغرضة ووضع حد لها، فقام بكتابة مقال في جريدة المجاهد لتوضيح الأمور، ولتكذيب الصحف الفرنسية التي كانت تدعي وقوع اتصالات فرنسية جزائرية، وترمي إلى استعداد جبهة التحرير للتفاهم والتنازل، وفي الإطار الإعلامي يضيف دحلب أنهم في القاهرة كانوا يبثون كل مساء في صوت العرب نصين باللغتين العربية والفرنسية، حول معارك الجيش ومختلف المعلومات حول الثورة وطرقت هذه الحصة آذان العالم وساهمت في كسب تعاطف وتأييد الرأي العام لدولي للثورة[2].

كما تقرر عقب الاجتماع السابق نقل مقر جريدة المجاهد إلى المغرب الأقصى وتونس، وتم فصل الطبعة العربية عن الفرنسية[3]، لتجتمع اللجنة في أكتوبر1957م، وأصدرت بيان حول موضوع المفاوضات، أكدت فيه وبصورة قاطعة أن هدف الثورة كان وسيظل الاستقلال، وأكدت بحزم أنه لن يكون هناك مفاوضات قبل الاعتراف مسبقا باستقلال الجزائر.

وبتارخ 04 أفريل 1958م، قامت اللجنة بعقد اجتماع آخر، حددت فيه مهام كل دائرة من دوائرها حيث أصبحت دائرة الصحافة تضم ثلاثة مصالح، الدعاية في الخارج والداخل، إلى جانب التوثيق العام وإصدار النشرات، بينما دائرة الشؤون الاجتماعية، أصبحت تضم أربعة مصالح، اللاجئين، الهلال الأحمر النقابات، والطلبة، وخلص الاجتماع إلى توزيع عدة مهام على دائرة التوزيع والتموين ودائرة الاتصالات والمواصلات ودائرة الحرب[4]، كما أسفر هذا الاجتماع عن انضمام سعد دحلب إلى قسم الإعلام والدعاية كمساعد لفرحات عباس[5].

---

[1]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إفيان، تر، لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس، ص ص49-50.

[2]-سعد دحلب ، المصدر السابق، ص ص71 - 73 .

[3]- أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس، ص ص146-147.

[4]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص170-172، وينظر: بسام العسلي، المرجع السابق، ص105.

[5]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص72-74

1- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) في الوطن العربي.

1.1- في المغرب العربي :

في إطار النشاط الدبلوماسي المغاربي شاركت لجنة التنسيق في أغلب المؤتمرات المنعقدة في المغرب العربي ومن أجل زيادة الدعم المغاربي للثورة وأبرز تلك تلك المؤتمرات:

- مؤتمر طنجة :

انعقد هذا المؤتمر مابين 27و30أفريل 1958م، في مدينة طنجة بالمغرب الأقصى، شارك فيه حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي،كما حضرته لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية، وعلى رأس وفدها فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، بالإضافة إلى الشيخ محمد خير الدين عضو في المجلس الوطني للثورة[1].

بداية أشغال المؤتمر كانت مع شرح كل وفد الوضعية القائمة في بلده، وبالنسبة للجزائر تولى السيد عبد الحفيظ بوصوف شرح الظروف العسيرة التي يعاني منها المجاهدون بالقرب من الحدود المغربية من جراء وجود القوات الفرنسية المرابطة على الحدود[2].

ليتطرق بعدها المؤتمر إلى عدة نقاط أهمها :

- الوحدة المغاربية والتذكير بأهمية المؤتمر بالنسبة لشعوب المغرب العربي.
- تصفية رواسب وبقايا الاستعمار في المغرب العربي.
- الثورة الجزائرية من خلال التطرق إلى طبيعة الحرب وتطوراتها وأثرها على الوضعية في شمال إفريقيا والعالم.
- الأجهزة الدائمة لتنفيذ القرارات التي يخرج بها المؤتمر[3].

---

[1]-محمد خير الدين، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دم، دس، ص ص187-188، وينظر: محمد عباس، المرجع السابق، ص ص288-289.

[2]- المجاهد، ع**23**، **07 ماي 1957م**، ص08.

[3]- محمد خير الدين، المصدر السابق، ص188.

في الأخير خلص المؤتمر إلى عدة قرارات أهمها قرار إقامة حكومة جزائرية بعد التشاور مع حكومتي المغرب وتونس، كما تقرر إقامة برلمان مغاربي ولجنة تنسيق مغاربية[1]، هذا بالنسبة للقرارات المعلنة، بينما جاء في العدد الثالث والعشرين من جريدة المجاهد بأنه تم اتخاذ قرارات سرية لم تنشر في وقتها ومن بينها القرار الذي ينص على الوسائل العملية التي يقوم بها كل من الحزب الدستوري التونسي والاستقلال المغربي من أجل مساندة الثورة الجزائرية، هذا إضافة إلى بعض القرارات الأخرى منها :

- حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال.

- توجيه نداء إلى الدول الغربية كي تكف عن مساندة فرنسا في حربها ضد الجزائر.

- إصدار قرار حول تصفية الاستعمار في المغرب العربي، وعلى القوا ت الفرنسية أن تتوقف عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة حربية ضد الجزائر.

- إنشاء مجلس تأسيسي استشاري على مستوى المغرب العربي يضم ممثلي المغرب، تونس والجزائر.

- إصدار لائحة حول الثورة التحريرية الجزائرية، ولائحة حول وحدة المغرب العربي إضافة إلى لائحة حول السكرتارية الدائمة تتكون من 6 أعضاء مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر.

وكان هدف اللائحة الختامية إنفراد جبهة التحرير بتمثيل الجزائر المكافحة والمناضلة، وعنونت جريدة المجاهد بالخط العريض «**جلالة الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، يؤيدان تأييدا كاملا القرارات التاريخية التي اتخذها في مؤتمر طنجة، نواب الحركات التحررية في المغرب العربي...**»[2]

وفي إطار النشاط النقابي شهدت مدينة طنجة أيضا انعقاد مؤتمر **نقابات المغرب الكبير** أيام 20،21،22، أكتوبر1957م، جمع الأقطار المغاربية الأربع، المغرب، تونس، ليبيا، إلى جانب مشاركة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ونتج عنه اتفاق على تشكيل جبهة نقابية إفريقية من شأنها أن تقيم حد لممارسات فرنسا الاستعمارية في الجزائر، كما صرحت النقابات بأن ما يحدث في الجزائر يمس الأقطار الأربع، وفي الاختتام وعدت النقابات باستعمال كل الوسائل لتعجيل استقلال الجزائر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على نضج الطبقة العاملة في المغرب العربي[3].

---

[1]- جوان جليسي، ثورة الجزائر، تر، عبد الرحمن صديقي أبو طالب، الدار المصرية، مصر، دس، ص124.

[2]-محمد خير الدين، المصدر السابق، ص ص188-189، وينظر: المجاهد، ع**23**، **07 ماي 1957م**، ص ص 07-08.

[3]- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير 1954-1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دس، ص ص133-134.

– مؤتمر المهدية 17–20 جوان 1958م :

اجتمعت الحكومتان المغربية والتونسية بلجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في مدينة المهدية التونسية لعقد مؤتمر من أجل بحث تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر طنجة، مثل الجبهة في هذا المؤتمر السادة، فرحات عباس، كريم بالقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، وأول نقطة نوقشت هي إعانة الجزائر ومساندتها حتى تتوصل إلى تقرير مصيرها و تحقق حريتها واستقلالها، كما جرت محادثات حول تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية وسبل التعاون الدبلوماسي بين الأقطار الثلاثة، وتنصيب السكرتارية المتكونة من 6 أعضاء، اثنان من الجزائر هما أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس، واثنان من المغرب، واثنان من تونس، وتم الاتفاق على أن تتفرع السكرتارية إلى مجموعتين، الأولى مقرها المغرب وتتكون من مغربيين وجزائري والمجموعة الثانية في تونس، يمكنهم الاجتماع دوريا في الرباط وتونس.

يقول الأستاذ أحمد سعيود أن لجنة التنسيق والتنفيذ استطاعت في هذا المؤتمر جلب الاعتراف بالطابع الحكومي للحكومة المؤقتة حتى قبل تشكيلها وهذا مكسب دبلوماسي كبير للقضية الجزائرية[1]،كما يشير أن الجزائر لم تغفل عن النشاط النقابي في تونس لأنها دشنت حضورها في **المؤتمر الخامس لنقابات العمال الحرة** المنعقد سنة 1957م.

1.2– نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) في المشرق العربي :

– مؤتمر القاهرة :

انعقد مؤتمر تضامن الشعوب الآفرو آسيوية بالقاهرة من 26 ديسمبر1957م إلى الفاتح من جانفي 1958م، حضرته الجزائر بوفد يتكون من 20عضو بقيادة الأمين دباغين، قام الوفد بتقديم تقرير لخص فيه أوضاع الشعب الجزائري المزرية وسياسة القهر الاستعمارية المسلطة عليه، وفي ذات التقرير وجه الوفد نداء للكتلة المعادية للاستعمار من أجل توحيد الجهود للدفاع عن قضية الجزائر والتضامن لوقف الحرب التي لا يتوانى الاستعمار لتحويلها إلى حرب إبادة ضد الشعب الجزائري،[2] الذي كان يعتقد أن في وسعه إقناع فرنسا

[1]– عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج3، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص128، وينظر: أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير العمل، المرجع السابق، ص ص153–155.

[2]– أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي ...، المرجع السابق ص ص 136–138، وينظر: تقرير لوحدة البحوث، في موضوع الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، المرجع السابق، ص145.

بالطرق السلمية كي تضع حد للاستعمار، لكن رد الإستدمار كان عكس توقعات وآمال الجزائريين. رغم ذلك لم يقطع الجزائريون الأمل من الكفاح السلمي، وأعلنوا أن بلادهم ستتحرر بالطرق السلمية.

بالتالي هذا التقرير مكن المؤتمرون من الإطلاع والإلمام بكل ما يخص القضية الجزائرية، التي كانت على مدار سبعة أيام أحد المحاور الكبرى في المؤتمر، وبذلك أعطاها المؤتمرون حقها من التقدير والاستقصاء ليتوصلوا إلى إصدار قرار جماعي له مدلوله ومغزاه البعيد الأثر[1]، لأن اللائحة النهائية تم التصويت فيها بالإجماع على استقلال الجزائر بعد أن تدخل الجبهة في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، واحتوت اللائحة على عدة قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل تحقيق حريتها وإنهاء الاستعمار[2].

قرارات اللائحة تدل على أن شعوب إفريقيا وآسيا تبنوا رسميا كفاح الجزائر، وحسب أحمد سعيود الحرب لم تعد قائمة بين الجزائر وفرنسا، إنما بين الاستعمار والشعوب المناهضة له في العالم، كما يعتبر أن تلك القرارات شكلت دعم قوي للنضال السياسي والعسكري للثورة الجزائرية، لأن مؤتمر القاهرة كان المنبر الدولي الذي دوت عليه الحرية التي نادت بها الشعوب الآفرو آسيوية.

بالتالي يمكن استنتاج أن أهمية المؤتمر لا تكمن في القرارات التي أصدرها فقط، بل أنه استطاع أيضا بعث ثقة كبيرة وسط الشعوب الإفريقية والآسيوية، وكمثال على ذلك ظفر جبهة التحرير باعتراف الدول المشاركة بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري المناضل من أجل تحقيق هدف الاستقلال.

وعلى مستوى المشرق دائما شاركت الجزائر في **مؤتمر الحقوقيين الآسيويين** المنعقد **بدمشق** من 7إلى 11 نوفمبر 1957م الذي ضم ممثلي 23 دولة، قدم فيه الوفد الجزائري تقريرا عن الوضعية السياسية والعسكرية في الجزائر، وعرض شريط سينمائي التقطت مناضره من جبال الجزائر، بحيث أعطى صورة حقيقية لما يجري في الجزائر، هذا ما جعل الوفود تتضامن مع القضية الجزائرية، وأعلنوا أن الحل الوحيد للقضية هو اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، بعد الدخول معها في مفاوضات نهائية[3].

[1]- أحمد سعيود، المرجع نفسه، ص ص139-140.

[2]- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص226، وينظر: تقرير لوحدة البحوث حول موضوع، الدبلوماسية الجزائرية ...، المرجع السابق، ص145

[3]-المجاهد، ع**13**، **01 ديسمبر 1957م**، ص08، وينظر: أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي..، المرجع السابق، ص ص140-141

2- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) في إفريقيا :

1.2- مؤتمر أكرا الأول :

شهدت مدينة أكرا الغانية انعقاد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة ما بين 15 و22 أفريل 1958م بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا[1]، شاركت فيه الدول الثماني المستقلة هي : مصر، المغرب، تونس، ليبيا نيجيريا، إثيوبيا، السودان، غانا، وتم توجيه الدعوة لممثلي جبهة التحرير و على رأسهم محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي و قايد مولود[2].

شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في المؤتمر بحيث اعتبرت مثال للإقتداء و التدعيم، لهذا صوت المشاركون على حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره، وأجمعوا على بذل الجهود الممكنة من أجل مساندة الشعب الجزائري، وتشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني، ويرى أحمد بشيري أن الهدف الأول و الأساسي للمؤتمر هو تحرير الأقطار الإفريقية من الهيمنة الاستعمارية و دعم كفاحها بالوسائل المادية والسياسية وعلى رأس تلك الأقطار الجزائر[3].

بالتالي تجدر الإشارة على أن المؤتمر جعل الدول الإفريقية تحتضن الثورة الجزائرية بصفة رسمية، يتجلى ذلك من خلال تعهد الدول الثماني بمساعدة الجزائر بكل الوسائل الممكنة خاصة الدبلوماسية منها، وبهذا التأييد تكون القضية الجزائرية قد كسبت جولة أخرى، وحققت نصر آخر على الصعيد الدبلوماسي، والفضل في هذا

يعود إلى حنكة الوفد الممثل لجبهة التحرير، لأنه استطاع إقناع الدول الإفريقية المستقلة بأهمية القضية الجزائرية، الأمر الذي دفعهم إلى تبني القضية وإصدار قرارات حاسمة بشأنها كانت في غاية الأهمية.

على المستوى الإفريقي دائما شارك وفد عن إتحاد الطلبة الجزائريين في **المؤتمر العالمي للطلبة** المنعقد بنيجيريا مابين 11و22 سبتمبر1957م، قدم فيه الوفد عرض متكامل عن الوضع في الجزائر، بعدها خلص المؤتمر إلى إصدار لائحة يدعو فيها الحكومة الفرنسية باحترام لائحة الأمم المتحدة فيما يخص قضية الجزائر

[1]- أحمد بشيري، المرجع السابق، ص128

[2]- أحمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير.....، المرجع السابق، ص142.

[3]-أحمد بشيري، المرجع السابق، ص129، وينظر: تقرير وحدة البحوث حول موضوع، الدبلوماسية الجزائرية.. ، المرجع السابق، ص145

وإلزامها باتخاذ قرار يؤدي إلى حل عادل وسلمي وديمقراطي، على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر، كما أوصى الجميع بالتضامن مع الجزائريين، وتنظيم أسبوع لذلك من 4 إلى 11 نوفمبر 1957م[1].

3- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) في آسيا:

إن مشاركة جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ، فتحت أبواب القارة الآسيوية أمام النشاط الدبلوماسي لوفود جبهة التحرير، التي سارعت إلى إنشاء مكاتب لها بأهم دول القارة، فكانت كل من اندونيسيا، الهند واليابان دول محورية في النشاط الدبلوماسي للجبهة، بحيث عمل مسئول مكتب جاكرتا باندونيسيا الأخضر الإبراهيمي على توسيع مجالات اتصالاته بالدول المجاورة مثل ماليزيا التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين واليابان بقصد تسهيل نشاط الجبهة بهما و الحصول منهما على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة[2].

وبطوكيو اليابانية عينت الجبهة السيد عبد الرحمن كيوان مسئول عن مكتب جبهة التحرير الوطني بالشرق الأقصى يوم 29 جويلية، وهذا بقرار من مسئول الشؤون الخارجية في لجنة التنسيق والتنفيذ السيد محمد لمين دباغين[3]، شمل نشط هذا المكتب دول منطقة الشرق الأقصى كاليابان، الفلبين، فرموزا، كوريا الجنوبية، الفيتنام اللاوس وكمبوديا، وحضر السيد كيوان **الندوة الدولية ضد القنابل الهيدروجينية ونزع السلاح** يوم 09 أوت 1958م، كما عقد اجتماع مع أمانة اللجنة الآفرو آسيوية، وقام بزيارة وزارة الخارجية اليابانية، وعمل على تنظيم عدة لقاءات مع نواب عن الأحزاب اليابانية، كلقائه مع نائب عن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، ولقاءه مع السيد أوكاد رئيس اللجنة الدولية للأحزاب الاشتراكية الذي أبدى تأييده ومساندته لممثلي الجبهة لإنجاح مهمتهم الدبلوماسية، وكان الاجتماع الموسع للجنة الآفرو آسيوية 08 أوت 1958م من أهم الاجتماعات التي حضرها كيوان في آسيا.

وفي آسيا دائما نشط الهلال الأحمر الجزائري، الذي كان له دور كبير في مجال الاتصال والدعاية على مستوى الصحافة و المنظمات الدولية، ففور تأسيسه بدأ بالاتصال بعدة مؤسسات عبر العالم خاصة مع الدول الصديقة، من أجل ضمان مساعدات للاجئين الجزائريين، ولتجسيد الأهداف المسطرة شارك الأحمر

[1]- المجاهد، **ع12، 15 نوفمبر 1957م**، ص ص8-9، وينظر: أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص143.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص164-165.

[3]- Abderrahmane Kiouane, Les débuts d une diplomatique, op, cit, p41.

الجزائري في **المؤتمر العالمي للهلال والصليب الأحمر بالهند** في 20 ديسمبر1957م، وكان هذا المحفل فرصة لإسماع صوت الجزائر، ووضع حل للمشاكل الإنسانية[1].

وقبله كانت القضية الجزائرية محل دراسة في مؤتمر الصليب الأحمر الدولي الذي انعقد في مدينة دلهي الهندية في أكتوبر 1957م، ودامت النقاشات التي تناولها هذا المؤتمر نصف شهر تقريبا حتى 07 نوفمبر من نفس السنة[2]، وفد الجزائر فيه كان مشكل من السادة شريف ملال، الدكتور ابن التهامي ورشاد بن بأحمد، في البداية لم يتم الاعتراف بشرعية ممثلي الهلال الأحمر الجزائري لكن بتضامن جمعيات الهلال الأحمر العربية، تم إدماج الوفد الجزائري ضمن الوفود العربية حيث شاركوا ضمن وفد الهلال الأحمر السوري[3]، قام الوفد التونسي بطلب تقديم إعانات للاجئين الجزائريين، كما قدمت سوريا ولبنان عريضة بخصوص بيع المواد الطبية بكل حرية ونادوا في تلك العريضة بوجوب احترام سر المهنة، هذا لأن السلطات الفرنسية كانت تطالب الأطباء والممرضين الجزائريين بالإدلاء بأسماء الجرحى وتجبرهم على كشف مأواهم كما تجبر الصيادلة على عدم بيع بعض الأدوية إلا برخصة، هذا ما دفع بالمشاركين إلى توجيه نداء حار فيما يخص قضية اللاجئين الجزائريين، وجاء في إحدى قرارات المؤتمر احتجاج كبير على القيود التي تفرضها فرنسا ظلما وبغير حق على بيع الأدوية وممارسة مهنة الطب[4].

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص256-257.

[2]- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص ص136-137.

[3]- عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص56.

[4]- أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير..،المرجع السابق، ص137، وينظر: المجاهد، ع**13**، **01 ديسمبر 1957م**، ص08.

4- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) في أوربا :

بعد أن وزعت جبهة التحرير مكاتبها في أغلب العواصم العربية، وجهت أنظارها نحو دول غرب أوربا من أجل كسب عدد من الأصوات قد تدعم مواقف الجبهة وتفضح ممارسات العدو، وتساعد على فتح مساحات إضافية في الحقل الدبلوماسي، وتجسد ذلك في منتصف سنة1957م بحيث بدأت جبهة التحرير بفتح مكاتب لها في أوربا، كمكتب لندن الذي ترأسه محمد كلو، ومكتب بون تولى تسييره حفيظ كيرمان ومكتب روما بقيادة بولحروف، ووضع مسعود بوقادوم على رأس مكتب سويسرا، وتولى محمد الشريف مهمة تسيير مكتب مدريد بإسبانيا[1].

باشرت هذه المكاتب نشاطاتها في الميدان الإعلامي والدعائي، إضافة إلى القيام باتصالات مع العديد من المنظمات لتحميل مساعدات لفائدة الجالية الجزائرية في أوربا[2]، كاللاجئين والفارين من الجيش الفرنسي، وكان ممثلي الجبهة يتخذون من السفرات التونسية والمغربية مقرات لهم، لأنهم كانوا في طابع غير رسمي لتمثيل الجبهة في أوربا، لذا كانوا دائما يبتعدون عن الأضواء، ويعملون في الظل لنسج علاقات مع الأوساط السياسية الاقتصادية، النقابية، الطلابية، فكان ممثل الجبهة في بون عمل على ربط صلات مع وزير التعاون في حكومة برندت، كما تمكن آيت حسين من الاتصال مع نائب هامبورغ بيتر بلاكشتاين، وفي إيطاليا توصل بولحروف إلى ربط علاقات وطيدة مع شخصيات ذات نفوذ سياسي واقتصادي مثل: أنريكو ماتيبني، جيورجيو لابيرا ليلوا باسور ببترونيني وتولياتي، هذه التحركات جعلت مندوبو الجبهة يتمتعون بحيوية كبيرة، أوصلتهم إلى إقامة علاقات مع الأوساط الدبلوماسية الأكثر نفوذا منهم الصحافيين، النقابيين والجامعيين من أساتذة وتنظيمات طلابية وأحزاب سياسية والمنظمات الشبابية و المؤسسات الإنسانية.

هذا بالنسبة لنشاط الجبهة في أوربا، أما في أمريكا المكتب الوحيد الذي كان له نشاط كبير هو مكتب نيويورك، الذي ترأسه السيد محمد يزيد، وشملت منطقة نشاطه كند وأمريكا اللاتينية اللتان مارس فيهما مهام إعلامية ودعائية، إلى جانب تمثيل الجزائر في الأمم المتحدة، وكان دائما على اتصال مع عدة شخصيات في الولايات المتحدة والبعثات الدائمة بالأمم المتحدة، نهيك عن مساهمته الفعالة في مداولات وأعمال اللجان

[1]- عطا الله فشار، المرجع السابق، ص24، وينظر: عمر بوضربة ، دور مكاتب جبهة التحرير ..، المرجع السابق، ص ص29-33.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة ..، المرجع السابق، ص276.

العربية والآفرو آسيوية بهيئة الأمم، وكان ممثل الجزائر لا يكتفي بعرض وجهة نظر الجزائر في الاجتماعات الهامة، بل ونجح في المشاركة في اللجان المكلفة بتحضير الوثائق الرسمية الموجهة لأجهزة الأمم المتحدة[1].

بالتالي نستخلص مما سبق أن لجنة التنسيق والتنفيذ عملت على جعل النشاط الدبلوماسي للثورة أكثر قوة وتوسعا عبر العالم، من خلال الحرص على حضور مختلف المحافل الدولية وتوضيح المقاصد الحقيقية للثورة الجزائرية الرامية إلى التحرر من الاستعمار الفرنسي، كما حرصت اللجنة من خلال تلك المحافل على التصدي للدبلوماسي الفرنسية الهادفة إلى تشويه صورة الثورة أمام العالم، ورغم أنها لم تدم طويلا إلا أنها استطاعت الوقوف في وجه الدعاية الفرنسية من خلال جعل مكاتب جبهة التحرير عبر العالم تسهر على كشف حقيقة الاستعمار الفرنسي وما يرتكبه في حق الشعب الجزائري، من خلال الصحافة الدولية والملتقيات والندوات التي تنظم في مختلف عواصم العالم.

[1]- عمر بوضربة، دور مكاتب جبهة التحرير ، المرجع السابق، ص ص29-33، وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ، المرجع السابق، ص269.

3- المبحث الثالث: موقف الحكومة الفرنسية من النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني

1- الإستراتيجية الفرنسية لمنع تدويل القضية الجزائرية

منذ اندلاع الثورة التحريرية كانت فرنسا تعتبر الثوار قطاع طرق خارجين عن القانون، فبعد خمسة أيام من انطلاق العمل المسلح، صرح وزير الداخلية **الفرنسي فرانسوا متيران** متوعدا قال: « **إن الدولة لا يمكنها أن تتفاوض مع العصابات المتمردة التي تريد أن تقضي عليها وتحل محلها ...إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب** »، من خلال هذا التصريح يتبين أن فرنسا لم تكن تنوي أبد التخلي عن الجزائر، وهذا ما يفسر حساسيتها اتجاه أي تدخل في المشكلة الجزائرية[1]، ووصلت حد التهديد لكل من يساعد الثورة الجزائرية بأي شكل من أشكال الدعم معتبرة ذلك تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية، من ذلك أيضا تصريح السيد **شيران** أمام لجنة البرلمان الفرنسي الذي اتهم فيه جميع من يساندون المطالب الوطنية الجزائرية ونعتهم بالأعداء يجب شن الحرب عليهم، وللبرهنة على موقفها بدأت فرنسا بضرب دول الجوار، حيث اعتدت على **قرية أيسن الليبية 1957م، وضربت ساقية سيدي يوسف التونسية1958م**، كما اعتدت على العديد من المناطق الحدودية الغربية لإجبار هذه الدول على وقف دعمها الثورة الجزائرية[2]، أما داخليا قامت بحشد قوات هائلة لتعزيز مجهوداتها الحربية، حيث ارتفع عدد قواتها من 400000جندي سنة 1956م، إلى 850000 في جويلية 1958م، معززين بالقسم الأكبر من المدرعات والطيران والسفن الحربية، لتبدأ الإبداع في شتى أنواع التعذيب والتنكيل وارتكاب أكبر عدد من المجازر الدموية، مثل حرب المدن كمعركة الجزائر، إلى جانب ذلك قامت بإنشاء المحتشدات بداية من 1957م[3].

ودوليا بذلت فرنسا قصارى جهدها موظفة مكانتها الدولية ومركزها الدائم في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون تدويل القضية الجزائرية، لأنها كانت تعلم جيدا أن هيئة الأمم من أهم الآليات التي عولت عليها جبهة التحرير لتدويل وحل القضية الجزائرية[4].لهذا قامت ببناء إستراتيجيات بإحكام داخل معركة الأمم

---

[1]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م، ط1، مؤسسة بون للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص69.

[2]- بشير سعدوني، **الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية 1958-1962م، مجلة أمارباك للأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد8، ع26، 2017م**، ص ص164-165.

[3]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص348-351، وينظر: رمضان بورغدة ، المرجع السابق، ص68

[4]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص192.

المتحدة،مستندة في ذلك على التنسيق بين مختلف المصالح الحكومية، خاصة رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية وسفارتها في الأمم المتحدة إضافة إلى الحكومة العامة في الجزائر، وكما رئينا في الدورة العاشرة لهيئة الأمم 1955م، احتج الوفد الفرنسي على الهيئة وقرر الانسحاب من الدورة بعد أن قررت الجمعية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[1]، وحجة فرنسا دائما كانت إدعائها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، والجمعية ليس لها الحق في دراسة وطرح القضية الجزائرية، وجاء على لسان وزير خارجيتها **بيناي «إن الحكومة الفرنسية تعتبر كل التوصيات التي تتخذ بشأن القضية الجزائرية باطلة»**، ورغم الضغوطات الدولية والنشاط الدبلوماسي الحثيث لجبهة التحرير إلى أن فرنسا ضلت متمسكة بموقفها الصارم اتجاه القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر[2]، بل كثفت من نشاطها الدعائي عبر العالم ضد القضية، كقيامها بإرسال شخصيات سياسية للدعاية ضد الثورة في العالم، فكانت وجهة وزير خارجيتها أمريكا الجنوبية، في حين توجه جاك سوستال وقدماء المحاربين إلى طرح آخر لقطع الصلة بين القضية الجزائرية وبين تدويلها، لكن فرنسا لم تجني شيئا من محاولاتها هاته، لأن القضية الجزائرية أدرجت في البيت الأممي، الذي طالب فرنسا بإيجاد حل سلمي للمشكل الجزائري، ومع الدورة الثانية عشر وجدت فرنسا نفسها في صراع مع الدول الآفرو آسيوية ليس مع الجزائر وحدها داخل الأمم المتحدة.

وزادت خيبة فرنسا مع انطلاق وكالات الأنباء العالمية في ترديد سير الأحداث وما ترتكبه من مجازر وقمع وتنكيل في حق الشعب الجزائري، هذا ما جعل القضية الجزائرية تدخل في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة بدون رخصة، وأعلن هذا الانتصار عن فشل الخدع الدبلوماسية الفرنسية في العالم كله لعزل الثورة وتشويه الأهداف العميقة لها،كما لم تنجح فرنسا في منع الرأي العام العالمي من إعلان عطفه وتأييده للثورة التحريرية[3].

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص226-227، وينظر: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص70

[2]- عمار ملاح ، المصدر السابق، ص ص219-220، وينظر: جمال قنان، **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، ع04، 1996م**، ص19.

[3]- أحمد بشيري، المرجع السابق، ص31، وينظر:عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص226-227.

2 – اختطاف طائرة الزعماء الخمسة:

إن الانتصار الذي حققته جبهة وجيش التحرير على المستويين السياسي والعسكري، حمل المستدمر على اللجوء إلى أساليب المكر والخداع ظنا منه أنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة، فخطط لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج.

بعد أن عقد أعضاء الوفد الخارجي اجتماعا للمسئولين في العاصمة الإسبانية مدريد، سافرو إلى المغرب الأقصى بطلب من سلطانها محمد الخامس الذي عقد معهم لقاء تم فيه الاتفاق على عقد ندوة مغاربية في تونس يشارك فيها الأقطار الثلاث هدفها تأسيس إتحاد فدرالي بين الجزائر، تونس والمغرب، على أن يساهم هذا الإتحاد في حل المشكل الجزائري، وبعد اتصالات تونسية فرنسية رحبت الأخيرة بالفكرة، أما الجبهة فقبلت ذلك بتحفظ، مع عدم الالتزام بشيء من شأنه الضرر بالثورة ومستقبلها[1].

علمت السلطات الفرنسية بواسطة جوسستها بموعد سفر القادة من الرباط إلى تونس، وحصل الجنرال لوريلو القائد الأعلى للقوات الجوية في الجزائر على موافقة ماكس لوجون كاتب الدولة للحرب من أجل اختطاف الطائرة المغربية المقلة للوفد الخارجي لجبهة التحرير[2].

بتاريخ 22 أكتوبر 1956م أقلعت الطائرة من المغرب وعلى متنها السادة: محمد خيضر، أحمد بن بله محمد بوضياف، حسين آيت أحمد ومصطفى الأشرف، متجهين إلى تونس[3]، لتتم عملية القرصنة باستعمال الطيران الفرنسي وبتآمر مع الطيار الفرنسي الذي كان يقود الطائرة، التي أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة، ليذاع بعدها خبر القرصنة على راديو مونتيكار وجاء في الخبر« **إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس للمشاركة في مؤتمر سياسي، وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم إلى السجن**»[4]، وحسب ما ذكره بن بله أخذ الزعماء إلى مركز الشرطة بالأبيار ويقول: « **استنطقنا على التعاقب مع جميع أفراد البوليس**»، كما استنطقهم العسكريون حول رأيهم في النضال الجزائري بعد سجنهم[5].

---

[1]–أحمد بن بله، المصدر السابق، ص ص119–120، وينظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 160

[2]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، قسم2، دار الغرب للنشر والتوزيع، دم، دس، ص95.

[3]– عمار ملاح، المصدر السابق، ص196.

[4]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص161، وينظر: عبد الكامل جوبيه، المرجع السابق، ص 114.

[5]– أحمد بن بله، المصدر السابق، ص123.

وبهذه الحادثة بدأت رحلة بوضياف ورفقائه عبر السجون الاستعمارية انطلاقا من سجن لاصنتي بباريس أما فرنسا فظنت السلطات أنها حققت مكسب وتخلصت من الثورة التحريرية من خلال ضرب القاهرة مركز الثورة، وأن حلم الحرية والاستقلال قد تبخر، فأخذت وسائلها الإعلامية تزعم أن رأس الثورة قد قطع وأن الثوار لن يلبثو حتى يضعوا السلاح[1].

لكن رد جبهة التحرير كان مثاليا من خلال استعمالها لكل الوسائل العسكرية، السياسية والدبلوماسية داخليا وخارجيا للضغط على فرنسا والتنديد بعملية القرصنة، حيث قامت بتوجيه نداء إلى الشعب الجزائري لتخفيف وقع الحدث عليه، وتقوية عزمه من أجل مواصلة النضال، جاء في النداء«...**لقد خاب المستعمرين إذا ما هم اعتقدوا أنهم بهذه الخيانة السافلة، ينالون من الثورة المطهرة منالا...فالثورة العارمة هي عقيدة لا أشخاص**».

وتوالت ردود الفعل الدولية المستنكرة والمنددة بهذه الخيانة، فكانت الدول العربية السباقة إلى إطلاق احتجاجاتها على هذا العمل الغير الأخلاقي، حيث قامت بتنظيم إضراب عربي عام يوم الأحد 28 أكتوبر 1956م[2]، كما قامت إذاعة صوت العرب إذاعة بيان باسم جبهة التحرير طمأنت من خلاله الشعب الجزائري والرأي العام العربي بأن كفاح الجزائر لازال سليما ومستمر، أما الجامعة العربية فقد طلب منها أحمد توفيق المدني اتخاذ قرار تحمل من خلاله وقوع أي أذى للأسرى الجزائريين.

بينما واصل بقية المناضلين في الخارج نشاطهم الدعائي لصالح الثورة، يقول فتحي ديب: « **قمنا بدعوة ممثلي الكفاح الجزائري بالخارج للاجتماع في أقرب وقت بالقاهرة لإعادة تنظيم العمل العسكري والسياسي بالخارج وأشرت إلى أننا سنحاول إخراج أحد المسئولين من الداخل ليحل محل أحمد بن بله** »، ووعدت كل الأجهزة الإعلامية المصرية بكشف أبعاد المآمرة وتوضيحها للرأي العام العالمي والعربي، وقام الرئيس عبد الناصر بإصدار عدة قرارات أهمها قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقيتين، الأولى إلى سفير مصر بتونس، من أجل التدخل باسمه للاتفاق مع السلطات التونسية من أجل الضغط على فرنسا كي تطلق سراح المعتقلين، أما البرقية الثانية وجهت إلى جميع سفارات مصر في إفريقيا وآسيا من أجل اتخاذ الإجراءات

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص161، وينظر: محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص69.

[2]- عبد الكامل جوبيه، المرجع السابق، ص ص114-115، وينظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص161.

اللازمة والاحتجاج على سجن الزعماء الخمسة، ليرسل بعدها برقية ثالثة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبا منه التدخل لإطلاق سراح زعماء الجزائر[1].

بهذا كثفت الدول العربية وجبهة التحرير جهودهم للتنديد بالقرصنة الماكرة، مستعملين ضغط دبلوماسي رهيب على فرنسا التي خاب أملها لأن ما ارتكبته لم يكسر الثورة، بل أكسبها تعاطف وتأييد واسع لدى الرأي العام العالمي.

3- العدوان الثلاثي على مصر:

بعد حادثة اختطاف الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى لضرب الثورة وعزلها عن الخارج، فاستغلت فرصة قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس لتشارك في العدوان الثلاثي على مصر يوم31 أكتوبر1956م وكانت لكل من بريطانيا، إسرائيل، فرنسا مصالح وغايات من وراء هذا العدوان، وغاية فرنسا كانت واضحة وهي الثأر من مصر بسبب دعمها وتبنيها للثورة الجزائرية، فعبد الناصر لم يتوان يوما عن دعم الثورة ورجالها، سياسيا، إعلاميا، ماديا، وعسكريا، إضافة إلى أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير كان يتمركز بالقاهرة، وما يدل على ذلك هو تصريح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957م، أمام مجلس الأمة بباريس قال:« **إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر وبضرب الرأس تنتهي الثورة، وتطمئن فرنسا على جزائرها** »، كما تشير الدكتورة عقيلة ضيف الله على أن فرنسا كانت تعتبر أن مصر هي الممول الرئيسي للثورة وهي سندها القوي في نشر وتعريف قضيتها دوليا عن طريق صوت العرب التي كانت في متناول قادة الثورة في القاهرة لهذا جعلتها هدفا لعزل الثورة[2]،وفي جانب آخر كانت فرنسا تسعى لحماية مصالح مقاوليها الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم كل سنة أرباحا خيالية.

صحيح أن نشاط ممثلي الجبهة في القاهرة لقي بعض الصعوبات بعد العدوان بسبب انقطاع المواصلات البرية الجوية وحتى البحرية حسب رواية ممثل الجبهة في القاهرة السيد أحمد توفيق المدني حيث لم يكن بوسعهم الاتصال ببقية الممثلين خارج مصر، ولم يكن باستطاعتهم مطالبة مصر باستمرار المدد واستئناف الإرسال في تلك الظروف[3].

[1]-فتحي ديب، المصدر السابق، ص ص260-261.

[2]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص354، وينظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص161

[3]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص496.

لكن رغم كل الظروف فقد حدث عكس ما كانت تسعى الحكومة الفرنسية، وهو الحيلولة دون دعم مصر للثورة الجزائرية، وما نتج هو زيادة قوة الروابط بين البلدين من جهة، وجعل القضية الجزائرية تفرض نفسها على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من جهة أخرى، وبالتالي هذا العدوان أكد على الصفة الدولية للقضية الجزائرية أما فرنسا فضربت مخططاتها عرض الحائط، بل وانهزمت انهزام كبير على المستوى الدولي لأن مشاركتها في العدوان كانت سبب في تراجع مكانتها الدولية[1].

وبهذا فشلت الحكومات المتعاقبة على السلطة الفرنسية في إخماد الثورة، حيث أدى اختطاف أعضاء الوفد الخارجي إلى تصعيد الثورة في الداخل، والتعبير على أنها ثورة شعب لا أفراد وهي دائما في تقدم، ولن تتراجع حتى تعانق الاستقلال، كما انعكس العدوان الثلاثي على مصر بالإيجاب على القضية الجزائرية التي أصبحت عنصر أساسي في المنصات الدولية، وزاد أنصارها في الداخل والخارج،ولكي تغطي هزيمتها الدبلوماسية حتى لا يشعر العالم بها، قامت فرنسا بعمليات قمع وإرهاب في حق السكان الجزائريين بحيث اضطر أغلبهم إلى الالتحاق بالجبال أو اللجوء غلى تونس والمغرب[2].

في الأخير يمكننا القول أنه من خلال ما حققته الثورة من انتصارات على جميع الأصعدة خاصة الدبلوماسي منها يمكن استخلاص أن مؤتمر الصومام استطاع أن يعطي نفس جديدا في الميدان الدبلوماسي للثورة بفضل مختلف القرارات والتنظيمات المتمخضة عنه خاصة لجنة التنسيق والتنفيذ التي أشرفت وسهرت على الزج بالقضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية معتمدة على النشاط السياسي الإعلامي والدعائي لمكاتب جبهة التحرير في العديد من عواصم العالم، من أجل كسب اعتراف دولي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ولإبطال مفعول مختلف المناورات الفرنسية لعزل الثورة دوليا، وتمخض عن ذلك النشاط الحثيث ميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. .

[1]–عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص355

[2]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص162.

الفصل الثاني

دور الحكومة المؤقتة في العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية

1958- 1960م.

المبحث الأول:

تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية.

المبحث الثاني:

النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية..

المبحث الثالث:

وزارة الإعلام ودورها في العمل الدبلوماسي

المبحث الأول : تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A).

إن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة تمت إثارتها منذ اندلاع الثورة التحريرية، من خلال إحدى المراسلات بين عبان رمضان* ومحمد خيضر مطلع 1955م، ليظهر بعدها اقتراح لتشكيل الحكومة المؤقتة في الرسائل التي كان يتبادلها الوفد الخارجي مع قيادة الداخل سنة 1956م، كما أشار رضا مالك إلى أن آيت أحمد بعد اعتقاله ظل يراسل لجنة التنسيق ويحثها على الإسراع في تشكيل حكومة مؤقتة بداية 1957م[1].

جاءت هذه الحكومة تلبية لرغبة القيادة الوطنية التي عبرت عن ذلك أكثر من مرة، من أجل تجسيد وجود أمة جزائرية من جهة، والإسراع في إنهاء الوجود الفرنسي بالجزائر من جهة أخرى، ويرى الدكتور محمد العباس أن لجنة التنسيق رأت في مجيء الجنرال ديغول سد للطريق أمام الحل التفاوضي على أساس الاستقلال[2]، خاصة بعد الجملة الشهيرة التي قالها عند قدومه للجزائر في 04 جوان 1958م،« **إن كل سكان الجزائر فرنسيون...متساوون في مدرسة واحدة**»، بينما أهم أسباب ظهورها هو فشل لجنة التنسيق والتنفيذ في إيجاد حلول للمشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي خاصة في الفترة الممتدة مابين سبتمبر 1957م وأوت 1958م، لهذا جاءت الحكومة المؤقتة كحل بديل لهذه اللجنة،[3]وأما أحمد توفيق المدني فيشير إلى أنه بعد مرور أربع سنوات على اندلاع الثورة أصبح لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4]، بينما يرى عمر بوضربة أن الحكومة المؤقتة جاءت كرد فعل على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، لأن فرنسا كانت تتحجج بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، وتحمل راية الاستقلال بصفتها الممثل الشرعي للشعب

---

* **-عبان رمضان**: من مواليد 10 جوان 1920م بمنطقة القبائل التحق بالحركة الوطنية 1942م، نشط في صفوف حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو مهندس وثيقة الصومام وعضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، تم اغتياله 27 ديسمبر 1957م، ينظر نجاة بية، المرجع السابق، ص123.

[1]- رضا مالك، الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر، فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص ص44-46، وينظر: زهير إحدادن، المرجع السابق، ص57

[2]- محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014،ص ص260-262.

[3]- فرحات عباس، تشريح حرب، تر، أحمد منور، المسلك لطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص317، وينظر:عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006،2005، ص198.

[4]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص579.

الجزائري والدخول في مفاوضات رسمية مع فرنسا من جهة، وكسب تأييد واعتراف دولي بأن الجزائر أصبح لها حكومة قائمة بذاتها كبقية الحكومات في العالم من جهة أخرى [1].

ظلت الحكومة الفرنسية تتحجج بعدم وجود ممثل شرعي للشعب الجزائري يكون له حق التفاوض مع ممثلي الحكومة الفرنسية، بهذه الحجة أرادت فرنسا محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا، وذلك من أهم مساعي الجنرال ديغول* الذي أراد إبطال شرعية جبهة التحرير في تمثيلها للشعب الجزائري[2]، بينما اعتقد أغلب المسئولين المغاربة أن قدوم ديغول سيساهم في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، حتى فرحات عباس اعتبر قدوم ديغول وتشكيل الحكومة المؤقتة فرصة لبلوغ تسوية الصراع بطريقة سلمية، وأعرب عن ذلك من خلال تصريحه الوارد في جريدة المجاهد في عددها الصادر 10 أكتوبر 1958م، قال:«**إن تشكيل الحكومة المؤقتة من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل**».

وقبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة بعث عباس رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر أشار فيها إلى إنشاء الحكومة المؤقتة جاءت استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي[3]، وهذا دليل على اهتمام الجبهة بالوطن العربي وتضامنها معه، خاصة بعد العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف والعدوان الثلاثي على مصر وظهور الجمهورية العربية المتحدة بعد تحقق الوحدة بين مصر وسوريا، هذه جملة من الظروف جعلت الأقطار العربية تتضامن وتتحد فيما بينها من جهة، وشجعت قادة الثورة على تشكيل الحكومة المؤقتة من جهة أخرى،[4] كما يرى محمد حربي أن الظروف الدولية السائدة آنذاك كانت تتطلب إيجاد هيئة قيادية ذات طابع دولي، تكون الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.

ولأجل دراسة موضوع تشكيل حكومة مؤقتة، تم إنشاء لجنة في ربيع 1958م تقوم بدراسة المسألة تشرف عليها لجنة التنسيق والتنفيذ، ليعقد بعدها المجلس الوطني الأعلى للثورة اجتماع بالقاهرة من 22إلى 28أوت 1958م، قام من خلاله المجلس بتفويض لجنة التنسيق والتنفيذ لتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية،

---

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص36.

[*] **ديغول** من مواليد 1890م ضابط الجيش الفرنسي، شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ترأس لجنة تحرير فرنسا بعد سقوطها في يد الألمان جوان 1940م، ليتولى رئاسة الجمهورية الرابعة، وفي جانفي 1946م انسحب من الساحة السياسية وبعد إثر انقلاب 13 ماي 1958م، شكل الجمهورية الخامسة وحكم فرنسا حتى 1969م، توفي 1970م، ينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة، المرجع السابق، ص24.

[2]- Mohamed. Harbi. Les Archives de la révolution. Algérienne .Ed. geune Afrique. Paris. P181.

[3]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص402-404، وينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص33

[4]- رضا ملك، المصدر السابق، ص97.

لهذا قررت لجنة التنسيق أن تقوم بتشكيل الحكومة المؤقتة حالما تكون الظروف مناسبة، لأنها كانت مترددة حول مسألة إنشاء الحكومة داخل الجزائر أو خارجها، لأن إنشاءها في الداخل قد يجعلها هدف عسكري للجيش الفرنسي، حتى من الناحية الدبلوماسية بقاء الحكومة في الدخل كان سيحد من نشاطها الدبلوماسي الهادف إلى التعريف بالقضية الجزائرية في المنفى[1].

والفصل في المسألة جاء به مؤتمر طنجة 27-30أفريل 1958م، الذي أكد على فكرة استقلال الجزائر، وفيه تمت استشارة المغرب وتونس حول موضوع الحكومة المؤقتة، وكان رد الحكومتين بضرورة اختيار الرجال المناسبين المعروفين على المستوى الدولي ليكونوا ضمن طاقم الحكومة المؤقتة إضافة، إلى اختيار الوقت المناسب لإعلان عن تشكيلها[2]، واعتبر محمد حربي أن إعلان المؤتمر ألمغاربي عن قرار تشكيل الحكومة المؤقتة كتنظيم سياسي دولي لجبهة التحرير الوطني، مكسب ونفس جديد من أجل مواصلة الكفاح على المستويين الداخلي والخارجي[3].

في 29 ماي 1958م أدلى كريم بالقاسم بتصريح للتلفزيون الأمريكي تطرق فيه إلى موضوع تشكيل الحكومة المؤقتة قائلا:«**إن الحكومة المؤقتة هي حكومة تحرير لا حكومة منفى**»، ليأتي بعدها الاجتماع الفاصل، ذلك الذي جمع قادة الثورة في القاهرة 17 ديسمبر 1958م[4]، من أجل الشروع في تشكيل الحكومة المؤقتة، بعد أن تم وضع الخطة النهائية من طرف لجنة التنسيق في اجتماعها 09 سبتمبر 1958م، ليتم الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، بحضور كبير من الصحافة الدولية داخل فندق الكنشتال بالقاهرة[5]، التي تم اختيارها كمقر للحكومة المؤقتة نظر لبعدها عن الحدود الجزائرية عكس تونس والمغرب اللتان كانتا حديثتي الاستقلال ولا تزال بهما قوات المستدمر العسكرية، واختير فرحات عباس ليكون على رأس الطاقم الحكومي، المشكل من: كريم بالقاسم وزيرا للقوات المسلحة، بن طوبال وزيرا للداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزيرا للاتصالات، دباغين وزيرا للعلاقات الخارجية، وكلف عبد

---

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق،ص429، وينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة..، المرجع السابق، ص37.

[2]- معمر العايب، مؤتمر طنجة ألمغاربي، دراسة تحليلية تقييميه، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص146-147.

[3]- Mohamed harbi , Le F.L.N, Mirage et réalité des origines a la prise du pouvoir 1945-1962. Ed, E.N.A.L, Alger, 1993, P210.

[4]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للطباعة، الجزائر، 2007، ص194.

[5]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دس، ص ص112-113.

الحميد مهري بوزارة الشؤون الشمالية الإفريقية، أما بن خدة فتولى وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الإعلام يشرف عليها محمد يزيد إضافة إلى وزراء آخرين[1].

وكان لإعلان تشكيل الحكومة المؤقتة صدى كبير داخل الجزائر وخارجها، بحيث استقبلها الشعب الجزائري بفرح كبير، من خلال تنظيم عدة حفلات شعبية عمت كل أرجاء القطر الجزائري، لينتقل صدى إعلانها إلى الخارج، من خلال إسراع معظم الدول العربية والإفريقية وبعض البلدان الاشتراكية والآسيوية للاعتراف بها، وكانت السعودية والعراق أول المبادرين إلى ذلك، إلى جانب الصين الشعبية ،كوريا الشمالية ولفيتنام عن الكتلة الشيوعية[2]، يقول فرحات عباس أن الرئيس الصيني **ماوشي تونغ** طلب منه إرسال وفد يمثل الحكومة المؤقتة إلى العاصمة بكين من أجل تمثيل الحكومة المؤقتة والتمكن من تقديم مختلف المساعدات الصينية للثورة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالمجال الدبلوماسي[3].

بالتالي إن اعتراف هذه الدول بالحكومة المؤقتة، ودعمها لها، حتما سيضعف موقف ونشاط فرنسا، التي بادرت فور الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة إلى إبلاغ جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بها أمر غير ودي ومعادي لها، لكن حتى لو لجئت فرنسا إلى أسلوب الضغط وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة، ستجعل الأخيرة المستفيد الأكبر من هذه المبادرة[4]، ولهذا يلاحظ مصطفى الأشراف أن الحكومة المؤقتة ستحدث ارتدادات عميقة في هيئة الأمم المتحدة، ذلك ما سيفشل محاولات الطرف الفرنسي الساعية إلى تجميد القضية الجزائرية في هيئة الأمم لأنها كانت دائما متشبثة بحجة عدم وجود هيئة جزائرية مفاوضة، لها مصداقية داخل الساحة الجزائرية وخارجها[5].

[1]- فرحات عباس، تشريح حرب، المصدر السابق، ص320، وينظر:خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص233.

[2]-أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص400، وينظر: عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص434

[3]- فرحات عباس، تشريح حرب، المصدر السابق،ص323.

[4]- سعد زغلول فؤاد، عشت مع ثوار الجزائر، دار الملايين، بيروت، 1960، ص261.

[5]- مصطفى الأشرف، لجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص384-385.

- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) :

أول هدف أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود ومستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية، وهذا لوضع حد لسلسلة إدعاءات الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لم تجد أمامها ممثل حقيقي للجزائريين تتفاوض معه رسميا لإيجاد حل للقضية الجزائرية رغم تواجد جبهة التحرير كقيادة وهيئة وطنية رسمية لكن فرنسا لم تعترف بها كممثل رسمي[1].

كما لاحظ محمد بجاوي أن قادة الثورة بتشكيلهم للحكومة المؤقتة أرادو مواجهة السياسة الخارجية للجنرال ديغول واستعادة المبادرة من خلال تدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها لجنة التنسيق والتنفيذ، واعتبر ذلك خطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية لمواجهة الدعاية الفرنسية[2].

أيضا يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة ضمن إطار سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة وإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسط تأثيرها على المجال الدولي، إضافة إلى إعادة بعث الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، ذلك أن هذه الشخصية لم تنتهي نهائيا بسيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وتحطيمه لمقاومة الأمير عبد القادر والانتفاضات الشعبية، مما وضع أغلب دول العالم أمام تحدي الاعتراف بهذه الشخصية عاجلا أم آجلا.

من جهة أخرى يرى الأستاذ عمر بوضربة أن جبهة التحرير سعت للاستفادة من الوضع الدولي السائد آنذاك، المتسم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين، الشيوعي بزعامة الإتحاد الصوفياتي، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر لأي من المعسكرين، لهذا حاولت الجبهة الاستفادة من الدعم المالي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع شرط المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري[3]، وأما محمد الميلي فيذهب إلى أن الحكومة المؤقتة جاءت لتكذيب إدعاءات الاستعمار وتفنيد أطروحاته خاصة ما تبناه ديغول في دعوته إلى الإدماج[4].

---

[1]- محمد عباس، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، دس، ص ص143-144.

[2]-Mohamed Harbi. Les Archives..., Op. cit, pp 189-193.

[3]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر، علي الخش، دار اليقظة العربية، بيروت، ص118-120.وينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص41.

[4]- الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص137.

لكن العمل من أجل تحقيق الاستقلال التام للجزائر، والزج بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، أهم الأهداف التي أنيطت بها الحكومة المؤقتة، هي التعبير عن التطور الكبير والهام في الثورة وهذا تماشيا مع الظروف التي اقتضتها الحرب، نعني بذلك ضرورة شمولية وتوسيع العمل السياسي والدبلوماسي إلى نطاق عالمي يهدف إلى التعريف بالثورة وإنجازاتها من أجل الظفر بتأييد دولي كامل للشعب الجزائري الذي يحارب من أجل استقلاله[1].

في الأخير استطاعت الثورة الجزائرية كسب تأييد واعتراف ودعم دولي كبير بفضل تشكيل حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري في مختلف المحافل والمنظمات الدولية، لجعل القضية الجزائرية محل اهتمام الرأي العام العالمي وكسب عدة جولات في المجال الدبلوماسي، من أجل سد الطريق أمام مفعول الدبلوماسية الديغولية وحمل فرنسا إلى طاولة المفاوضات من أجل إنهاء الإستدمار والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

[1]- عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص ص 43-44.

المبحث الثاني : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958–1960م

1– دور المكاتب الخارجية للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) في العمل الدبلوماسي.

1.1– نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) في الوطن العربي :

عرفت القضية الجزائرية سنة 1958م، نجاح دولي على الصعيد العربي، الإفريقي والآسيوي خاصة في المجال الدبلوماسي والإعلامي، وذلك راجع لاستثمار الجبهة والحكومة المؤقتة في حضور المؤتمرات والندوات الدولية لأجل رفع الغطاء عن الثورة التحريرية، وحشد الدعم العالمي لها من جهة، وتطويق السياسة الاستعمارية وفضح أساليبها من جهة أخرى.

فكانت المحافل الدولية التي تعددت أشكالها وتنوعت مضامينها أرضية خصبة استغلتها الحكومة المؤقتة للضغط على فرنسا و إرغامها على التفاوض من أجل التوصل إلى حل يخرج الجزائر من نفق الاستعمار إلى نور الحرية والاستقلال.

وشكل الوطن العربي البعد الإستراتيجي للثورة الجزائرية، الذي أمدها بالدعم المادي والدبلوماسي، لهذا بادر فرحات عباس على رأس وفد حكومي في القيام بزيارات إلى البلدان العربية[1]، شملت كل من العراق، السودان، الأردن، بغداد، الكويت، عمان، السعودية وليبيا، إلى جانب سفره إلى الهند، باكستان، الصين، وغيرها من الدول[2]، هذا ما يفسر مدى سعي الحكومة المؤقتة إلى إضفاء الطابع الشمولي على النشاط الدبلوماسي للثورة، الذي عملت على تكثيفه وتوسيعه **المكاتب الخارجية** لجبهة التحرير، التي اعتبرها عمر بوضربة حجر الأساس في الحركة الدبلوماسية للثورة التحريرية، لأنها نشطت في أغلب دول العالم[3]لكن برز نشاطها بصفة كبيرة في الوطن العربي من خلال عدة مكاتب أهمها :

– *مكتب القاهرة*: استحدثته جبهة التحرير في 08 مارس 1958م حيث عينت أحمد توفيق المدني رئيسا له، وأحمد فرنسيس أمين عام ومكلف بالتنسيق وبعضوية السادة عبد الرحمن كيوان، عباس بن الشيخ الحسين وحامد روابحية، عمل المكتب على الاتصال بالسفارات والبعثات الدبلوماسية المتواجدة بالقاهرة، أبرزها سفارة

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق،ص84، وينظر :أحمد بشيري، المرجع السابق، ص128

[2]– خالد بوهند، **دور النخبة الجزائرية في نشأة وتطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير 1954–1962م، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع12، ديسمبر 2007م**، ص93.

[3]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص 107-109.

الصين الشعبية، الإتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، اندونيسيا، كوبا، البرازيل، بولونيا، والسفارة الألبانية، إضافة إلى ممثلية الفيتنام وألمانيا الديمقراطية، كان المكتب يطالب هذه السفارات بدعم ومساندة القضية الجزائرية، إلى جانب الربط بين الوزارات والمصالح المختلفة، الحكومة المؤقتة من جهة والتمثيليات الدبلوماسية من جهة أخرى، وكان رئيس المكتب يسهر على الاتصال الدائم مع الجامعة العربية من أجل إطلاعها بمستجدات القضية الجزائرية وحملها للدفاع عنها في دورات هيئة الأمم المتحدة، كما لم يغفل على تنظيم لقاءات مع السكرتير الدائم للتضامن الآفرو آسيوي، ومع مكاتب الحركات الوطنية المتواجدة بالقاهرة، كمكتب إتحاد الشعوب الكاميرونية، وفي إطار نشاطاته سلم المكتب رسالة رسمية من وزارة خارجية الحكومة المؤقتة إلى ممثل كوبا بالقاهرة تمحورت حول العلاقة بين كوبا والقضية الجزائرية، من جهته قام وزير الخارجية محمد الأمين دباغين بعقد لقاءين هامين في القاهرة مع السيد **فينو غرادوف** مستشار بسفارة الإتحاد السوفياتي، الأول في جانفي 1959م، تمحور حول مسألة دعم اللاجئين الجزائريين وقضية بترول الصحراء الجزائرية، أما اللقاء الثاني في ديسمبر 1959م فكان حول موقف السوفيات من القضية الجزائرية[1].

- *مكتب ليبيا* : ترأسه السيد أحمد بودة الذي سعى لجعل النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة أكثر فعالية في ليبيا، من خلال حرصه على مقابلة سفراء الدول والسلك الدبلوماسي المتواجد في ليبيا، كلقائه مع السفير السوفياتي، كما كان دائما يناشد الحكومة الليبية من أجل التدخل لدى الحكومة الإيطالية لتوقيف الإجراءات البوليسية على ممثل الحكومة المؤقتة في إيطاليا، وتسوية وضعية الجزائريين في هذا البلد، وهو الأمر الذي توج بمنح السلطات الإيطالية رخص للجزائريين.

قام فرحات عباس على رأس وفد حكومي **بزيارة إلى ليبيا** 13 فيفري 1958م أسفر عنها تصريح مجلس الشيوخ الليبي بأن شعبه يؤيد ويساند الثورة الجزائرية إلى غاية تحقق الاستقلال.[2]

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص214-215، وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الإعلامي لمكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص241.

[2]- المجاهد، ع**37**، **25فيفري 1959م**، ص10، وينظر، عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة،المرجع السابق، ص ص234-235.

[*] - **حامد روابحية**: ولد سنة 1918م بتبسة التحق بحزب الشعب 1944م، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التحق بالثورة في حدود 1955م كلفه عبان رمضان بالتوجه إلى تونس بعدها توجه إلى القاهرة فتكفل بالمهام الإعلامية والسياسية ثم عين رئيس لمكتب بغداد 1958-1961م، اعتزل السياسة بعد الاستقلال توفي في سبتمبر 2006م، ينظر : عمر بوضربة، النشاط الإعلامي في مكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص242.

– *مكتب بغداد في العراق* : ترأسه السيد حامد روابحية[*1] الذي كان دائم الاتصال بالحكومة العراقية للظفر بمساندتها السياسية للحكومة المؤقتة، وتوج ذلك بمشروع ديسمبر1958م الذي قدمته الحكومة العراقية للمجلس الاقتصادي للجامعة العربية، يتضمن مطالبة كل الدول العربية بمقاطعة اقتصادية شاملة لفرنسا،كما طلب السيد روابحية من وزير الخارجية العراقي التدخل لدى الدول المعتمدة دبلوماسيا في العراق من أجل دفعهم لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، ، وفي الفاتح من نوفمبر 1958م أحيا مكتب بغداد الذكرى الخامسة لاندلا ع الثورة التحريرية حضره السلك الدبلوماسي لكل الدول العربية المتواجدة في العراق وحضره ممثلون عن أغلب الدول الاشتراكية من بينهم ممثل الإتحاد السوفياتي، ذلك ما سمح للمكتب بربط المزيد من الاتصالات مع الأسلاك الدبلوماسية المعتمدة في بغداد.

ومن جهته قام رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس **بزيارة إلى العراق** يوم 21 أفريل 1959م أسفر عنها إصدار الحكومة العراقية بيان أعربت من خلاله عن تأييدها ومساندتها للشعب الجزائري في حربه من أجل الحصول على استقلاله[2].

مكتب *جدة* : أنشئ المكتب في أفريل 1958م، وترأسه السيد عباس بن الشيخ الحسين[*]، وعلى حد قول عمر بوضربة عان هذا المكتب بسبب القيود المفروضة عليه من قبل النظام الملكي السعودي، والجدير بالذكر حول النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في السعودية هو تلك **الزيارة** التي قام بها فرحات عباس إلى المنطقة في 06 مارس 1959م، التي تمخض عنها تأكيد الملك على مساندة الحكومة المؤقتة من خلال خطابه الذي جاء فيه«...**إنكم لستم جزائريين أكثر مني...إن القضية الجزائرية قضية مقدسة**...»وتطرق في الخطاب إلى الدعم المادي وسبل إنجاح مساعي الحكومة المؤقتة الرامية إلى الوصول بالجزائر إلى الاستقلال، هذا ما يفسر إيمان المملكة العربية السعودية بعدالة وصدق القضية والثورة الجزائرية، كما يوضح ويدل على الرغبة الكبيرة في مساعدة الحكومة المؤقتة والتآزر وتوحيد الجهود معها حتى تنال استقلالها وهو الأمر الذي سهل من مأمورية مكتب الحكومة المؤقتة في جدة.

---

[1]– عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص227-233.وينظر: مريم صغير،المرجع السابق، ص ص266-267.

[*] – **عباس بن الشيخ حسين**: كان عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبعد سنتين من اندلا ع الثورة التحق ببعثة جبهة التحرير في الخارج ليصبح ممثل لحكومة المؤقتة في المملكة العربية السعودية ينظر : . Mohamed harbi. Le F.L.N…, op.cit.p416

مكتب عمان: ترأسه السيد عبد الرحمن بن عقون استهل نشاطاته بتوجيه مذكرة للملك حسين دعاه فيها إلى ضرورة تكثيف الدعم المادي والدبلوماسي للثورة، ورد الملك بتأكيده على الموقف الإيجابي للشعب الأردني اتجاه القضية والثورة الجزائرية[1].

ومواصلة **لزياراته** إلى الوطن العربي وصل فرحات عباس إلى الأردن في ماي 1959م، جدد من خلالها الملك الأردني دعمه للقضية الجزائرية واعتبرها قضية الأردن شعبا وحكومة[2].

-مكتب *بيروت* : تأسس سنة 1958م، وترأسه السيد إبراهيم بوقرموح الذي عمل على الاتصال بأعضاء الحكومات والشخصيات والمنظمات من مختلف الاتجاهات السياسية المتواجدة في لبنان من أجل إطلاعهم بكل حيثيات القضية والثورة الجزائرية، للظفر بمساندتهم ودعمهم للقضية[3]، وما زاد من دعم نشاط المكتب هو المبادرة التي قامت بها الحكومة المؤقتة من خلال إرسال وفد عنها للبنان 28 أفريل 1959م وحضي الوفد باستقبال كبير من رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي[4]، الذي طالب من سفراء لبنان بالتدخل لدى حكومات الدول المعتمدين بها من أجل الحصول على دعمها للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، كما وعد كرامي بالتدخل الشخصي في الدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم من أجل دعم مناسب للائحة القضية الجزائرية، من جهته قام الوفد بعقد عدة لقاءات رسمية، أهمها مقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد شهاب والوزير بير جميل، أثمرت هذه التحركات بوعود كل الأطراف لدعم الجزائر بعد أن تم الاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

وشهدت لبنان انعقاد **مؤتمر القضاة العرب**، الذي خرج من خلاله القضاة بلائحة طالبو من خلالها الدول العربية بمزيد من الدعم للكفاح الجزائري، كل هذه النشاطات أعطت دفعة قوية للقضية الجزائرية في الميدان الدبلوماسي على المستوى العربي.

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، السابق، ص ص236-242، وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الإعلامي في مكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص245

[2]- مريم صغير، المرجع السابق، ص279.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص246-247.

[4]- مريم صغير، المرجع السابق، ص291.

2.1- نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) في آسيا :

- ***مكتب نيودلهي بالهند***: عينت جبهة التحرير السيد شريف قلال على رأس مكتب نيودلهي يساعده في مهامه توفيق بوعتورة، اللذان استهلا نشاطهما بالتعريف بالقضية الجزائرية، سواء في الأوساط الحزبية الهندية، أو الوسط الحكومي والسلك الدبلوماسي المعتمد بالهند، كما أعد المكتب مذكرة باللغة الإنجليزية لأجل تقديمها لكل من الحزب الحاكم في الهند وهو حزب ***المؤتمر الهندي*** في اجتماعه المنعقد 6-13 جانفي 1959م وعرضها في ***الندوة الآفرو آسيوية*** المنعقدة بنيودلهي 2-5 أفريل من نفس السنة، وقدمها أيضا في ***التجمع الآفرو آسيوي*** المنعقد في نيودلهي سبتمبر1959م، وفي ***المؤتمر الاشتراكي*** بومباي مابين 5-9 نوفمبر 1959م، وهدف تتلك المذكرة إلى حمل كل الهيئات والمنظمات على التنديد بالتجارب الفرنسية في الصحراء الجزائرية. كما قام المكتب بتقديم رسالة إلى البرلمان الهندي تمحورت حول القضية الجزائرية وسبل حلها.

بالتالي هذه النشاطات تفسر مدى حرص المكتب على ربط اتصالات دائمة مع الشخصيات الهامة في الساحة السياسية الهندية وكسب تأييدها وتضامنها مع الثورة والشعب الجزائري[1].

- ***مكتب طوكيو باليابان*** : قام مسئول الشؤون الخارجية في لجنة التنسيق والتنفيذ الأمين دباغين بتعيين عبد الرحمن كيوان كمسئول على مكتب جبهة التحرير بطوكيو يوم 29 جويلية 1958م يساعدة عبد الملك بن حبيلس[2]، وشمل نشاط المكتب دول منطقة الشرق الأقصى اليابان، الفلبين، فرموزا، كوريا الجنوبية، الفيتنام اللاوس وكمبوديا، واهتم كيوان بالاتصال بالشخصيات والهيئات المتواجدة في اليابان إلى جانب عقد عدة اجتماعات كاجتماعه مع أمانة اللجنة الآفروآسيوية، ولقاءه مع وزير الخارجية الياباني فوجياما، وكيتاموزا نائب من الحزب اللبرالي الديمقراطي وهو الحزب الحاكم، إلى جانب هذا كان كيوان حريص على لقاء الموظفين الساميين في وزارة الخارجية اليابانية من أجل لفت نظرهم نحو القضية الجزائرية.

وكان المكتب دائم التركيز على التعريف بالحكومة الفتية وجلب أكبر قدر من الدعم لها والاعتراف بها والعمل لأجل نصرتها على المستوى الدولي، ومن ذلك دعوة البعثة اليابانية بنيويورك في جانفي 1959م لدعم القضية الجزائرية في الرواق الأممي[3]، وفي فيفري 1959م شرع المكتب في التحضير لإنشاء الصداقة الجزائرية

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص247-255.

[2]- Abderrahmane kiouane, Les débuts d une diplomatique, Op, cit, p41.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص256-259.

اليابانية لتعزيز العلاقات بين البلدين كما نظم حفل بطوكيو 30 أكتوبر 1959م، بمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية[1].

– ***مكتب جاكرتا باندونيسيا*** : ترأسه السيد الأخضر الإبراهيمي الذي عمل على تكثيف النشاطات الدبلوماسية والمطالبة بالدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ولم يكتفي الإبراهيمي بالنشاط في الساحة الاندونيسية، بل وجه نشاطه أيضا نحو ماليزيا، التي أراد أن يجني منها وعود بشأن دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم، وتكلل هذا النشاط بقيام حزب التحالف الماليزي بإدراج القضية الجزائرية في برنامجه الانتخابي.

1.3– نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) في أمريكا :

– ***مكتب نيويورك*** : بعد تشكيل الحكومة المؤقتة ترأس السيد عبد القادر شندرلي هذا المكتب، بعد أن كان تحت إشراف محمد يزيد، الذي أصبح وزير للإعلام في الحكومة المؤقتة، وشملت نشاطات المكتب كل من الولايات المتحدة، كندا وأمريكا اللاتينية[2]، من خلال الدعاية وربط العديد من العلاقات والقيام بمجموعة من الاتصالات مع عدة شخصيات في شتى المجالات، إلى جانب تمثيل الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، والمساهمة في مداولات وأعمال اللجان العربية، الإفريقية، والآفرو آسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعمل ممثل الجزائر في نيويورك على تحضير وثيقة حول الجزائر، التي قامت بتقديمها واحد وعشرون دولة آفرو آسيوية إلى مجلس الأمن الدولي للفت أنظاره حول ما يجري في الجزائر.

كما قام المكتب بالتحضير لمناقشة مسألة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ذلك في إطار الكتلة الآفرو آسيوية، إضافة إلى قيامه بتحرير طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة للأمم في دورتها الرابعة عشر، مناشدا الكتلة الآفرو آسيوية للتدخل لتقديم هذا الطلب، وحقق ذلك نجاح دبلوماسي كبير من خلال موافقة 25 بعثة دبلوماسية عليه من أصل 29 بعثة[3].

---

[1]-A Abderrahmane Kiouane, Les Débuts…, op, cit, pp 89-91.

[2]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق،ص ص262-264، وينظر أيضا: عمر بوضربة، دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية، المرجع السابق، ص 30.

[3]– عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص268-270.

إضافة إلى نشاطه في هيئة الأمم كان المكتب يقوم بالاتصال بالسفراء العرب في واشنطن ويحثهم على القيام بمبادرات لدى وزارة الخارجية الأمريكية، واستغل فرصة احتضان نيويورك **للمؤتمر العالمي للبترول** من 30 ماي إلى 05 جوان 1959م، ليقوم ممثل الحكومة المؤقتة بطرح وجهة نظر الجزائر حول قضية البترول الجزائري.

وفي إطار التضامن الإفريقي شارك المكتب في **يوم الصداقة الإفريقية** الذي نظم في نيويورك 15 أفريل 1959م، وتم فيه رفع العلم الجزائري وهي المرة الأولى التي يرفع فيها العلم الجزائري إلى جانب أعلام الدول الإفريقية المستقلة، أما ثقافيا حضرت الجزائر في المعرض الثقافي المخصص للثقافة الإفريقية الذي احتضنته نيويورك من 6-12 أوت 1959م[1]،

هذه جملة من النشاطات التي كان مكتب نيويورك يقوم بها والتي عززت من مكانة الثورة والقضية الجزائرية في الأوساط الأمريكية، ذلك راجع إلى اهتمام الحكومة المؤقتة بكسب تأييد الرأي العام الأمريكي للقضية الأمريكي، نظرا لتواجد هيئة الأمم المتحدة بها، التي اتخذتها جبهة التحرير كمنبر تقارع من خلاله دبلوماسية الاستدمار لتحقيق الحرية والاستقلال.

1.4- نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) في أوربا :

- ***مكتب بون بألمانيا الغربية*** : ترأس السيد مزيان آيت حسين[*]، قبل أن يتم تعويضه بالسيد عبد الحفيظ كيرمان[**] في نوفمبر 1958م، قام المكتب بتأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين في أكبر المدن الألمانية كفرانكفورت وكولوني، كما أرسل وفد عنه لزيارة البرلمان الألماني، وعقد لقاءات مع عدة نواب اشتراكيين ألمانيين.

وبمناسبة ***انعقاد مؤتمر الأممية الاشتراكية*** في مدينة هامبورغ مابين 14 و17 جويلية 1959م، سارع المكتب بالتنسيق مع مكتبي لندن ببريطانيا ومكتب ستوكهولم بالسويد إلى صياغة مذكرة باسم جبهة التحرير

---

[1]- نفسه، ص ص270-275.

[*]- **مزيان آيت حسين:** هو محامي مصطفى بن بولعيد ، ثم مستشار كريم بالقاسم 1958م، ليعمل بعدها كممثل للجبهة في بون أوت 1958م، نجا من محاولة إغتيال من اليد الحمراء بألمانيا وتوفي 1959م، ينظر : المجاهد، ع**41**، **10 ماي 1959م**.ص11

[**]- **عبد الحفيظ كيرمان:**كان يشرف على ممثلية جبهة التحرير في بون ، ويساعده السادة سعيد مواز في المصالح القنصلية وبوعلام اسطنبولي وأبراهام بوعلام في مصلحة الجزائريين العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي المرابطين في ألمانيا، و مولود نايت بالقاسم في الجامعة العربية ينظر : عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، المرجع السابق،ص278.

باللغات الألمانية، الإنجليزية والفرنسية وقام بتوزيعها على كل الأعضاء المشاركين من أجل شرح معاناة الشعب الجزائري وكشف جرائم الاستعمار الفرنسي، للحصول مزيد من الدعم والتعاطف مع القضية الجزائرية.

واهتم المكتب بقضية اللاجئين الجزائريين في ألمانيا حيث احتج على القرار الذي أصدرته الحكومة الألمانية خلال اجتماعها الوزاري بمدينة بون والذي نص على تطبيق إجراءات صارمة في حق اللاجئين الجزائريين فقام المكتب بالاتصال بالسفارات العربية المعتمدة في بون، من أجل الضغط على السلطات الألمانية لتتراجع عن قرارها، وتوج ذلك بمذكرة رفعها السفراء العرب إلى الحكومة الألمانية منددين من خلالها بقرارات الاجتماع حول الضغط على اللاجئين الجزائريين، هو ما أثمر بتصريح من الناطق الرسمي باسم الحكومة الألمانية الذي قال بأن ألمانيا ستبقى على حياد في القضية الجزائرية، وأنها ستبذل مجهوداتها لمعاملة اللاجئين الجزائريين على قدم المساواة مع بقية اللاجئين[1].

- مكتب *روما* : قامت جبهة التحرير بتأسيس مكتبها في روما سنة 1957م، الذي ترأسه السيد صالح محبوبي[2]، ثم خلفه السيد طيب بولحروف في أكتوبر 1959م، استطاع الأخير ربط اتصالات وتكوين علاقات مع مختلف الأوساط الإيطالية، منها لقاءه مع الأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية السيد **ألود**، ولقاءه مع مسئول الحزب الاشتراكي الإيطالي السيد **نيني**، إلى جانب لقاء مسئول الحزب الشيوعي الإيطالي **توغسياتي**.

وفي ماي 1959م قام سكرتير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية الإيطالية باستقبال ممثل الجبهة في روما للنظر في نشاطات المكتب في روما[3]، إضافة إلى هذا التقى بولحروف مع نائب مدير العلاقات السياسية في الحكومة الإيطالية السيد **ماريني**، وتكللت هذه السلسلة من اللقاءات بتعهد تلك الشخصيات البارزة على الساحة الإيطالية بمساعدة مكتب الحكومة المؤقتة في روما بصفة خاصة والقضية الجزائرية بصفة عامة.

إضافة إلى ذلك كانت هناك مبادرة السفراء العرب لدى وزير الخارجية الإيطالي التي عبروا من خلالها عن تضامن مجموع الدول العربية مع القضية الجزائرية والجزائريين أينما وجدوا[4].

---

[1]-عمر بوضربة، دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية، المرجع السابق، ص31، وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص278-282.

[2]- Redha Malek, L Algérie a Evian , ed, Dahleb, Alger, 1995, p74.

[3]- Ibid, p76.

[4]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص283-285.

- *مكتب سويسرا* : عينت جبهة التحرير السيد عبد الوهاب كرئيس لمكتب سويسرا، الذي عمل على تنظيم العمال المقيمين بسويسرا، إلى جانب قيامه باتصالات مع السيد هنوير ممثل المصلحة الدولية بزيوريخ وتوج ذلك باتفاق على إرسال بعثات طبية إلى تونس لخدمة اللاجئين الجزائريين، وتنظيم حملة دعائية لصالح اللاجئين، كما قام المكتب بشن حملة دعائية عنيفة في برن وزيوريخ ضد تجنيد الشباب السويسري لدعم الجيش الفرنسي، وأسفر هذا الاحتجاج عن تصريح المدير السياسي للكنفدرالية السويسرية السيد **ماكس بيتيت** أمام البرلمان السويسري19 جوان 1959م، طمأن من خلاله مكتب الجبهة حول موضوع التجنيد، ومن جهته بعث المكتب رسالة شكر باسم الشعب الجزائري إلى هذه الشخصية السويسرية السياسية لتعاطفها مع القضية الجزائرية[1].

- *مكتب مدريد*: ترأسه السيد مسعود بوقادوم، وتلاه صالح محبوبي بمساعدة عمر بن عدودة[*]، وكغيره من مكاتب الجبهة حرص المكتب على عقد لقاءات مع شخصيات إسبانية بارزة، منها لقاء صالح محبوبي مع العقيد **كاساس** نائب قائد الأركان المكلف بالاستخبارات الإسبانية يوم 03 جويلية 1959م، تمكن من خلاله ممثل الجبهة من الإطلاع على أمر الاتفاق الإسباني الفرنسي بشأن تبادل المعلومات بين مصالح الاستخبارات للبلدين، كما استطاع محبوبي الحصول على وعد من كساس بالتدخل عند اعتقال كل جزائري من طرف السلطات الإسبانية والقيام باللازم إلى أجل الإفراج عن السجناء الجزائريين في إسبانيا.

حاول المكتب تأسيس لجنة مساعدة الجزائريين في إطار معهد الدراسات الإسلامية بالعاصمة مدريد أين تلقى القضية بعض الإشهار، لكن المحاولة فشلت بسبب العراقيل التي كانت تواجه المكتب في مدريد، هذا ما استدعى تدخل السفراء العرب المعتمدين في العاصمة الإسبانية، من خلال توجيه رسالة عن طريق ممثل الجبهة في مدريد، هذه الالتفاتة العربية خلقت متنفس للنشاط الدبلوماسي، لكن رغم ذلك ظل نشاط المكتب محدود في إسبانيا[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص286-289.

[*]- **عمر بن عدودة** : كان طالب سنة ثالثة طب بجامعة تولوز في فرنسا، لكنه ترك مقاعد الدراسة التحق بصفوف الثورة بعد إضراب 19 ماي 1956م، سجن في إسبانيا بتهمة اغتيال السكرتيرة في مكتب مدريد وبعد أن أطلق صراحه 14 جويلية 1959م، التحق بمكتب الجبهة في مدريد، ينظر: نفسه، ص289.

[2]- نفسه، ص ص286-289.

– مكتب *ستوكهولم*: ترأس السيد محمد شريف ساحلي[*] هذا المكتب، الذي امتد نشاطه إلى كل الدول الاسكندينافية كالسويد، النرويج، الدنمرك وفنلندا، وعمل السيد مكي وحالبي عبد الرحمن في النرويج كمساعدين لرئيس المكتب الذي نشط سياسيا، إعلاميا، ودعائيا.

في السويد قام ممثل الجزائر بعقد عدة لقاءات مع الصحافة والمنظمات الشبابية الاشتراكية، والمنظمات الإنسانية السويدية، أما في النرويج قام ساحلي باتصالات عديدة مع شخصيات بارزة أمثال **فين مو** رئيس لجنة الشؤون الخارجية، وتواصل مع رجال برلمانيين اشتراكيين، كما تمكن من مقابلة رئيس مكتب القسم السياسي بوزارة الخارجية النرويجية، وفي جانب آخر حضر ممثل الجزائر ملتقى الطلبة **بغول** الذي شارك فيه طلبة آفرو آسيويين ألقى من خلاله ممثل الجبهة محاضرة بعنوان **"بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية "** وكان هذا الملتقى بإشراف من وزارة الخارجية النرويجية، وهذا يدل على الموقف النرويجي الإيجابي اتجاه القضية الجزائرية، خاصة بعد ذلك العرض الذي قدمه وزير خارجيتها السيد **هالفار دلانج** 26 أكتوبر 1959م، أمام البرلمان النرويجي بخصوص الأوضاع في الجزائر.

وأما في الدنمرك حاول ساحلي تأسيس لجنة دنمركية لمساعدة اللاجئين والطلبة الجزائريين من خلال إجراء عدة اتصالات بشخصيات دنمركية، لكن هذه الفكرة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لتجسيد ذلك، ممثل الجبهة في الدنمرك رغم جهوده ومحاولته للاتصال بالأحزاب والشخصيات الدنمركية المهمة لكنه وجد صعوبة في إقناع ولفت انتباه الرأي العام الدنمركي حول ما يجري في الجزائر هذا ما يفسر استحالة التوصل إلى جعل الحكومة الدنمركية تقدم الدعم اللازم للاجئين الجزائريين في تلك الظروف الصعبة.

– مكتب *لندن*: كان على رأس هذا المكتب السيد محمد كلو[1]، الذي قام كغيره من الممثلين بعقد لقاءات عدة مع مسئولين إنجليز، أمثال السيد **سميث** نائب رئيس قسم الشؤون الإفريقية، والسيد **واتسن** مدير قسم إفريقيا، ليثمر عن ذلك تأسيس **لجنة بريطانية للتضامن مع اللاجئين الجزائريين** في07 سبتمبر 1959م،

[*] – **محمد شريف ساحلي** ولد ببجاية 1906م، تحصل على شهادة الليسانس في الفلسفة من جامعة السوربون بفرنسا، اشتغل أستاذ بثانوية هنري الرابع بباريس، بعدها انظم إلى صفوف نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب، خلال الثورة عمل كممثل لجبهة التحرير في أوربا، وبعد الاستقلال عمل كسفير للجزائر في الصين وتشيكوسلوفاكيا توفي 05 جويلية 1988م، ينظر: أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص ص239-240.

[1] – عمر بوضربة، دور مكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص31. وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي لحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص293-299.

التي ترأسها البرلماني **شان أوبيري**، وعملت اللجنة على توضيح الظروف التي يعيشها اللاجئون الجزائريون في بريطانيا.

كذلك قام المكتب بربط علاقات مع الصليب الأحمر البريطاني، كلقاء محمد كلو بالأمين العام للصليب الأحمر البريطاني السيد **افلين بارك**، وترتب عن ذلك تقديم مساعدات من طرف الصليب الإنجليزي للاجئين الجزائريين.

استغل ممثل الحكومة المؤقتة الحرية التي كانت متوفرة في الجامعات الإنجليزية، ليقوم بتقديم محاضرات في النوادي الجامعية في لندن وخارجها، بذلك تمكن من جلب اهتمام الأوساط البريطانية خاصة الحزبية منها، كحزب العمال الذي أبدى تعاطفه مع القضية الجزائرية، وأهم مخلفات النشاط الحثيث لمكتب لندن هو تأسيس **اللجنة البريطانية من أجل الجزائر** جوان 1959م، التي سعت لتحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الاهتمام المتزايد الذي يوليه الرأي العام البريطاني للقضية الجزائرية.
- إطلاع البريطانيين بصورة أنجع وأوسع بالأخبار الخاصة بالقضية والثورة الجزائرية.
- اتخاذ موقف صريح من أجل التفاوض على أساس حرية الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره.
- الضغط على الحكومة البريطانية حتى تتبني القضية الجزائرية و تدافع عنها في هيئة الأمم وبقية الهيئات[1].

هذا بالنسبة لنشاط مكاتب الحكومة المؤقتة في أوربا الغربية، أما في أوربا الشرقية يقول بوضربة أن الحكومة المؤقتة لم تفتح مكاتب في المنطقة، في الفترة الممتدة من جانفي 1958م حتى 1960م، بل كلفت مبعوثها السيد **محمد يعلي** للقيام بزيارات إلى دول أوربا الشرقية، وشملت تلك الزيارات البلدان التالية : جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، وألبانيا، حيث قام السيد يعلي بعقد عدة لقاءات مع شخصيات مهمة في تلك الدول، كما اطلع على الأوضاع السائدة فيها وموقفها من القضية الجزائرية، وقدم عدة توصيات بخصوص اللاجئين والطلبة الجزائريين في المنطقة، بعدها ألح على الحكومة المؤقتة بضرورة فتح مكتب في برلين الألمانية[2].

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص303-305، وينظر: المجاهد، ع**46**، **13 فيفري 1959م**، ص 11.
[2]- نفسه، ص ص306-309.

2- النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المؤتمرات:

1.1- في إفريقيا:

- مؤتمر الشعوب الإفريقية بأكرا :

انعقد مؤتمر الشعوب الإفريقية من 08 إلى13 من ديسمبر 1958م، بدعوى من رئيس جمهورية غانا السيد نكروما، وشاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي إلى جانب الدول الإفريقية الثمانية المستقلة غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس وليبيا[1].

كانت الثورة الجزائرية هي العنصر رئيسي في جدول أعمال هذا المؤتمر الذي خلص إلى إصدار قرار سجلت فيه الدول استنكارها لسياسة فرنسا التعسفية، ومطالبتها بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة والاعتراف باستقلال الجزائر، وتم الاتفاق على تنظيم يوم " ***التضامن الإفريقي مع القضية الجزائرية*** " كما قام المؤتمرون بتوجيه نداء لمساعدة الثورة الجزائرية ماديا وتفعيل الدعم الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية[2].

- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بمنروفيا.

شهدت مدينة منروفيا الليبيرية انعقاد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة من04 إلى08 أوت 1959م، وهو ثاني مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة، ودشنت فيه الحكومة المؤقتة حضورها الرسمي محققة بذلك انتصار دبلوماسي[3] عززه رفع العلم الجزائري لأول مرة وبصفة رسمية في ليبيريا، وجاء تعليق صحيفة **لومند** على هذا الانتصار في عددها الصادر 11 أوت 1959م بقولها: " أن الحكومة المؤقتة حققت نجاحين، الأول ذو طابع سياسي وهو قبولها في المؤتمر كعضو كامل العضوية، والآخر رمزي وهو قبول الحكومة الليبيرية بأن يرفرف العلم الجزائري لمدة أيام فوق برلمان منروفيا"، إضافة إلى ذلك صادق المؤتمرون على عدة توصيات هادفة إلى التحضير

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص190.

[2]- أحمد بشيري ، المرجع السابق، 130.

[3]- محمد بالقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، دس ص ص307-309.

للمناقشات التي تجري في الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، وأعلنوا على أن الفاتح من نوفمبر" **يوما الجزائر**"[1].

جانب المؤتمرين السابقين شهدت القارة الإفريقية انعقاد **مؤتمر كوناكري بغينيا من 12-15 أفريل1960م**، الذي حضره ممثل الجبهة في غينيا عمر أوصديق، وفيه تم توجيه رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية من أجل سحب قواتهم التي تحارب إلى جانب القوات الفرنسية في الأراضي الجزائرية، ومن جهة أخرى أوصى المؤتمر بضرورة دعم الجزائر والاعتراف بحكومتها المؤقتة[2].

1.2- في الوطن العربي :

حضرت الحكومة المؤقتة الجزائرية في الوطن العربي ***مجلس التضامن الآفرو آسيوي المنعقد بالقاهرة من09 إلى 12 فيفري 1959م***، حضره السيد العربي **دماغ عتروس*** كممثل للحكومة المؤقتة، وشهد المؤتمر استنكار كبير لحرب الإبادة التي تمارسها القوات الفرنسية في الجزائر وحث على مساندة القضية الجزائرية.

وفي القاهرة دائما حضرت الجزائر أعمال ***المؤتمر العربي للبترول*** *في أفريل 1959م*، وأعمال ***اللجنة الدائمة للنضال ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط*** من 27 إلى 30 ماي 1959موأثمر ذلك بتعاطف الحضور مع القضية الجزائرية وتنديدهم بسياسة فرنسا في الجزائر..

وفي إطار النشاط الاقتصادي احتضنت القاهرة الدورة الثامنة ***لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية*** من06-13 ديسمبر 1958م،التي لم تتغيب عنها الجزائر، بل أثمر حضورها في كسب عطف وتأييد الوفود اللذين أقرو بأن كفاح الجزائر يهم كل الشعوب المحبة للحرية والعدالة، ووجهوا دعوة لكل الشعوب العربية من أجل إقامة "**أسبوع الجزائر**"من جهة، ومطالبة كل الغرف التجارية، الصناعية والزراعية للبلاد العربية بمقاطعة السلع الفرنسية من جهة أخرى، والأهم من ذلك مناشدة هيئة الأمم المتحدة أن تحمل

---

[1]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص336، وينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص198.

[2]- صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988، ص ص141- 146، وينظر: عمر بوضربة ، دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية، المرجع السابق،ص30.

* **- دماغ عتروس** : ممثل لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري من 1948-1952م، عمل بعدها كعضو في البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني من 1957-1962م، بعد استقلال الجزائر عمل سفير في كل من جاكرتا وبلغراد، ينظر : عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص200.

فرنسا على الدخول في مفاوضات مباشرة ورسمية مع الحكومة المؤقتة من أجل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[1].

وفي المغرب الأقصى حضرت الجزائر ***مؤتمر جامعة الدول العربية بالدار البيضاء*** في سبتمبر 1959م، الذي أكد على حق الجزائر في الاستقلال بعد الدخول في مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة وحكومة الفرنسية وجددت الجامعة العربية التزامها بالقيام بمجموعة من الاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة من أجل مساندة القضية الجزائرية في الدورة الربعة عشر للجمعية ديسمبر 1959م.

وفي سوريا انعقد ***مؤتمر الاتصالات اللاسلكية للبلدان العربية في دمشق مارس1959م،*** حضرته الجزائر بوفد ترأسه السيد **سعد الدين بويرات،** وحصلت من خلاله القضية الجزائرية على تعاطف وتضامن الدول العربية[2].

بالتالي هذه أهم المحافل العربية التي حضرتها الحكومة المؤقتة الجزائرية في الوطن العربي والتي كان لها دور كبير في حشد الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية سواء على المستوى العربي أو على المستوى العالمي، وكان للحكومة المؤقتة دور كبير في هذه المحافل لأنها لم تتوانى عن حضورها والتعريف بمقاصد الثورة وفضح سياسة فرنسا في الجزائر.

يمكن القول أن المحافل العربية كانت أرضية جد خصبة ساعدت الحكومة المؤقتة على تثبيت وترسيخ فكرة الاستقلال وسط الرأي العام العربي ومنه توجه نظرها نحو العالم الغربي من أجل استعمال ضغط دبلوماسي تستطيع من خلاله استئصال فكرة أن الجزائر فرنسية، بل وتفضح المخططات الخبيثة لفرنسا وإرغامها على التفاوض من أجل الاستقلال.

[1]- عمر بوضربة، المرجع نفسه،ص،ص200-201، وينظر: أحمد بشيري ، المرجع السابق، ص ص133-138.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص200.

1.3- في أوربا:

في أوربا حضرت القضية الجزائرية في أغلب المؤتمرات والملتقيات التي نظمت في القارة، بحيث عمل ممثلو الحكومة المؤقتة على فرض القضية الجزائرية في الساحة الأوربية والتعريف بها وجلب الدعم لها، كمثال على ذلك مشاركة السيد محمد يعلي في ***اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للسلم بموسكو فيفري 1959م*** ومشاركته في ***المؤتمر العالمي للسلم في ستوكهولم السويدية من 08 إلى 13 ماي 1959م***.[1]

كما شاركت الحكومة المؤقتة في ***مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية بهامبورغ الألمانية من 14-18جويلية 1959م***، عن طريق ممثلها السيد أحمد بومنجل الذي عرض أمام الوفود الاشتراكية الخطوط العريضة لبرنامج الثورة، جاء هذا رغم محاولة الحكومة الفرنسية منع عقد هذا المؤتمر، من خلال دفع وتحريض الفدرالية الألمانية على طرد وفد الحكومة المؤقتة من المؤتمر.

كذلك حضر محمد يعلي والعربي دماغ عتروس كممثلين للحكومة المؤقتة في **الندوة الثالثة ضد *الكلونيالية في المتوسط والشرق الأوسط من 02-05 ديسمبر 1959م***، في العاصمة اليوغسلافية بلغراد.

أما على المستوى الآسيوي فدشنت الحكومة المؤقتة حضورها عن طريق مكتبها في طوكيو الذي حضر في الندوة المنعقدة ***ضد القنابل النووية والهيدروجينية في هيروشيما اليابانية أوت 1959م*** التي حضيت من خلالها القضية الجزائرية بعطف وتضامن الكتلة الآسيوية[2].

بالتالي نستنتج مما سبق أن نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة في العالم ساهم وبشكل كبير في كسب تعاطف وتضامن الشعوب مع القضية الجزائرية فتلك المكاتب نشطت إعلاميا سياسيا وثقافيا كل ذلك عمل على صعود القضية الجزائرية على منصة القضايا الدولية،

ومن جهة أخرى يتضح أن حضور الحكومة المؤقتة الجزائرية لمختلف المحافل الدولية ساهم في كشف الغموض ورفع الستار عن القضية والثورة الجزائرية، من أجل كسب تأييد وتعاطف الرأي العام العالمي،والوقوف في وجه الدعاية والدبلوماسية الفرنسية ودفعها لقبول الدخول في مفاوضات نهائية من أجل تقرير المصير والاستقلال.

---

[1]- **المجاهد، ع47، 27 جويلية 1959م**، ص14.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص201.

المبحث الثالث : وزارة الإعلام ودورها في العمل الدبلوماسي للثورة :

أدركت الثورة التحريرية منذ اللحظات الأولى لاندلاعها أنه لابد من إشراك سلاح الإعلام ضمن وسائل الكفاح، لأنه من أسلحة العصر الحديث ويقف في خندق مع بقية الوسائل في مواجهة الخصم لربح المعركة خاصة المعركة الدبلوماسية[1].

وبدأت جبهة التحرير في النشاط الإعلامي عن طريق الإعلام المباشر، الذي كان أكثر انتشارا وأسرع تأثير في الرأي العام الوطني، معتمدة في ذلك الرسائل المكتوبة أو الشفهية، كالمناشير الموجه للشعب في الداخل، أما على المستوى الخارجي فتمثل النشاط الإعلامي في التصريحات التي كان يدلي بها ممثلو الجبهة من خلال الصحافة الدولية وصحافة البلدان الشقيقة[2]، كتصريح فرحات عباس لإحدى الصحف الأوربية جوان 1957م، الذي عبر فيه عن رفض الجبهة لأي قانون فرنسي يخص إفريقيا، إضافة إلى حواره مع الكاتب **شارل هنري فافرو** الذي نشر بجريدة La gazette de Lausanne يوم 26 جويلية 1957م جاء فيه « **نحن متضامنون من الآن فصاعدا من الكفاح إلى غاية الاعتراف بشكل صريح باستقلال الجزائر...**» كما صرح عبد الحميد مهري أمام الصحافة السورية 17 جوان 1957م في قوله: « **الجبهة لا تنتظر من حكومة بورجسمو نوري بإتباع سياسة كفيلة بوضع حد لحرب الجزائر، هذه الحرب لن تتوقف إلا إذا تم الاعتراف للجزائر بحقها في الحرية والاستقلال** »،

وإلى جانب التصريحات كانت تعقد الندوات الصحفية في مختلق العواصم العربية والأجنبية، كأول ندوة عقدها الوفد الخارجي 15 نوفمبر 1954م بالقاهرة من أجل التعريف بالثورة و أهدافها، وكانت تخصص ندوات صحفية للأعضاء الملتحقين الجدد بالوفد الخارجي لجبهة التحرير، كتلك الندوة الصحفية التي نشطها فرحات بعد التحاقه بالوفد في القاهرة يوم 25 أفريل 1956م، والتي أعلن فيها عن انضمامه رفقة أحمد فرنسيس إلى جبهة التحرير الوطني، وفي ندوة أخرى بتونس 23 مارس 1957م قدم دباغين تصرح يرد من خلاله على تصريحات حكومة غي موليه بشأن انتخاب ممثلين يمكن لفرنسا أن تتعامل معهم، جاء فيه«**إن**

[1]- محمد شريف عباس، واقع الإعلام الوطني أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة للنشر، 2009، ص21.

[2]- حسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلا ع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الإعلام، المرجع نفسه، ص ص48-52.

جبهة التحرير الوطني ترفض كل مشروع لإقامة انتخابات بالجزائر من اختيار محادثين أو محاورين من طرف الحكومة الفرنسية، فهؤلاء المحاورين لا يمكنهم أن يكونوا إلا قادة جبهة التحرير أنفسهم»[1].

وبالنسبة للإعلام المسموع اعتمدت بعثة الجبهة على إذاعة صوت العرب في القاهرة كمنبر لإسماع صوت الثورة، لتقوم الجبهة بعد مؤتمر الصومام بإنشاء" **صوت جبهة وجيش التحرير الوطني**" من الإذاعة الوطنية السرية المتنقلة والتي اعتمدت فيها على وسائل بدائية لكنها شكلت تحدي صارخ للنظام الاستعماري، وتدعم بعد ذلك الإعلام الثوري بصفة عامة والمسموع بصفة خاصة بافتتاح "**صوت الجزائر**" تقريبا في كل الإذاعات العربية من تونس، دمشق، بغداد، عمان، كويت، جدة، طرابلس وبنغازي في ليبيا،إلى جانب إنشاء أول إذاعة سرية بمنطقة الناظور في المغرب الأقصى[2].

أما فيما يخص الصحافة الثورية فقد عززت الجبهة جهازها الإعلامي بصحيفتي، المقاومة والمجاهد، الأولى ظهرت أواخر 1955م، أما الثانية فظهرت أول مرة في شكل نشرة للثورة جوان 1956م، بعدها أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير، حيث قامت بدور كبير في إطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة الثورة وساهمت في تعبئة وتوجيه الرأي العام الجزائري،كانت النسخة العربية منها موجهة للجمهور الجزائري والعربي، والفرنسية توجه نحو العالم الغربي شرقا كان أو غربا، وحسب إحصائيات أجراها الأستاذ أحمد حمدي صدر 120 عدد لجريدة المجاهد إبان الثورة التحريرية، احتوت على 462 مادة إعلامية أخذت منها مواد العمل الدبلوماسي حصة الأسد، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الكبيرة التي أولتها الجريدة وجبهة التحرير للنشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني.[3]

من جهته يعتبر الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن المجاهد هي مدرسة الصحافة الوطنية أثناء الثورة، ويستدل بمتابعتها لتطور كفاح الجزائر عبر السنوات الصعبة، وتعاملها مع الإعلام الصديق والعدو، إضافة إلى مقاومة الدعاية الفرنسية بنجاح،عن طريق فضح أساليبه ودعايته أمام الرأي العام المحلي والعالمي، كما كانت تعمل على توضيح مواقف الثورة في مدها وجزرها وتعرجاتها داخليا وخارجيا[4].

[1]- عمر بوضربة، النشاط الإعلامي لمكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق،ص ص237-240.

[2]- محمد زروال، المرجع السابق، ص ص221-227، وينظر: عمر بوضربة، النشاط الإعلامي لمكاتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص239.

[3]- حسن بومالي، إستراتيجية الثورة...، المرجع السابق، ص ص53-54، وينظر: أحمد حمدي ، المرجع السابق، ص ص144-145.

[4]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962م، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص374.

وما زاد من تعزيز إعلام الثورة هو تخصيص **وزارة كاملة للإعلام** في الحكومة المؤقتة، وتم تعيين محمد يزيد وزيرا لها، وبهذا أصبحت الوزارة مسئولة على كل ما يتعلق بالنشاط الإعلامي للثورة كإصدار النشرات السياسية وعقد المؤتمرات الصحفية، والإشراف على أجهزة الإعلام المتمثلة في مكاتب الإعلام الخارجية، جريدة المجاهد، الإذاعة ولجان الدعاية الداخلية بذلك عرفت الحكومة قفزة نوعية في مجال الإعلام الذي عزز بقية الجوانب خاصة السياسي والدبلوماسي[1].

وعن نشاطات الوزارة يقول الأستاذ بوعلام رمضاني أنها قامت بإنشاء **قسم للسينما** 1959م، مهمته إعداد الأفلام التسجيلية التي تجسد معارك الجيش وحرق المدن والقرى وتصوير نضال الشعب الجزائري.

وفي مطلع 1961م تفرع عن الوزارة وكالة للأنباء الجزائرية مقرها تونس، تقوم بالإشراف على كل ما يتعلق بالثورة الجزائرية من أنباء، إعداد نشرات إخبارية يومية باللغتين العربية والفرنسية وتبادل الخدمات الإعلامية مع وكالات أنباء عالمية[2].

وبالحديث دائما عن دور الإعلام في الثورة، نقف عند الدور الكبير الذي كانت تقوم به **مكاتب الإعلام** الخارجية في مجال الدعاية والإعلام على المستوى العالمي، بإشراف من وزارة الإعلام، ولم يقتصر نشاط تلك المكاتب الإعلامية على الوطن العربي فقط، بل تعداه ليصل أمريكا، آسيا وأوربا التي تضم مكتب لندن، روما ستوكهولم، بون، وجنيف، وفي أمريكا مكتب نيويورك، وفي الدول الاشتراكية نحصي مكتبي براغ، موسكو، أما آسيا فتحتوي مكتبي جاكرتا ونيودلهي.

وعرف الوطن العربي نشاط حثيث للمكاتب الإعلامية للحكومة المؤقتة، ففي الجارة تونس تمثل نشاط **فدرالية جبهة التحرير** في الإشراف على بيع جريدة المجاهد وإيصال المطبوعات الثورية إلى اللاجئين وتنظيم نشاطات موسيقية ومسرحية وفي المغرب الأقصى كان **مكتب الرباط** يقوم بربط علاقات وطيدة مع الصحافة المحلية والدولية وتزويدها بالبيانات الرسمية والأخبار المتعلقة بالثورة، إضافة إلى إعادة طبع جريدة المجاهد والنشرات السياسية المخصصة للمغرب الأقصى، ولم يغفل المكتب عن النشاط الإذاعي حيث كان يقوم بتحرير حصتين في الإذاعة المغربية.

---

[1]- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر 1945-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص63.

[2]- بوعلام رمضاني، مسرح الجزائر بين الماضي والحاضر، المكتبة الشعبية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص21-22.
عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص62.

ومن جهتها عرفت المكاتب الإعلامية في **المشرق العربي** نشاط كبير، **كمكتب القاهرة** الذي كان يذيع حصتين في صوت العرب، الأولى بالعربية والثانية بالفرنسية، ويراقب ما تنشره وسائل الإعلام المصرية من صحف وإذاعة حول القضية الجزائرية[1].

أما **مكتب بغداد** فكان يقوم بتوزيع بعض الوثائق والمطبوعات المتعلقة بالثورة على الصحافيين والمتعاطفين اللذين يقومون بزيارات مجاملة إلى المكتب،ويسهر على إصدار نشرة إعلامية شهرية باللغة العربية توزع في العراق والكويت، كما ترسل نسخ منها إلى تركيا، باكستان، وإيران، إلى جانب ذلك كان المكتب يقوم بإذاعة برنامج يومي في الإذاعة العراقية بالتنسيق مع وزارة الإعلام العراقية.

كما أشرف مكتب بغداد على تنظيم جولة رياضية لفريق كرة القدم لجبهة التحرير في العراق بالتعاون مع الأندية الرياضية العراقية، أظهر العراقيون بهذه المناسبة تعاطف كبير اتجاه الثورة الجزائرية، وبمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة نظم المكتب مظاهرة شعبية أشرك فيها جميع المؤسسات العراقية، وهو الحدث الذي خصصت له الصحافة العراقية مقال مطول.

وبدوره كان **مكتب عمان** يقوم بإصدار نشرة إعلامية شهرية وتوزيع بعض مطبوعات الحكومة المؤقتة والأخبار المتعلقة بتطور القضية الجزائرية على الصحافة الأردنية والمتعاطفين مع الثورة، كما أشرف على تنظيم حفل بقاعة السينما بعمان حضرته جموع غفيرة من الشعب الأردني، وفي الجانب الإذاعي فكانت الإذاعة الأردنية تسهر على إذاعة برنامجين أسبوعيين عن الثورة، أولهما بعنوان "**كلمة الجزائر**" والثاني" **صوت الجزائر العربية**" إضافة إلى تقديم البرامج الخاصة في الذكرى السنوية للثورة والأيام التي تخصص للجزائر في الأردن.

وبسوريا كان **مكتب دمشق** يصدر منشورات ووثائق متنوعة عن الثورة التحريرية كمطبوعة "**الاستعمار وآثاره في الجزائر**" ومطبوعة "**الشعب الجزائري وثورته**"، ويقوم بإصدار نشرات إعلامية مكتوبة باللغة العربية، أما إذاعيا سهر المكتب بالتعاون مع وزارة الإعلام السورية على ضمان إذاعة برنامج يومي في القناة الإذاعية لدمشق، إضافة إلى حضور التظاهرات وتنظيم الاحتفالات الرسمية، كالاحتفال بالذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الذي أقيم في النادي العسكري لدمشق بحضور السلطات المدنية والعسكرية السورية، استطاع

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص216- 227، وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الإعلامي لمكاتب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص241.

من خلاله رئيس المكتب محمد الغسيري إقناع السلطات السورية بفتح إذاعة صوت الجزائر من دمشق التي كانت تابعة مباشرة لمكتب الحكومة المؤقتة ولم تكن عليها أي رقابة من طرف الإذاعة السورية.

وفي لبنان مارس **مكتب بيروت** حملة إعلامية كبيرة في أوساط المسئولين والأحزاب السياسية ومدراء الجرائد الهامة من أجل ضمان أكبر قدر من التأييد والدعم للحكومة المؤقتة[1].

أما في آسيا كان **مكتب طوكيو** يصدر نشرة شهرية باللغة الفرنسية واليابانية موجهة للجماهير اليابانية لكسب تأييدها، تعاطفها ودعمها للحكومة المؤقتة والثورة التحريرية.[2]

بينما كان **مكتب نيويورك** في أمريكا يقوم بتنظيم لقاءات صحفية مع الجرائد، ويعمل على توجيه تصريحات للقنوات التلفزيونية وإذاعات أمريكا وكندا، كما نجح في تنظيم جولة دعائية لفائدة القضية الجزائرية في أمريكا الجنوبية.

وبالنسبة **لأوربا الغربية** حرص **مكتب بون** بألمانية الغربية على الاتصال المستمر بالأوساط الصحفية،[3] بينما كان **مكتب سويسرا** يسهر على ضمان التوزيع الواسع لجريدة المجاهد، من جهته كان السيد محمد كلوم مسئول **مكتب لندن** يقوم باتصالات عديدة ومستمرة مع الصحافة وممثلي الأحزاب البريطانية[4].

بالتالي نستنتج مما سبق أن الإعلام الثوري كان يقوم بمجهودات جبارة من خلال وزارة الإعلام التي استطاعت أن تفتح للثورة الجزائرية نافذة أطلت منها على العالم، بفضل أقسامها، مكاتبها والأجهزة سواء كانت المكتوبة المصورة، المسموعة، الاتصالات وغيرها، ذلك لأجل التعريف بالقضية الجزائرية ودفع الدول للالتفاف حولها ومدها بالدعم اللازم، والاتصال بالسلك الدبلوماسي المعتمد بتلك البلدان بغية تنويرها بالحقائق ومن ثمة التأثير في مواقفها الدبلوماسية، وبهذا يمكن القول أن النشاط الإعلامي كان يصب في خانة السعي لتدويل القضية الجزائرية لتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير.

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الإعلامي لمكتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص ص 242-248، وينظر أيضا: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص237.

[2]- Abderrahmane, Kiouane, Les débuts une diplomatique, op, cit, p91.

[3]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص273-279.

[4]- نفسه، ص ص301-302.

الفصل الثالث

دور الدبلوماسية الجزائرية في المنظمات الدولية والمسار التفاوضي 1960- 1962م.

المبحث الأول:

القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني:

النشاط الدبلوماسي الجزائري في الحركة عدم الانحياز الأفرو أسيوية.

المبحث الثالث:

دور الدبلوماسية الجزائرية في مسار التفاوضي

المبحث الأول : القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة :

تعتبر هيئة الأمم المتحدة من أهم المنظمات التي عولت واعتمدت عليها جبهة التحرير الوطني في إطار سعيها الحثيث لتدويل القضية الجزائرية وكسب تأييد الرأي العام العالمي للثورة التحريرية، لكسر الشوكة الفرنسية في الجزائر والتعجيل في تحقيق الاستقلال[1].

بعد هجومات الشمال القسنطيني 1955م رأت العديد من الدول الإفريقية والآسيوية ضرورة طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة على اعتبار أنها مشكلة دولية ، بالتالي بادرت أربعة عشر دولة إفريقية وآسيوية بمحاولة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال ***الدورة العاشرة*** للجمعية العامة لهيئة الأمم[2]، إلاّ أن الأخيرة قامت بتأجيل مناقشة القضية تحت ضغط المناورات والإدعاءات الدبلوماسية الفرنسية التي حاصرت القضية الجزائرية، وتحججت بأنها مشكلة داخلية ولا يحق لهيئة الأمم مناقشتها[3].

وفي سبتمبر 1956م تقدمت دول باندونغ بطلب جديد لعرض ومناقشة القضية الجزائرية في ***الدورة الحادية عشر*** لهيئة الأمم المتحدة ما بين جانفي وفيفري 1957م، واستجابت اللجنة السياسية في الهيئة من خلال البدء في مناقشة القضية من 04-13 فيفري رغم تواجد فرنسا التي طالما كانت رافضة لعرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم، ويرى الأستاذ جمال قنان أن تواجد فرنسا أثناء مناقشة القضية بمثابة اعتراف ضمني بالقضية الجزائرية[4].

وعبرت هيئة الأمم عن أملها في روح التعاون للتوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل السلمية المتمثلة في المفاوضات التي تعتبر حل وسط، ذلك ما يوضح بداية اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية التي كانت تعاني التهميش في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

[1]-عمر بوضربة، المرجع السابق، ص192.

[2]- مريم صغير، المرجع السابق، ص32.

[3]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر، محمد حافظ، دراسات في الحركة الوطنية والشؤون المسلحة، 2002، ص 437،

[4]- جمال قنان، **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، ع04، 1996م**، ص19.

بعد هذه الالتفاتة من هيئة الأمم نحو القضية الجزائرية قامت جبهة التحرير بتوجيه نداء لمنظمة الأمم لكي تحكم بنفسها وتتخذ موقف محدد وحاسم بصفتها الحارس الأمين على ميثاقها، لتفادى أي مناورات ومحاولات فرنسية تعرقل مسار تطبيق القرارات التي تصدرها الهيئة[1].

في ***دورتها الثانية عشر1957م***أصدرت الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة لائحة دعت من خلالها إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وهو القرار الذي اعتبره الأستاذ عمر اعتراف ضمني من طرف هيئة الأمم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويوضح بوضربة أن هذا الطرح تأكد خلال الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم ديسمبر 1957م، التي دعت إلى فتح مفاوضات لأجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، وهو الموقف الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ***دورتها الثالثة عشر 1958م***، رغم من المناورات الفرنسية التي كانت لا تنقطع كتطبيقها لسياسة الكرسي الشاغر من خلال غيابها عن هذه الدورة، إضافة إلى سلسلة المشاريع الإغرائية التي أعلن عنها الجنرال كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان[2].

وتزامنت الدورة الثالثة عشر مع ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة الأمر الذي قضى على الحجة الفرنسية المتمثلة في عدم وجود مفاوض جزائري يحمل الصفة الشرعية والرسمية، كما ميز تلك الدورة بروز دعم العربي الكبير للقضية الجزائرية التي أصبحت تحتل صدارة الأحداث والقضايا الدولية[3].

وتمت مناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية بعد أن قدمت 17 دولة مشروع اقتراح يشير إلى حق الشعب الجزائري في الاستقلال واستعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي لم تتقدم بأي خطوة في ما يخص القضية، في المقابل استطاع الوفد الجزائري في هذه الدورة أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة من بينها كسب اعتراف ولو ضمني بالقضية الجزائرية في المنظمة العالمية إلى جانب الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبهذا لم تجد فرنسا من بين 52 دولة سوى 18 دولة تساندها لمواصلة سياستها الاستعمارية في الجزائر[4]، ذلك ما أرغم الجنرال ديغول على الاعتراف بحق الجزائر في استقلالها مع فكرة التفاوض وتقرير المصير هذا من خلال عدة تصريحات أبرزها تصريح 16 سبتمبر

[1]– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص437.

[2]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص193.

[3]– أحمد شقيري، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، دس، ص39.

[4]– نفسه، ص68.

1959م الذي جاء فيه « **إذا قدر لي الله الحياة فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية وأن أطلب من الفرنسيين أن يؤيدوا ما يطلبه الجزائريون** »[1].

قبيل ***الدورة الرابعة عشرا*** التي انعقدت من سبتمبر إلى ديسمبر1959م قامت الحكومة المؤقتة بعقد اجتماع 06نوفمبر 1959م، قررت من خلاله إرسال وفد لضبط تكتيك التحرك والمناورة في كواليس الأمم المتحدة حسب الظروف والمستجدات وضم الوفد السادة محمد يزيد، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، عبد الحميد مهري، وأحمد فرنسيس بالإضافة إلى عبد القادر شندرلي المكلف بإدارة مكتب نيويورك.

في هذه الدورة قامت اللجنة الأولى في هيئة الأمم بطرح القضية الجزائرية للمناقشة، قبل أن تقوم 22 دولة آفرو أسيوية بتقديم مشروع للتصويت على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ومطالبة الطرف الفرنسي بالدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، ووافقت 39دولة على المشروع ورفضته 22دولة بينما امتنعت 20دولة عن التصويت[2].

رغم ذلك انتهت الدورة كسابقاتها ولم تحقق القضية الجزائرية الهدف المرغوب بسبب وقوف الغرب إلى جانب فرنسا فالمملكة المتحدة (بريطانيا) والولايات المتحدة صوتا ضد القرار، أما فرنسا فقاطعت الاجتماع لأنها كانت لا تزال متمسكة بحجة أنه لا يحق لهيئة الأمم مناقشة والتعرض لمشكلة الجزائر لأنها من شؤونها الداخلية.

في أواخر سنة 1960م انعقدت ***الدورة الخامسة عشر*** لهيئة الأمم، التي عرفت دفعة حقيقية في مسار تدويل القضية الجزائرية بعد دخول 16 دولة افريقية مستقلة إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم، كما سبق هذه الدورة قيام 25 دولة أفرو آسيوية بطلب تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول الجمعية العامة في هذه الدورة[3]،ووقع على هذا الطلب مندوبو الدول التالية: أفغانستان، السعودية، العراق، إيران، الأردن، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، المغرب، ماليزيا، النبال، باكستان، الفلبين، السودان، تونس، واليمن، وحثت هذه الدول على المفاوضات مع تعيين لجنة دولية للإشراف عليها، وطالبت من الجمعية العامة الإشراف على استفتاء تقرير المصير.

[1]- فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص167.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص ص 195-196.

[3]- أحمد سعيود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، دس، ص ص181-182.

وجاء التصويت على تلك اللائحة كالأتي : 39 دولة ضد و22 دولة مع، بينما 25 دولة امتنعت عن التصويت لهذا لم تنل اللائحة النصاب المطلوب من التصويت 3/2.[1] رغم أنه كان ينقصها سوى صوت واحد للحصول على أغلبية الثلثين، إلى أن الجمعية العامة قررت من خلال نصها أنه من حق الشعب الجزائري أن يقرر مصيره، وأكدت على ضرورة إيجاد ضمانات تقرير المصير وتنفيذها على أساس احترام وحدة الشعب والتراب الجزائري، كما أعلنت الجمعية مسؤوليتها على تنفيذ هذا القرار بصفة كاملة.

بهذا تكون القضية الجزائرية قد خطت خطوة كبير نحو تحقيق الأهداف انطلاقا من كسب تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعترفت في مشروع قرارها بأن ما يحدث في الجزائر يعتبر تهديدا وخطرا على السلام والأمن الدولي[2].

ويوضح الدكتور أحمد سعيود الدور الكبير لمظاهرات 11 ديسمبر 1961م، في تعزيز موقف جبهة التحرير الوطني في مسألة تدويل القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة، من خلال خروج الجزائريون في مظاهرات عمت أغلب المدن الجزائرية رفع فيها العلم الجزائري، وبالرغم أن فرنسا قابلت هذه المظاهرات بعنف كبير من خلال سلسلة من المجازر ارتكبتها في حق الجزائريين، إلا أنها حضيت بتغطية إعلامية كبيرة من الصحافة الدولية التي كان لها دور كبير في التعريف والتشهير بالوضع السياسي والعسكري في الجزائر، كما نتج عن هذا الضغط الإعلامي صدور وثيقة مشهورة أمضتها حوالي 121 شخصية فرنسية من رجال الكنائس والفكر والأدب مستنكرين فيها ما يجري في الجزائر وطالبوا من خلالها الحكومة الفرنسية بفتح ملف الجزائر والشروع في مفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني لإيقاف حرب الجزائر ووضع حد للانتهاكات المستمرة في حق المواطنين الجزائريين[3].

كما يرى الأستاذ سليمان الشيخ أن هذه المظاهرات كذبت الأقاويل والأوهام الفرنسية في الاحتفاظ بالجزائر، وقضت على مشروع الجنرال ديغول الرامي إلى خلق قوة ثالثة في الجزائر، وهذا يعد انتصار سياسي ودبلوماسي للحكومة المؤقتة، التي حضيت بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة ومسعاها الهداف إلى إنهاء

[1]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص225، وينظر: المجاهد، ع**74**، **سبتمبر 1960**.ص14

[2]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص315.

[3]- بشيشي أمين، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر 1994م، ص ص 139-140، وينظر: أحمد سعيود، التطور السياسي...،المرجع السابق، ص182.

الحرب في الجزائر، ذلك رغم أن الجمعية العامة لم تستجيب لطلب الحكومة المؤقتة بإجراء استفتاء تحت إشرافها، لكن على العموم حققت القضية الجزائرية انتصار الدبلوماسي على الصعيد دولي.

وتعد ***الدورة السادسة عشر*** لهيئة الأمم المتحدة ديسمبر 1961م، من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنها تميزت بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي[1]، هذا نتيجة للتطورات والمجريات التي حدثت على الساحة الدولية، خاصة وأن الدورات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ترتب عنها اعتماد دولي كبير للقضية الجزائرية، بعد الجهد الكبير الذي كانت تبذله الدول الأفرو آسيوية من خلال لوائحها التي كانت تطالب فيها بضرورة إدراج ومناقشة القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ونتج عن ذلك موافقة الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وإحالتها على اللجنة السياسية ومناقشتها في هذه الدورة.

بذلك أكدت اللجنة السياسية على دراسة ومناقشة ومعالجة كل تفاصيل القضية الجزائرية يوم 14 ديسمبر 1961م، وتمت الموافقة على اللائحة دون نقاش، هذا كان ثمرة الأشواط التي قطعتها القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم وعلى مستوى العالم، وعند تقديم مشروع تقرير المصير، صوتت 62 دولة بالموافقة و38 دولة امتنعت عن التصويت بينما لم تسجل أي معارضة على المشروع[2]، واللائحة المصوت عليها تضمنت مطالبة الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية باستئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير مصير واستقلال الجزائر[3].

وبهذه النتيجة حققت القضية الجزائرية انتصار دبلوماسي كبير في هيئة الأمم المتحدة التي اعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وسيادته ، كما اعترفت بالصفة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، واعتبرت القضية الجزائرية قضية استعمار تهدد السلم والأمن الدولي ولا يحق للحكومة الفرنسية مواصلة سياستها الاستعمارية في الجزائر.

[1]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص440.

[2]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص226.

[3]- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، ط1 1984م، ط3 1990م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دس، ص172.

تلك القرارات والتوصيات التي أعلنت عنها هيئة الأمم حول أحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره أطلقت العنان لانتصار دبلوماسي ساحق حققته القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة[1].

بالتالي يمكن القول أن الحكومة المؤقتة الجزائرية استطاعت الزج بالحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات جدية على أساس الاستقلال بعد الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصير هذا تحت مراقبة أممية فالمحاولات الفرنسية للضغط على الحكومة المؤقتة لم تقطع الطريق أمام ذلك الانتصار الدبلوماسي الكبير المحقق، الذي جاء بعد استفادة الحكومة المؤقتة من الدعم العربي والأفرو آسيوي للقضية الجزائرية سواء في هيئة الأمم أو محافل أخرى.

[1]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص226.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية على مستوى حركة عدم الانحياز:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور كبير في الكتلة الأفرو آسيوية واستطاعت كسب تأييدها ودعمها من خلال مختلف المحافل الدولية، كما تمكنت من كسب عدة اعترافات دولية بالحكومة المؤقتة الجزائرية التي كانت دائما تسعى لطرح القضية الجزائرية في المؤتمرات والهيئات الدولية من أجل تأكيد شرعية تمثيلها للشعب الجزائري، والضغط على فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

بهذا بلغت الثورة الجزائرية قمة الكفاح التحرري للشعوب المناهضة ضد الاستعمار وأصبحت أكثر استيعابا لحقيقة الصلة بين عدم الانحياز* التي يرى العديد من المؤرخون أنها تمخضت عن مؤتمر باندونغ 1955م، وهو المؤتمر التأسيسي لمنظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا.

انعقد سنة 1956م مؤتمر بريوني** بيوغسلافيا الذي أكد على أن سياسة عدم الانحياز عالمية وليست مقتصرة على قارة معينة، فعدم الانحياز يهم كل شعوب العالم الرافضة للاستعمار والسيطرة.

وأبدت دول عدم الانحياز اهتمامها وتأييدها للثورة والقضية الجزائرية من خلال مؤتمرها التحضيري بالقاهرة من 05-13 جوان 1960م الذي جاء بناءا على دعوى جمال عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي برونز تيتو والرئيس الاندونيسي أحمد سوكارنو، وفيه تم الاتفاق على عقد مؤتمر لدول عدم الانحياز في الفاتح من سبتمبر 1961م بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد[1].

انعقد المؤتمر ما بين الفاتح والسادس من سبتمبر 1961م، ويعتبر مؤتمر تأسيسي لحركة عدم الانحياز وأول اجتماع رسمي للدول الغير المنحازة، حضرته 25 دولة*** منها 11 آسيوية و11 أفريقية إلى جانب البلد المستضيف وقبرص من أوربا، كما حضرته كل من البرازيل، الإكوادور، بوليفيا، المكسيك، فنزويلا، كدول

---

* – **عدم الإنحياز**: حركة أسستها البلدان الحديثة الاستقلال وجعلتها لسان حالها ودرع يقيها من ضربات الحرب الباردة وهي رفض الانسياق في دوامة الصراع بين الغرب والشرق في إطار تلك الحرب للمزيد ينظر: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص ص 85-86.

** – **مؤتمر بريوني**: حضره السادة جمال عبد الناصر، برونز تيتو، وجواهل لال نهرو انعقد سنة 1956م بيوغسلافيا وفيه تم الاعتراف بعدالة الثورة الجزائرية كما مهد لانتصارات دبلوماسية على مستوى هيئة الأمم المتحدة ينظر: المجاهد، ع**2**، **1956م**، ص21.

[1] – المجاهد، ع**104**، **01ديسمبر1961م**، ص03 وينظر: محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص ص243-244.

*** – الدول التي حضرت هي: أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديا، سيلان، الكنغو، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، العراق، لبنان، المغرب، نيبال، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، مصر، تونس، اليمن للمزيد ينظر: المجاهد، ع**104**، **01ديسمبر1961م**، ص05.

ملاحظة، وتم إبعاد عدد كبير من الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ وهذا راجع لقرار توجيه الدعوة فقط للدول التي تعهدت بإتباع المبادئ المتفق عليها اتجاه الاستعمار وبرهنت على ذلك من خلال مواقفها الدولية.

ناقشت دول عدم الانحياز عدة قضايا أهمها:

- الحرب الباردة بين المعسكرين التي أدت إلى تدهور الحالة الدولية.

- مناهضة الاستعمار والمطالبة بإنهائه وهي الفكرة الرئيسية التي كانت دول عدم الانحياز تركز عليها، لأن الأغلبية العظمى من دول العالم كانت خاضعة للاستعمار بكل أشكاله.

كما تطرقوا إلى قضية الاستعمار المقنع الذي يهدد الأمن الدولي ويريد توطيد أركانه في البلدان حديثة الاستقلال، ونادوا بوقف الحرب التي تدور رحاها في الجزائر، باعتبارهم أن القضية الجزائرية أصبحت قضية دولية وليست عربية أو إفريقية فقط.

وطالب المؤتمرون بضرورة الابتعاد عن العنف الذي ساد المؤتمرات السابقة والتي انجر عنها عدة حروب أدت إلى سيطرة الاستعمار والإمبريالية، ونوهوا إلى أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو صيانة السلام العالمي من خلال إرساء قواعد دائمة له، إضافة إلى معالجة موضوع التجارب والأسلحة النووية، وإبراز الدور الذي يجب أن تقوم به هيئة الأمم المتحدة لحل القضايا الدولية العالقة وضرورة إيجاد طرق سلمية لحل الخلافات بين الشرق والغرب ومعالجة كل القضايا من منظور العالم الثالث[1].

ألقى بن يوسف بن خدة* خطابا أكد فيه على حرية كل دولة في تقرير مصيرها دون الخضوع لضغوطات وتأثيرات أي دولة من الدول، وأوضح أن الشعب الجزائري لن يتخلى أبد عن هدف الاستقلال والحرية ولن يستغني أبد عن أي شبر من ترابه، كما أشار إلى أن الحكومة المؤقتة مسعدة لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، إذا أرادت الأخيرة إعطاء محتوى إيجابي لتصفية الاستعمار، ومن جهته ألقى جمال عبد الناصر كلمة تحدث فيها عن بشاعة الاستعمار في الجزائر من خلال تلك الأساليب التي يعامل بها الشعب الجزائري، وأشار إلى أن كتلة عدم الانحياز تشكل أمالا للشعب الجزائري ولكل الشعوب المستعمرة في العالم، أما الملك المغربي

[1]- المجاهد، ع**104**، **01ديسمبر1961م**، ص04، وينظر: عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص56.

*- **بن يوسف بن خدة**: من مواليد 1922م مر 1953مناضل في حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية ثم مناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة سنة 1955م ليصبح عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام، وأصبح وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى إلى أن أصبح رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة للمزيد ينظر: محمد حربي، سنوات المخاض، المصدر السابق، ص183.

الحسن الثاني فطالب في خطابه بالاعتراف القانوني بالحكومة المؤقتة الجزائرية ووجوب مساندتها وأوضح أن هذا الموقف يمكنه أن يرد للشعب الجزائري حقه العادل واعتبره تدعيم كبير لقضية السلم في الجزائر[1].

كان لتلك الخطابات وقع كبير وسط الوفود المشاركة في المؤتمر وهو ما زاد من اهتمامهم بالقضية الجزائرية لتتوالى الاعترافات القانونية بالحكومة المؤقتة الجزائرية، فكانت أفغانستان السباقة لذلك ثم تلتها بقية الدول الحاضرة التي كانت ترى أن الجمهورية الجزائرية حقيقة واقعية وأطلقت عليها في بيان جماعي اسم حكومة الجزائر الشرعية.

بالتالي يمكن القول أن المشاركة الجزائرية رغم أنها لم تكن على قدر العدل والمساواة مع بقية الدول الحاضرة، إلا أنه كان لها دور إيجابي في المؤتمر، ويتجلى ذلك في مساهمتها في بحث القضايا الدولية المعروضة في المؤتمر،كما أضفت مشاركتها الطابع الإيجابي التحرري لعدم الانحياز.

تعد مشاركة الحكومة المؤقتة في جميع أشغال المؤتمر خطوة جديدة وواسعة تخطوها في الميدان الدبلوماسي على النطاق العالمي، وعلى هذا الأساس فإن مطالبة الرئيس الغاني نكرومة بقبول الحكومة المؤقتة في الأمم المتحدة لم يكن شيء من الخيال، بل دليل على المستوى الكبير الذي بلغته الحكومة المؤقتة في المجال الدولي الذي وجد أصدق المساندة في مؤتمر بلغراد.

لهذا كذب المؤتمر إدعاءات الصحافة الغربية التي كانت دائما تنعت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمتطرفة والرافضة للسلم، من خلال توضيح حقيقة الحكومة المؤقتة والأهداف والأساليب السلمية التي تسعى من خلالها لتحقيق استقلالها ووحدة شعبها وترابها، ذلك ما ينفي أكاذيب الاستعمار الفرنسي الساعية لتشويه صورة الحكومة المؤقتة أمام الرأي العام العالمي[2].

خرج مؤتمر بلغراد ببيان ختامي صادق عليه المشاركون يوم 06ديسمبر 1961م، احتوى على عدة قرارات أبرزها مناهضة الدول المشاركة للاستعمار بكل أشكاله، ونص البند الثامن من البيان على دعم الإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع الدول والشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار، وطالب البيان بتصفية الاستعمار ووضع حد لجميع أشكال السيطرة الإمبريالية[3].

---

[1]- عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص88.

[2]-المجاهد، ع**104**، **01 ديسمبر1961م**، ص ص 08-09.

[3]- عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص89

واعتبرت الدول المشاركة أن نزع السلاح وحضر التجارب النووية ضرورة ملحة للإنسانية من أجل تحقيق السلم والأمن الدولي، كما أكدت على حق شعوب العالم في تقرير مصيرها وحرية التصرف في مواردها وثرواتها الطبيعية، وجاء أيضا في البيان الختامي للمؤتمر أن سياسة عدم الانحياز ليست مقتصرة على الدول التي تحررت من الاستعمار الغربي بل تشمل كل الشعوب المستعمرة في العالم، بهذا تكون الكتلة الأفرو آسيوية في بلغراد قد شكلت دعم قوي وفعال للقضية الجزائري في مسارها نحو الاستقلال.

بالتالي كثفت الحكومة المؤقتة نشاطها الدبلوماسي اتجاه العالم محتجة على قضية فصل الصحراء والتفجيرات النووية أفريل 1961م، سواء عن طريق وزارة الإعلام التي كانت تحرص على الاتصال الدائم مع وكالات الأنباء العالمية، وتسهر على تنظيم ندوات صحفية في مختلف عواصم العالم تكشف من خلالها مخططات الإستدمار الفرنسي، أو من خلال مختلف المحافل التي تنظم على المستوى القاري والدولي، واعتبرت الحكومة المؤقتة تلك التجارب النووية تهديد للشعب الجزائري والشعوب الإفريقية كلها، مستغلة بذلك فرصة تراجع مكانة فرنسا الدولية[1].

يمكن القول أن مؤتمر بلغراد أعطى دفعة قوية للدبلوماسية والقضية الجزائرية في الميدان الدولي، واستطاعت من خلاله الحكومة المؤقتة كسب العديد من الاعترافات القانونية بها كممثل شرعي للشعب الجزائري يملك كل الصلاحيات للتفاوض مع الحكومة الفرنسية التي حمّلتها دول عدم الانحياز المسؤولية الكاملة عن حرب التي تجري في الجزائر.

بهذا كسبت الدبلوماسية الجزائرية جولة أخرى مهمة في إطار صراعها مع الدبلوماسية الفرنسية التي فشلت في مساعيها لعزل الثورة دوليا وتشويه صورة الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير أمام الرأي العام العالمي، لذلك نفذت ولم تنجح كل محاولاتها في الوصول إلى مساعيها الرامية إلى القضاء على الثورة من خلال، بل وجدت أمامها حكومة فتية حاملة متعطشة لتحقيق الحرية وإنهاء معاناة شعب بأكمله.

[1]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص ص217-218.

1- المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في المسار التفاوضي:

تمكنت الحكومة المؤقتة الجزائرية من حمل الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات رسمية من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري، وقبول الطرف الفرنسي لتلك المفاوضات راجع لفشل كل مشاريعه التي كانت تهدف إلى عزل الثورة دوليا والحيلولة بينها وبين تأييد الرأي العام العالمي لها عن طريق دبلوماسية ودعاية كاذبة أرادت إيهام الرأي العالمي بأن ما يحدث في الجزائر هو عمل متمردين لا أكثر، كما عملت على تأكيد فكرة أن الجزائر فرنسية ولا يحق لأي طرف كان التدخل في الشؤون الفرنسية، لكن النشاط الدبلوماسي الحثيث من طرف الحكومة المؤقتة أحبط تلك المساعي الفرنسية وحال دون عزل الثورة.بل زاد من قوتها حتى أضحت تحتل المراتب الأولى في القضايا الدولية.

بداية المفاوضات كانت في شكل سلسلة من اللقاءات السرية أطلق عليها بن خدة لقاءات **جس النبض** أولها محاولة وزير الخارجية الفرنسية **كريستيان بينو** افتتاح محادثات سرية مع جبهة التحرير الوطني باستعمال وساطة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي التقى به يوم 05 مارس 1956م، جرت بينهما محادثات حول منح إدارة ذاتية للجزائر وإطلاق صراح المعتقلين ومنح ضمانات لجيش التحرير الوطني مع تنظيم انتخابات من أجل فتح المفاوضات مع الممثلين المنتخبين، رغم ذلك رفض الوفد الخارجي بالقاهرة تلك الاقتراحات ورفض إجراء محادثات مع كريستيان بينو[1].

وفي أفريل 1956م جرت عدة اتصالات بين محمد خيضر وغوزس[*] وبيقارا[**] في **القاهرة**، تمثلت في حلقتان من المحادثات، الأولى بين 20 و21أفريل والثانية بين30 أفريل والفاتح من ماي 1956م، تمسك فيهما خيضر بضرورة موافقة قادة الداخل على كل يتعلق بالمحادثات ولا يقوم بأي خطوة تخص المفاوضات دون استشارة قادة الداخل.[2]

---

[1]- بن يوسف بن خدة، نهاية الحرب اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص14.

[*]-**غوزس**: هو المساعد السابق للجنرال ديغول مابين 1941-1944م، بعدها عمل سفير في كل من تونس والمغرب للمزيد ينظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 37-38.

[**]- **بيقارا**: كان مستشار في جمعية الاتحاد الفرنسي وعضو في إداري في الفرع الفرنسي للأممية الاشتراكية العالمية عرف بمواقفه الليبرالية للمزيد ينظر: نفسه، ص38.

[2]- نفسه، ص39.

وفي الجزائر العاصمة التقى مبعوث منديس فراسن بعبان رمضان وبن يوسف بن خدة في أفريل 1956م من أجل البحث في شروط الدخول في مفاوضات رسمية، وفي **بلغراد** جرى لقاء بين محمد يزيد ،أحمد فرنسيس مع بير كومين الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي يوم 21جويلية 1956م، تطرقوا لقضية وقف طلاق النار ولم تصل النقاشات لنتيجة مقنعة كونها نقاشات غير رسمية وذلك لم يرضي جبهة التحرير الوطني.

وجرت محادثات أخرى في روما يومي الثاني والثالث من سبتمبر 1956م بين وفد جزائري مكون من محمد يزيد، محمد خيضر وعبد الرحمن كيوان* ووفد فرنسي يقوده هيريوو كازيل[1]، تمحور هذا اللقاء حول المسائل العسكرية والشؤون الخارجية إضافة إلى الحريات العامة والحقوق الفردية في الجزائر، واقترح الوفد الفرنسي منح استقلال إداري محصور بصلاحيات محددة، تشمل السلطة التنفيذية والتشريعية، واشترط قبول هذا المقترح كبداية للخطوة الأولى لفتح مفاوضات رسمية بين الطرفين، وتم الاتفاق بين الطرفين لعقد لقاء آخر للفصل في مقترحات اللقاء السابق وكان ذلك في 22 من سبتمبر 1956م، عرف مشاركة محمد الأمين دباغين إلى جانب الأعضاء السابقين في الوفد الجزائري، حسب رضا مالك كان رد الوفد الجزائري قاطعا ورافضا لتلك المقترحات لأن الشعب الجزائري لا يقبل أي نقاش يخرج عن هدف الاستقلال، وبهذا انتهت المرحلة الأولى من الاتصالات السرية بين قادة جبهة التحرير وممثلي حكومة غي موليه[2].

تلك السلسلة من اللقاءات لم ترقى إلى مستوى تطلعات جبهة التحرير الوطني، ويرجع أحمد سعيود السبب لعدم نية الحكومة الفرنسية في الدخول في مفاوضات رسمية مع جبهة التحرير الوطني، سوى سعيها لجس نبض قيادة الثورة والتعرف عليها إضافة غلى محاولة تبيض صورتها في الخارج[3].

وفي حديثه عن الوفد الذي قاد اللقاءات السرية يقول بن خدة أنه كانت هناك خلافات في المواقف بالنسبة للناطقين باسم جبهة التحرير، فخيضر في القاهرة كان يتكلم عن تكوين مجلس تأسيسي ذي سيادة وطنية بينما عبان رمضان في الجزائر أكد أنه لا مفاوضات قبل اعتراف مسبق باستقلال الجزائر[4]، فهذه الخلافات في

---

*-**عبد الرحمن كيوان**: محامي وعضو في حزب الشعب الجزائري ثم مناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بعد اندلاع الثورة انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني كان من بين المشاركين في المفاوضات مع مبعوثي غيي موليه 1956م، عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين 1961م، بعد الاستقلال شغل منصب الوظيف العمومي1974م، للمزيد ينظر: محمد حربي، سنوات المخاض، المصدر السابق، ص184.

[1]-بن يوسف بن خدة، اتفاقية إفيان، المصدر السابق، ص15.

[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص ص41-43.

[3]- أحمد سعيود، النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص187.

[4]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص15.

الاقتراحات بين قادة الداخل والخارج وكذلك عدم أخذ فرنسا لموقف صريح في الدخول المفاوضات واكتفاءها بجس النبض عوامل كلها أجلت الدخول في مفاوضات رسمية بين الطرفين.

مع استلام الجنرال ديغول مقاليد الحكم في فرنسا 1958م، أخذ مسار المحادثات الجزائرية الفرنسية توجهه الصحيح خاصة بعد إعلانه سياسة تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م الذي يدل على تغير النظرة الفرنسية اتجاه فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وتجاوزها سياسة جس النبض.

كما سعى ديغول لإجراء محادثات سرية مع قادة جبهة التحرير التي انتهت كلها بالفشل نظرا لتباعد الرؤى بين الطرفين، ويرجع الدكتور عمر مشري سبب فشل تلك اللقاءات إلى رغبة ديغول مساومة قادة الجبهة حول مطالبه محاولا فرض أفكاره الهادفة إلى تقسيم التراب الوطني[1]، لكن تمسك الحكومة المؤقتة بعدم وقف إطلاق النار قبل إجراء مفاوضات رسمية، شكل حاجزا أمام تجسيد أفكار ديغول، الأمر الذي اضطره للاتصال مرة أخرى بالحكومة المؤقتة من أجل ترتيب لقاء بين ممثلي الطرفين، فأرسلت الحكومة المؤقتة محمد بن يحي[*] وأحمد بو منجل إلى **مولان الفرنسية**، وكان في انتظارهم وفد فرنسي يقوده روجي موريس الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر والجنرال كاستين والعقيد ماتون[2]، بدأت المحادثات في 25جوان 1960م حاولا الوفدان البحث عن شروط وقف إطلاق النار، وموقف الطرف الجزائري كان واضحا لن يكون هناك وقف لإطلاق النار إلا بعد اتفاق سياسي واضح يهدف إلى الاستقلال[3]، بينما تمسك الوفد الفرنسي بوقف إطلاق النار كشرط للدخول في مفاوضات رسمية، بالتالي فشلت محادثات مولان نظرا لتباعد رؤى الطرفين ويرجع بعض المقربين من ديغول سبب فشل المحادثات إلى الاختيار الغير مناسب للمفوضين الفرنسيين، إضافة إلى أن ديغول أراد المناورة من خلال محاولته لاستمالة الحكومة المؤقتة وجعلها تتصور اقتراب حصول حل للقضية الجزائرية بالتالي أراد لعب لعبة سحق التمرد، يشير رضا مالك أن هذه المناورة كانت من الممكن أن تقع فيها أي حركة أخرى غير جبهة التحرير الوطني، لأن الأخيرة كانت دائما تحس بخطر الفخ الديغولي وإن كانت

---

[1]– سيد علي احمد سعيود، النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص178، وينظر: خليفة جنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص122.

[*]–**محمد بن يحي**: ولد 1932م بمدينة جيجل ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد اندلاع الثورة التحق بجبهة التحرير حيث كان عضو في المجلس الوطني الأعلى للثورة التحريرية، وكان ضمن الوفد الجزائري المفاوض في إفيان توفي 03 ماي 1982م، ينظر: نجاة بية، المرجع السابق، ص227.

[2]– زهير احدادن، المرجع السابق، ص73.

[3]–Saad Dahleb, Mission Accomplie, Ed, Dahleb, Alger, 1990, p133.

قد قبلت المجازفة فلأنها كانت تحس بشرعيتها وقوتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري[1]، من جهته اعتبر أحمد توفيق المدني أن مناورات ديغول في مولان لم تبتعد عن الخيال الاستعماري إذ كان لا يريد أكثر من التمكين من بسط النفوذ الفرنسي في الجزائر لكسر رغبة الحكومة المؤقتة في تحقيق مطالب الشعب الجزائري المتمثلة في نيل الاستقلال والحرية[2].

بعد فشل لقاء مولان قام ديغول بإرسال العشرات من مبعوثيه إلى رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، وكان لكل وزير في الحكومة المؤقتة نصيبه من المحادثات السرية مع هؤلاء المبعوثين، كاللقاء سعد دحلب مع الدبلوماسي الفرنسي شايات في جنيف بسويسرا حيث تطرقا إلى اهتمام الطرفين بإجراء مفاوضات لإيجاد حل للقضية الجزائرية[3].

قامت السلطات السويسرية وعلى رأسهم الوزير أليفي لونغ بترتيب لقاء **لوسارن** في سويسرا **20** فيفري **1961**م بين الطرفان الجزائري والفرنسي، مثل الحكومة المؤقتة الطيب بولحروف* وأحمد بومنجل**، وتكون الوفد الفرنسي من بومبيدو*** وبرنو دولوس مدير الشؤون السياسية لدى وزارة الشؤون الجزائرية[4]، وخلال هذا اللقاء صرح بومبيدو قائلا:«**الحكومة الفرنسية لا تسلم باستقلال ما نسميه الجزائر المفيدة أي باستثناء الصحراء فنحن خلقنا الصحراء ولا مجال لمنحكم إياها**»، ورد عليه بومنجل بقوله: "**الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري ولا يمكن التنازل عنها**"وهذا يوضح مدى رغبة الجنرال ديغول لتقسيم التراب الوطني، لكن رد الوفد الجزائري جاء مؤكدا على أن الصحراء الجزائرية مبدأ أساسي في المفاوضات وسيادة

---

[1]- رضا مالك، المصدر السابق، ص ص90-91.

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص759.

[3]-سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 121-122.

*-**طيب بولحروف**: ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، ثم عضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بعد اندلاع الثورة عمل كعضو بفدرالية جبهة التحرير بسويسرا 1958م، ثم عمل في روما 1959م، بعد الاستقلال شغل منصب سفير الجزائر في ايطاليا، بلغراد، البيرو، الأرجنتين، ينظر: سيد علي احمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص195.

-احمد بومنجل**: من مواليد 1906م، محامي شغل منصب الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بعد اندلاع الثورة التحق بصفوف جبهة التحرير رفقة فرحات عباس واحمد فرنسيس انضم إلى الوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام للمزيد ينظر: خالد بوهند، المرجع السابق، ص83.

***-**جورجبو مبيدو**: عمل مدير في مكتب الرئيس الفرنسي شارل ديغول، بعدها عمل كمفوض في بنك روتشليد ثم خلق ميشال دوبيري في ماتينيون عام 1962م، للمزيد ينظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص124.

[4]- أوليفي لونغ، الملف السري اتفاقيات إفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق، ماكس بوتيتبيير، تر، اوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص33.

الجزائر تبقى فوق كل نقاش، واحترم وحدة التراب الوطني يبقى شرطا لا يمكن التنازل عنه إذا ما أرادت السلطات الفرنسية الدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة المؤقتة[1].

كعادته ظل الوفد الفرنسي أيضا متمسك بقضية وقف إطلاق النار كشرط أساسي للدخول في مفاوضات واستبعد بومبيدو فرضية استسلام ديغول الذي كان يرفض التفاوض تحت تهديد العمليات العسكرية، وهذا يدخل دائما في إطار مساومات الجنرال ديغول التي استمرت أيضا في لقاء **نيوشاتل** 05 مارس 1961م الذي اشترط فيه الطرف الفرنسي إشراك مصالي الحاج بصفته عضو ممثل للشعب الجزائري كبقية المفاوضين، وهذه إشارة من الوفد الفرنسي على أن جبهة التحرير ليست الممثل الوحيد للشعب الجزائري[2]، وكان ديغول قد أطلق صراح مصالي بعد شهرين من توليه رئاسة الجمهورية الرابعة ذلك دليل على رغبته في إحداث مشاكل داخل جبهة التحرير الوطن والتأثير على الحكومة المؤقتة من خلال محاولة خلق منافس لجبهة التحرير حول من يمثل الشعب الجزائري في المفاوضات[3]، لكن بومنجل حصر المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير وجعلها القاعدة التي يجب أن ترتكز عليها المفاوضات ورفض إشراك أي جماعة أو أفراد في المفاوضات.

ظل الوفد الفرنسي متشبث بقضية الهدنة كشرط لإجراء المفاوضات إلى جانب التطرق لمصير الأقليات الأوربية في الجزائر، وأجاب بومنجل أن القضية قابلة للبحث قبل إجراء الاستفتاء، وأضاف أنه لن تكون هناك هدنة قبل الاستجابة للمطالب التي من أجلها حمل الشعب الجزائري السلاح.

وكانت قضية الصحراء النقطة التي أفاضت الكأس لأنها كشفت عمق الاختلافات في وجهات النظر بين الطرفين، لينتهي اللقاء بفشل واضح للتوصل إلى حل يرضي الطرفين ففرنسا أرادت إبقاء القاعدة البحرية محصورة بسيادتها وبالنسبة للجزائر لا يمكن التفاوض إلا بالاعتراف بوحدة كامل التراب الوطني وعدم التفريط بأي شبر منه[4].

رغم ذلك لم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل ووضع النقاط على الحروف بالنسبة للجزائريين، لأن نقاط الخلاف باتت واضحة لكلا الطرفين كقضية الهدنة والأقليات الأوربية والقاعدة

[1]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص124، وينظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 264-265.

[2]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص199.

[3]- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص162.

[4]- رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 131-135.

البحرية والأهم من ذلك قضية الصحراء، بالتالي كان هذا اللقاء الممهد للمفاوضات الرسمية التي ستفصل في تلك المسائل العالقة وتكشف حقيقة نوايا الحكومة الفرنسية[1].

_ مفاوضات إفيان الأولى:

إن تمسك الحكومة المؤقتة بالمواقف الأساسية للثورة وانتهاجها لسياسة رشيدة غير قابلة للمساومة خاصة عزمها على مواصلة الثورة ما لم يتم الاعتراف بوحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، جعل الحكومة الفرنسية تتراجع عن مواقفها السياسية المتمثلة في المطالبة بالاستسلام وتقسيم التراب الجزائري من أجل اقتطاع الجزء الصحراوي منه، كما رضخ ديغول لمنطق أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري جاء هذا بعد التصريح الذي أدلى به وزير الدولة الفرنسية المكلف بالجزائر لويس جوكس متحدثا عن إجراء مفاوضات أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية، ردت عليه الحكومة المؤقتة بأنه لن توافق على هذه المفاوضات ولن تحضر المفاوضات المقررة في 07 أفريل 1961م[2].

إن فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها بعض جنرالات الجيش الفرنسي ضد ديغول 22 أفريل 1961م جعلت الأخير يقتنع أن الثورة الجزائري أحدثت شرخا عميق في نظام الجمهورية الفرنسية، وتأكد أنه لا مجال للمناورة تجلى ذلك من خلال قوله: «**لقد أصبح واضحا أن وحدة ومجد فرنسا هددا وأضحى مستقبلنا معلق بحل مسألة الجزائر**»[3].

هذه جملة من الأسباب التي ساهمت وبشكل كبير في عودة الاتصالات بين الطرفين، حيث تم الإعلان عن بدء مفاوضات رسمية بتاريخ 20ماي 1961م، قادها وفد جزائري يتكون من السادة: أحمد فرنسيس، سعد دحلب، احمد بومنجل، محمد بن يحي، طيب بولحروف، رضا مالك، والمقدمان قايد احمد وعلي منجلي، وكان لويس جوكس على رأس الوفد الفرنسي[4].

---

[1]- بن يوسف بن خدة، اتفاقية إفيان، المصدر السابق، ص22.

[2]-نفسه، ص23، وينظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص458-459.

[3]- سيد علي احمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص198.

[4]- رضا مالك، المصدر السابق، ص162.

استمرت المحادثات بين الطرفين حتى 13 جوان 1961م يقول دحلب: «**وقد بدا لنا جليا أن ديغول لم يعدل لا على الهيمنة الفرنسية ولا على امتيازات الأوربيين في الجزائر ولا على الاحتفاظ بالقواعد العسكرية**»، كلام دحلب يدل على أن ديغول كان لا يزال يؤمن بتحقيق هدف تقسيم الجزائر من خلال الاحتفاظ بالصحراء، وهو الموقف الذي عارضه الوفد الجزائري جملة وتفصيلا وأكد أنه لا مجال للمساومة على وحدة الشعب والتراب الوطني، من جهة أخرى طالب الوفد بإطلاق صراح الزعماء الخمسة، أما الوفد الفرنسي فاقترح أن تكون الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي، هذا يفسر رغبة ربطها بفرنسا اقتصاديا عسكريا ماليا ثقافيا كما اشترط وقف العمليات العسكرية لمدة شهر وتحديد مصير الأقليات الأوربية، وهي الاقتراحات التي اعتبرها الوفد الجزائري متنافية مع الأهداف التي فتحت من أجلها المفاوضات، ومعارضة مع مشروع تقرير المصير الذي أعلنه الجنرال ديغول 1959م، لذلك وضح الوفد الجزائري بأنه لن يتم ذلك إلا بالاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية، وبالنسبة للمعمرين والجنسية المزدوجة اقترح الوفد الجزائري منح الجنسية لمن أرادها وتكون له كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتبر الوفد أن أي اقتراح يخرج عن مقترحات الحكومة المؤقتة تنافي مع مبدأ تقرير المصير[1].

بالتالي يمكن القول أن تلك المقترحات الفرنسية عرقلت سير المفاوضات خاصة رغبتهم في فرض مقترحاتهم، التي قابلها الوفد الجزائري بتمسكه بمبادئ الثورة الرامية إلى الاستقلال والاعتراف بوحدة الشعب والتراب الوطني، فديغول لم يكن يظن أن وفده الذي تترأسه شخصية حكومية سيعلق أمام ممثلي الحكومة المؤقتة، الذين استطاعوا سد طريق المناورات الديغولية، وأمام استحالة الوصول إلى اتفاق تم تعليق المفاوضات والإعلان عن توقفها يوم 13 من جوان[2].

ورغم خيبة الآمال في التوصل إلى حل في مفاوضات افيان الأولى، إلا أن الأخيرة فتحت الطريق الصحيح في مسار تسوية القضية الجزائرية وأبرزت حنكة الحكومة المؤقتة الجزائرية، لأن الوفد الجزائري في هذه المفاوضات تفادى تعليق المحادثات حول المسائل الثانوية وركز على القضايا الرئيسية كقضية الصحراء التي سعى ديغول لفصلها عن الجزائر[3].

---

[1]-سعد دحلب، المصدر السابق، ص131، يقارن مع رضا مالك، المصدر السابق، ص169.

[2]- أولفيي لونغ، المصدر السابق، ص ص91-92.

[3]- سيد علي احمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص210.

بعد تعليق مفاوضات إفيان أولى، كثفت منظمة الجيش السري جرائمها في الجزائر، وظهرت مشاكل داخلية بين قادة الثورة، وتأزم الوضع بسبب الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، لذلك تم استئناف المحادثات مرة أخرى **بلوغران** أيام 20-28 جويلية 1961م بين الوفدين، إلا أنها أيضا فشلت في التوصل إلى إيجاد اتفاق حول الوحدة الترابية، ويرجع الدكتور محمد بليل سبب هذا الفشل إلى محاولة الوفد الفرنسي المفاوض اللعب على وتيرة الصحراء ومشاكل الجالية الأوربية في الجزائر[1]، والجدير بالذكر في هذا اللقاء هو تلك النقاط التي اقترحها كريم بالقاسم كشرط للتوصل إلى اتفاق، من بينها ضمانات تقرير المصير من خلال تحديد المناطق التي سيشملها تقرير المصير وفي ذلك إشارة إلى الصحراء، إضافة إلى تحديد مسيري الفترة الانتقالية، وقضية الأقليات الأوربية، كما أشار إلى الطرق التقنية لوقف إطلاق النار[2].

اجتمع أعضاء المجلس الوطني الأعلى للثورة في طرابلس يوم 09 أوت 1961م، من أجل معالجة مسودة محادثات لوغران من خلال الوقوف على نقاط الخلاف وتحليل وتفسير مقترحات الوفد الفرنسي المفاوض من أجل تقييم وتحديد آفاق المفاوضات،كما قام المجلس بإحداث تعديلات على مستوى طاقم الحكومة المؤقتة حيث عين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الذي صرح قائلا: « **من الواجب استئناف المفاوضات التي توقفت بلوغران** » ذلك يدل على رغبة الحكومة المؤقتة في التعجيل لإيجاد حل للقضية الجزائرية وفق المبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر أبرزها وضع وحدة كامل التراب الوطني بما في ذلك الصحراء كشرط من شروط المفاوضات[3].

بالتالي تجددت اللقاءات التحضيرية بمدينة **بال السويسرية** أيام، 28-29أكتوبر 1961م ثم يوم 09 نوفمبر 1961م، جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي بشايي* ودو لوس** من الطرف الفرنسي وفي

---

[1]- بليل محمد، **المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962م، على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، المجلد09، ع01، مارس2018م**، ص 242.

[2]- سيد على احمد سعيود، العمل الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص216-217

[3]- رضا مالك، المصدر السابق، ص218، وينظر: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إفيان، المصدر السابق، ص27.

*-**كلود شايي**: ولد في الصين، عمل في وزارة لويس جوكس كمستشار سياسي للبعثة الفرنسية في الأمم المتحدة ينظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص235

-برونو دولوس**: عمل كقنصل بفلورنسا 1948م وأصبح بين 1952-1956م معاون للويس جوكس الذي كان وقتها سفير في بون، وفي ديسمبر 1960 اشتغل دولوس مدير الجهاز السياسي لوزارة الدولة المكلفة بالجزائر، للمزيد ينظر: نفسه، ص235.

09، 23 و 30 ديسمبر 1961م التقى سعد دحلب بلويس جوكس في مدينة **لي روس** من أجل دراسة نقاط المرحلة الانتقالية كقضية حفظ الأمن، إلى جانب التطرق إلى مسألة العفو الشامل.

هذه السلسلة من اللقاءات جاءت بعد تحديد ديغول لاعترافه بحق الجزائريين في الصحراء في 05سبتمبر 1961م، مع اشتراطه التعاون الاقتصادي في هذا المجال وبقاء القوات العسكرية الفرنسية مدة من الزمن في الجزائر، وهذا القرار يرجعه الدكتور بليل إلى تخوف ديغول من انهيار المفاوضات في ظل الأوضاع المتدهورة بسبب جرائم منظمة الجيش السري في الجزائر[1].

وفي لقائي بال طالب محمد بن يحي بمعية رضا مالك بضرورة إنهاء التجارب النووية في الصحراء الجزائرية واقترحا توقيف القتال لمدة ستة أشهر، مع مغادرة القوات العسكرية الفرنسية حسب برنامج زمني، كما أعربا عن رفض الحكومة المؤقتة للجنسية المزدوجة للأقلية الأوربية المتواجدة في الجزائر، وفيما يخص الهيئة التنفيذية التي ستشرف على تطبيق تلك الإجراءات يجب أن يسيرها مسلم وليس فرنسي، لكن لم تستكمل المحادثات بسبب اضطرار الوفد الجزائري لتوقيف محادثات بال بعد إضراب الزعماء الخمسة المعتقلين عن الطعام[2].

وخلال المفاوضات التي جرت ب **لي روس** ما بين 11-19 فيفري 1962م ضمن المفاوض الجزائري تحقيق الأهداف الأساسية المسطرة من طرف جبهة التحرير وتمت معالجة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار خلال المرحلة الانتقالية، ليقوم المجلس الوطني الأعلى للثورة بالمصادقة على مسودة محادثات لي روس ما بين 22-27 فيفري 1962م[3]، وقام بن خدة بالتصويت نيابة عن الخمسة المسجونين بالألنوى*** اللذين وافقوا على وقف القتال من خلال رسالتهم بتاريخ 15 فيفري 1962م، هذا وكان بن خدة،كريم بالقاسم وبن طوبال قد قاموا بزيارة لبن بله ورفقاءه في سجن لإطلاعهم بكل يجري في المفاوضات[4].

[1]- محمد بليل، المرجع السابق، ص242.

[2]- عمار ملاح، المصدر السابق، وينظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص239.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص242.

[***]- **الألنوى**: قصر يوجد قرب الحدود السويسرية، وضع فيه الزعماء الخمسة تحت الإقامة الجبرية، ينظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 462.

[4]- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إفيان، المصدر السابق، ص ص35-37.

_ مفاوضات إفيان الثانية :

رغم المواقف الفرنسية الرافضة للمفاوضات إلّا أن الجنرال ديغول أصّر على مواصلتها، لتسهيل عودة ممثلي الحكومة المؤقتة لجلسات التفاوض، والسبب هو تلك المشاكل التي كانت فرنسا تتخبط فيها، أبرزها المحاولات الانقلابية التي قام بها جنرالات الجيش الفرنسي، وما يؤكد ذلك هو تصريح ديغول نفسه: **إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نربح منها"** وأردف قائلا: «**وكررت إن فرنسا تنتظر بكل رباطة جأش غلى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنها ولا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم... وأن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا...**»[1].

إضافة إلى ذلك فإن حنكة وصمود الوفد الجزائري المفاوض أمام مناورات ديغول، وتمسكه بمطلب الاستقلال وفقط شروط وحدة الشعب والتراب الوطني، جعله يرضخ أمام الأمر الواقع ويسلم لمفاوضات نهائية يقرر بموجبها الشعب الجزائري مصيره، يشير سعد دحلب على أن دبلوماسية الحكومة المؤقتة كانت تحظى بدرجة عالية من النشاط والدقة والصلابة والدليل تحقيقها لمبدأين وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري كما نالت من عناد وصلابة المناورات الديغولية[2].

بعد تجاوز المشاكل السابقة وإصرار ديغول على مواصلة المفاوضات للضغوطات المذكورة سابقا، جلس الطرفان مرة أخرى في مدينة إفيان الفرنسية من السابع مارس إلى الثامن عشر منه سنة 1962م، كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بالقاسم بينما الوفد الفرنسي ترأسه لوي جوكس،[3] وبعد محادثات سرية وعلنية تمحورت حول تسيير المرحلة الانتقالية من خلال تشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته وتكوين شرطة حفظ الأمن والنظام إضافة إلى تبادل الأسرى والعفو عن المعتقلين السياسيين، مع تحديد مدة جلاء الجيش الفرنسي، تم التوقيع على اتفاقية إفيان الثانية يوم 18 مارس 1962م، التي نصت على وقف إطلاق يوم 19 مارس

[1]- محمد بليل، المرجع السابق، ص ص 242-243.

[2]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص144.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص ص 244-245.

1962،[1] وغداة إمضاء هذه الاتفاقية قامت السلطات الاستعمارية بالإفراج عن الزعماء الخمسة اللذين ظلو قابعين في السجون الفرنسية قرابة ست سنوات[2].

وحسب ما استقاه الدكتور محمد بليل من الوثائق الأرشيفية، تضمنت اتفاقيات إفيان عدة فصول ومواد منها ذات الطابع تنظيمي وسياسي وحل العديد من المشاكل العالقة كما تضمنت كيفية تسيير المرحلة الانتقالية من خلال الاستفتاء وتسليم السلطة للحكومة المنتخبة من طرف الشعب الجزائري[3]، وجرى ذلك الاستفتاء في الفاتح من جويلية 1962م وكانت النتيجة ساحقة لصالح الاستقلال، ليعلن ديغول في الثالث من نفس الشهر عن استقلال الجزائر بقوله: " **إن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر**"[4].

بهذا تكون اتفاقيات إفيان الثانية قد أسدلت الستار عن معاناة شعب بأكمله، وحققت أحلامه من خلال الانتصار على أقوى القوى الاستعمارية في الفترة المعاصرة، وذلك كان ثمرة للتضحيات الشعب الجزائري وجبهة وجيش التحرير الوطني، إضافة إلى حنكة وشجاعة الوفد الجزائري المفاوض الذي قارع المناورات الفرنسية واستطاع إبطال مفعول المخططات الديغولية سواء في اللقاءات السرية أو في المفاوضات الرسمية، وتمكن من افتكاك الاستقلال بكل جدارة، وبرهن على مدى تمسك الشعب الجزائري بوطنه وبوحدة شعبه، كما أكد على انتصار ساحق للدبلوماسية الجزائرية على نظيرتها الفرنسية. .

[1]- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص ص220-221.

[2]- محمد العباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص77.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص245.

[4]- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص221.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة المتواضعة لموضوع الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة سياسة الحكومة الفرنسية في المحافل الدولية توصلنا لعدة نقاط أهمها:

– أن الدبلوماسية الجزائرية ساهمت وبشكل كبير في استعادة السيادة الوطنية، هذا لأن القضية الجزائرية قبيل اندلاع الثورة التحريرية لم تكن معروفة لدى الرأي العام العالمي وكانت تواجه نوعا من السكوت والانتظار من طرف المجموعة الدولية لأن الجزائر لم تكن تعرف من العالم إلا فرنسا بحكم أن الأخيرة كانت توهم العالم بأن الجزائر قطعة وجزء لا يتجزأ من فرنسا وبالتالي لا يحق لأي طرف التدخل في شؤونها.

– ظهور جبهة التحرير الوطني كقيادة ثورية حيث تولت التعريف بنظامها الذي لم يكن معروفا من قبل إضافة إلى شرحها للأهداف التي تريد تحقيقها والواردة في بيان أول نوفمبر، زيادة على توليها مهمة التعريف بالقضية الجزائرية عن طريق وفدها الخارجي ومكاتبها الخارجية التي أسستها في مختلف عواصم العالم، وأثمر ذلك عن مشاركتها في مؤتمر باندونغ ذلك المشهد التاريخي الذي سجل ميلاد العالم الثالث وصادق على توصية تؤيد حق الجزائر في الاستقلال وتطالب فرنسا بالاعتراف بذلك.

– الضغط العسكري الداخلي ونشاط الوفد الخارجي إضافة إلى الدعم الأفرو آسيوي ساهم في تسجيل القضية الجزائرية رسميا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان ذلك مكسبا دوليا معتبرا، إذ أن النظام الغربي كان يعتبر المسألة الجزائرية قضية داخلية بحتة لفرنسا وظهور اسم الجزائر في هيئة الأمم المتحدة يعني أن الرأي العام الدولي لم يعد يعترف بالطابع الداخلي الفرنسي للمسألة الجزائري، بهذا تمكنت الجبهة من فك الحصار المضروب على قضية الشعب وتحطيم الأسطورة الفرنسية "الجزائر جزء من فرنسا".

– يعتبر مؤتمر الصومام الحدث الأكبر الذي ساهم في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي للثورة حيث عرفت بعده القضية الجزائرية عدة تطورات في المجالين السياسي والدبلوماسي فنظمت صفوفها ووفقت بين العمل العسكري في الداخل والدبلوماسي في الخارج عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ التي عرفت كيف تجند الرأي العام العالمي وأن تجعل فرنسا تقف موقف المتهم في مختلف المحافل الدولية كمؤتمر الدول الآفرو آسيوية بالقاهرة 1957م مؤتمر طنجة المغاربي 1958م،

– لعبت مكاتب الجبهة في الخارج دورا كبيرا في التعريف بالثورة وفي الاتصال بمن يستطيع أن يقدم مساعدة للثورة من خلال السهر على حضور الندوات والملتقيات والعمل على نسج علاقات مع شخصيات دولية وربط اتصالات مع مختلف الأحزاب في منطقة تواجد كل مكتب، هذا رغم محاولات الحكومة الفرنسية

للحيلولة دون تأييد الرأي العام العالمي للثورة والقضية الجزائرية مستعملة في ذلك عدة أساليب منها تحريض حلفاءها على عدم التصويت ومقاطعة مناقشة القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة، إلى جانب اختطاف أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير إضافة إلى مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر 1956م بحجة أن الأخيرة رأس ومركز دعم للثورة الجزائرية، ورغم ذلك لم تستطع الأساليب الفرنسية النيل من زحف ونشاط الدبلوماسية الجزائرية التي تعززت بظهور الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958م التي لم تتأخر في حضور مختلف المحافل لدولية كمؤتمر منروفيا 1959م ومؤتمر أديس أبابا وحضور مؤتمر دول عدم الانحياز ببلغراد 1961م،كلها منابر دولية استغلتها الحكومة المؤقتة لكشف السياسة الفرنسية في الجزائر والضغط على الحكومة الفرنسية من أجل الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها.

– كان لوزارة الإعلام دور كبير في كشف المخططات الاستعمارية ونشر أخبار انتصارات الثورة في جميع الميادين على مستوى العالم عن طريق جريدة المجاهد والجرائد العالمية والإذاعة الوطنية ومختلف الإذاعات العربية إلى جانب تنظيم ندوات إعلامية لفائدة الثورة في مختلف العواصم العالمية، وما عزز العمل الدبلوماسي هو انضمام الجزائر إلى جامعة الدول العربية كعضو ملاحظ، إلى جانب المشاركة في دورات هيئة الأمم المتحدة فبعد أن كان التمثيل الجزائري يتم عن طريق الإدماج في وفد عربي أصبح بعد قيام الحكومة المؤقتة يتم بصفة مستقلة.

– العلاقات الدولية المهمة التي دخلت فيها الحكومة المؤقتة خاصة مع الدول التي اعترفت بها وفي مقدمتها الدول العربية ساهمت وبشكل كبير في دحض القضية الجزائرية في المنابر والمنصات الدولية، زيادة على ذلك قامت (G.P.R.A) بعقد اتفاقيات الثنائية مع الدول الصديقة أعطت بدورها نشاط ودعم للدبلوماسية الجزائرية، كما قامت أيضا بتنظيم زيارات لعدة عواصم من عالم ساهمت في تجنيد الرأي العام العالمي وأكسبت القضية الجزائرية أكبر قدر من التضامن والتعاطف الدولي وهذا إن عبّر على شيء فإنه يعبر على فعالية الدبلوماسية الجزائرية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة.

– حاول الجنرال ديغول القضاء على الثورة الجزائرية من خلال جملة من المشاريع منها القمعية كخطي شال وموريس وأخرى إغرائية كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان ومشروع تقرير المصير 1959م، كما حاول المناورة في المفاوضات من خلال سعيه إلى الضغط على الوفد الجزائري للتفاوض حول تقرير المصير دون الصحراء أي محاولة تقسيم التراب الوطني والاحتفاظ بالصحراء، لكن حنكة وفطنة الوفد الجزائري وتشبثه بالأهداف الوارد

في أول وثيقة للثورة حالت دون تحقيق المساعي الفرنسية، فالوفد الجزائري سواء في اللقاءات السرية أو في إفيان الأولى والثانية وضع وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني فوق كل اعتبار وشرط من الشروط التي توصل لاتفاق نهائي مع فرنسا حول المسألة الجزائرية، وأعلنت مفاوضات إفيان الثانية عن انتهاء معاناة الشعب الجزائري الذي ضحى بالنفس والنفيس حتى وصل لليوم المشهود وهو الخامس من جويلية اثنين وستين تسع مائة وألف هو يوم الحرية واستقلال الجزائر.

– الدبلوماسية الجزائرية رغم الإمكانيات البسيطة والظروف المختلفة والعوائق الكثيرة إلا أنها استطاعت أن تصنع لنفسها مكان بين دبلوماسيات العالم وتمكنت من مقارعة الدبلوماسية الفرنسية في مختلف المنابر الدولية، فلا مكانة فرنسا الدولية ولا مخططاتها تمكنوا من الوقوف في وجه الدبلوماسية الجزائرية التي جابت كل أرجاء العالم متخطية كل الحدود متحدية للاستعمار معلنة أن الثورة يقودها عظماء وأن الجزائر لن تتراجع حتى تحقق المبادئ التي حمل من أجلها السلاح، فكانت من أهم الأسلحة التي حققت النصر للجزائر وكسرت شوكة فرنسا بفضل التنسيق بين النشاط الدبلوماسي والعمل العسكري طيلة سبع سنوات من الكفاح رأت الجزائر نور الحرية والاستقلال فرحم الله الشهداء وأسكنهم فسيح جناته.

الـــمـلاحـــق

الملحق رقم 01: مقتطفات من بيان أول نوفمبر 1954م.

« أيها الشعب الجزائري .

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

« فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين .

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي بعمق مراحل

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفها فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية .

2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي .

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي .
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

« انسجاما مع المبادئ الثورية ، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

« إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

« إن هذه مهمة شاقة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية » . وحقيقية أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق .

« وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية، والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من

حقوق وما عليهم من واجبات .

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

« أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته ؛ إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وانتصارها هو انتصارك .

« أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين ، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك .

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

المرجع:

– نجاة بية، المرجع السابق، ص ص 525– 528.

– الملحق رقم 02: إحدى رسائل الوفد الخارجي إلى القادة الداخل.

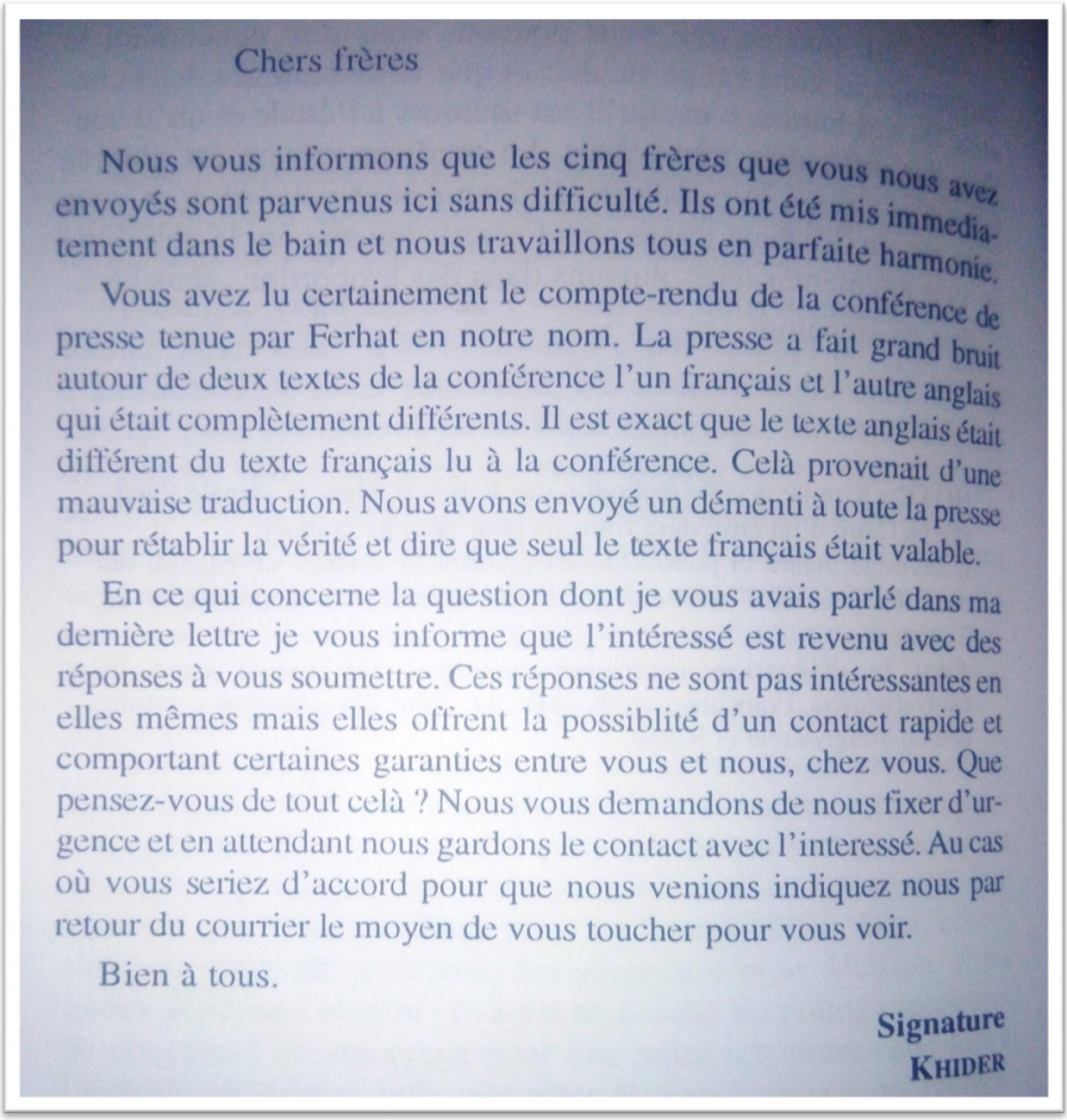

Chers frères

Nous vous informons que les cinq frères que vous nous avez envoyés sont parvenus ici sans difficulté. Ils ont été mis immédiatement dans le bain et nous travaillons tous en parfaite harmonie.

Vous avez lu certainement le compte-rendu de la conférence de presse tenue par Ferhat en notre nom. La presse a fait grand bruit autour de deux textes de la conférence l'un français et l'autre anglais qui était complètement différents. Il est exact que le texte anglais était différent du texte français lu à la conférence. Celà provenait d'une mauvaise traduction. Nous avons envoyé un démenti à toute la presse pour rétablir la vérité et dire que seul le texte français était valable.

En ce qui concerne la question dont je vous avais parlé dans ma dernière lettre je vous informe que l'intéressé est revenu avec des réponses à vous soumettre. Ces réponses ne sont pas intéressantes en elles mêmes mais elles offrent la possiblité d'un contact rapide et comportant certaines garanties entre vous et nous, chez vous. Que pensez-vous de tout celà ? Nous vous demandons de nous fixer d'urgence et en attendant nous gardons le contact avec l'interessé. Au cas où vous seriez d'accord pour que nous venions indiquez nous par retour du courrier le moyen de vous toucher pour vous voir.

Bien à tous.

Signature
KHIDER

المصدر:

–Mabrouk Belhocine , op, cit, p 174.

– الملحق رقم**03**: محضر جلسات مؤتمر طنجة.

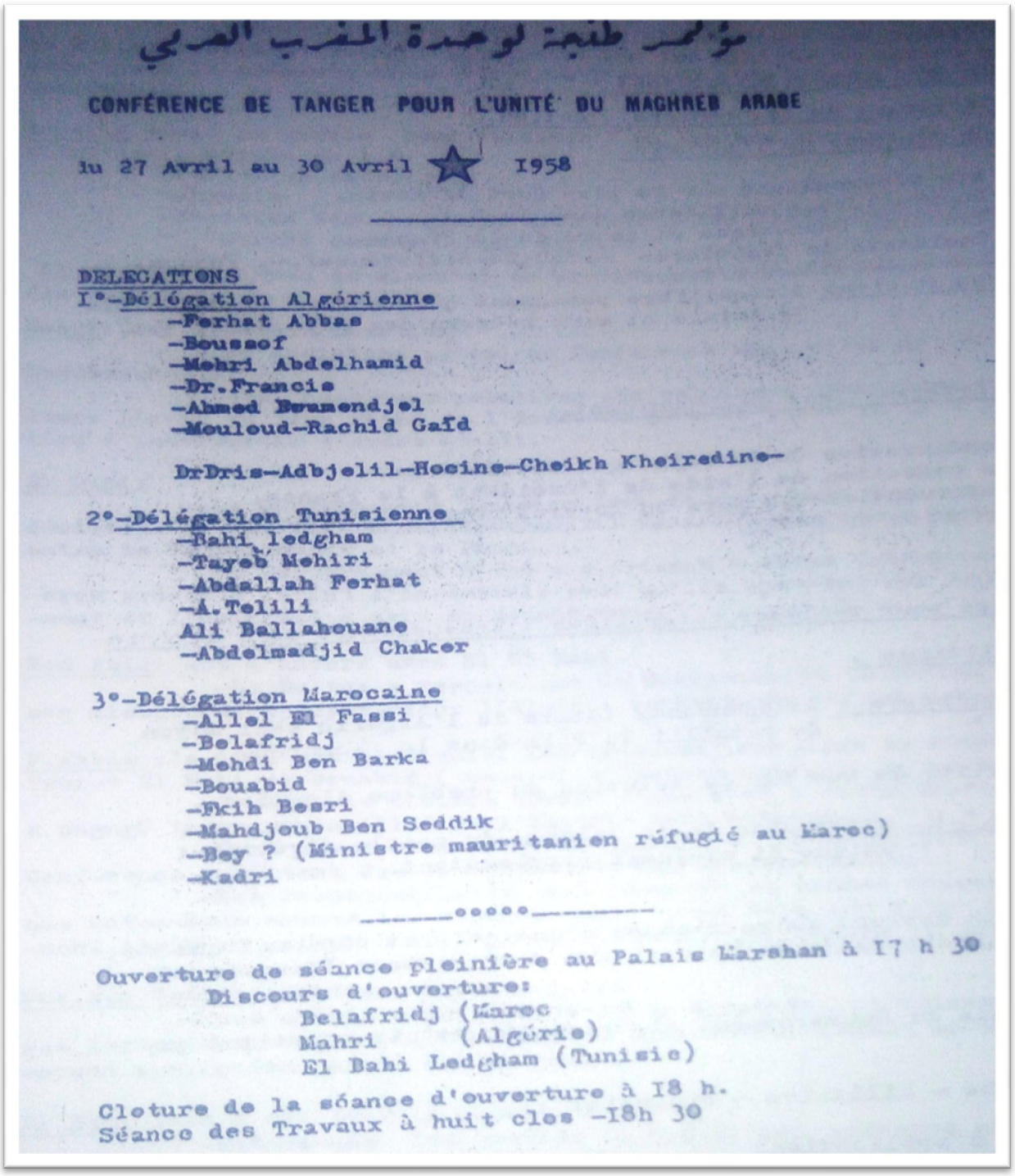

مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي

CONFÉRENCE DE TANGER POUR L'UNITÉ DU MAGHREB ARABE

du 27 Avril au 30 Avril ★ 1958

DELEGATIONS

1°-Délégation Algérienne
-Ferhat Abbas
-Boussof
-Mehri Abdelhamid
-Dr.Francis
-Ahmed Boumendjel
-Mouloud-Rachid Gafd

DrDris-Adbjelil-Hocine-Cheikh Kheiredine-

2°-Délégation Tunisienne
-Bahi ledgham
-Tayeb Mehiri
-Abdallah Ferhat
-A.Telili
Ali Ballahouane
-Abdelmadjid Chaker

3°-Délégation Marocaine
-Allel El Fassi
-Belafridj
-Mehdi Ben Barka
-Bouabid
-Fkih Besri
-Mahdjoub Ben Seddik
-Bey ? (Ministre mauritanien réfugié au Marec)
-Kadri

-----ooooo-----

Ouverture de séance pleinière au Palais Marshan à 17 h 30
Discours d'ouverture:
Belafridj (Marec
Mahri (Algérie)
El Bahi Ledgham (Tunisie)

Cloture de la séance d'ouverture à 18 h.
Séance des Travaux à huit clos -18h 30

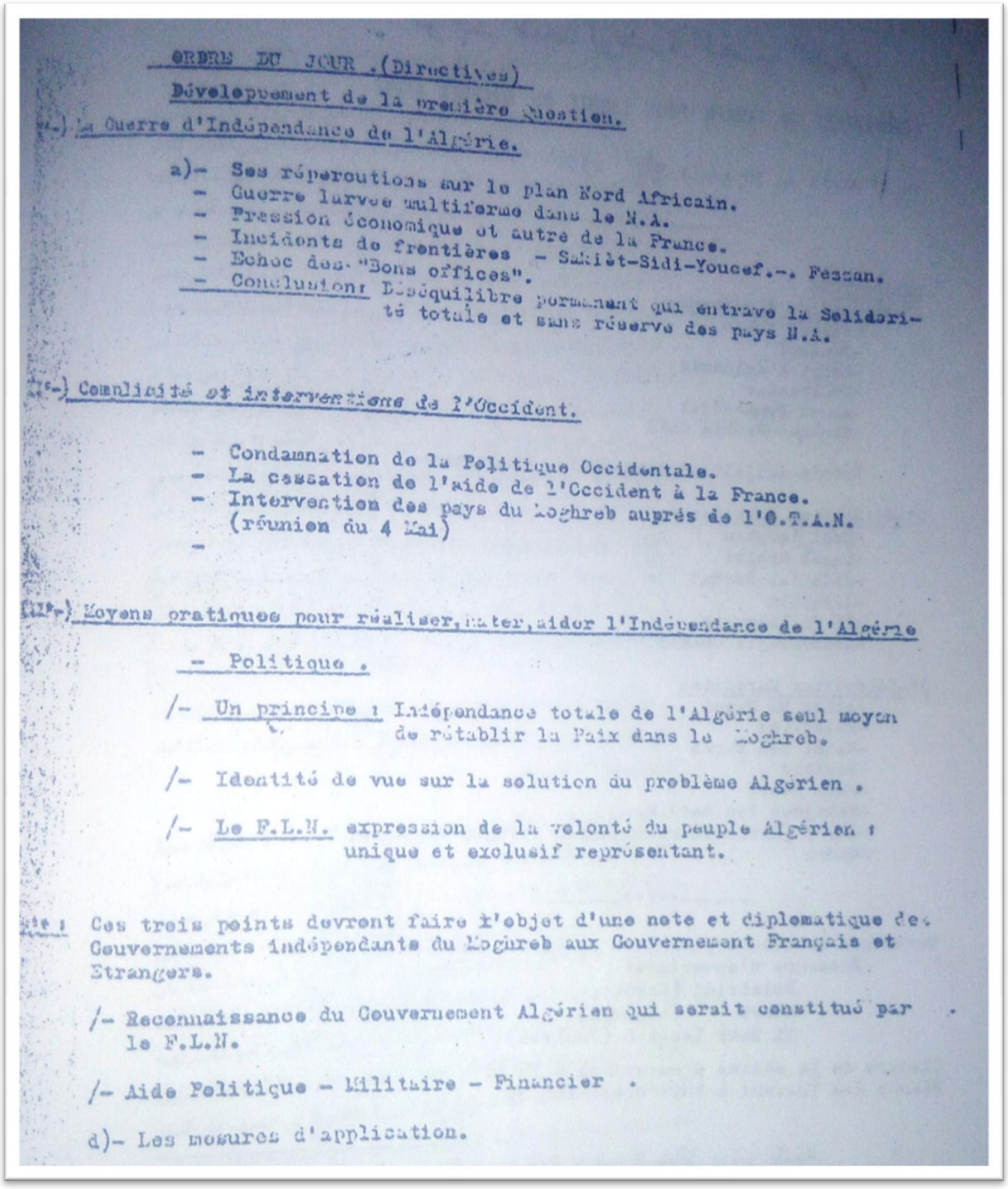

ORDRE DU JOUR .(Directives)

Développement de la première Question.

a-) La Guerre d'Indépendance de l'Algérie.

a)- Ses répercutions sur le plan Nord Africain.
- Guerre larvée multiforme dans le N.A.
- Pression économique et autre de la France.
- Incidents de frontières - Sakiet-Sidi-Youcef.-. Fezzan.
- Echec des "Bons offices".
- Conclusion: Déséquilibre permanent qui entrave la Solidarité totale et sans réserve des pays N.A.

b-) Complicité et interventions de l'Occident.

- Condamnation de la Politique Occidentale.
- La cessation de l'aide de l'Occident à la France.
- Intervention des pays du Maghreb auprès de l'O.T.A.N. (réunion du 4 Mai)
-

c-) Moyens pratiques pour réaliser, hâter, aider l'Indépendance de l'Algérie

- Politique .

/- Un principe : Indépendance totale de l'Algérie seul moyen de rétablir la Paix dans le Maghreb.

/- Identité de vue sur la solution du problème Algérien .

/- Le F.L.N. expression de la volonté du peuple Algérien : unique et exclusif représentant.

Note : Ces trois points devront faire l'objet d'une note et diplomatique des Gouvernements indépendants du Maghreb aux Gouvernement Français et Etrangers.

/- Reconnaissance du Gouvernement Algérien qui serait constitué par le F.L.N.

/- Aide Politique - Militaire - Financier .

d)- Les mesures d'application.

المرجع:

– معمر العايب، المرجع السابق، ص ص217–218.

– الملحق رقم 04 : المؤتمرات التي شاركت فيها جبهة التحرير الوطني من 1954م إلى 19 سبتمبر 1958.

اسم المؤتمر	مكان انعقاد المؤتمر	تاريخ انعقاد المؤتمر	ملاحظات
1 ـ مؤتمر باندونغ	اندونيسيا	18-24- أفريل 1955	عضو ملاحظ
2- مؤتمر تضامن شعوب الأفرو أسياوية	القاهرة	26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958	عضو كامل الحقوق
3- مؤتمر أكرا الأول	غانا	15-22 أفريل 1958	عضو كامل الحقوق
4- مؤتمر طانجة	المغرب	27-30 أفريل 1958	عضو كامل الحقوق
5- مؤتمر المهدية	تونس	16 جوان 1958	عضو كامل الحقوق

المرجع:

أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص199.

– الملحق رقم 05: بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 09–09– 1958م.

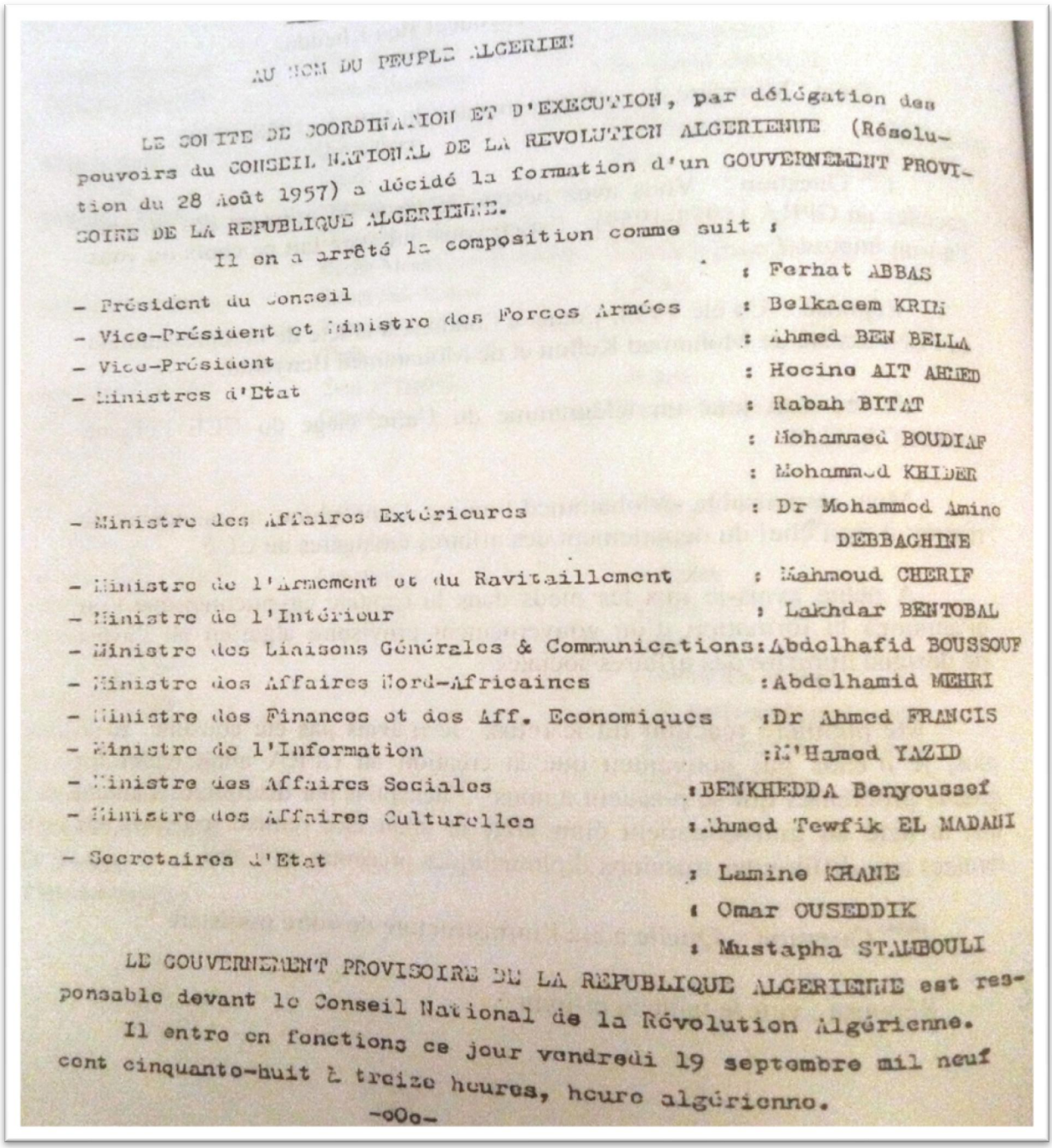

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN!

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
- Vice-Président	: Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications	:Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines	:Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques	:Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information	:M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales	:BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles	:Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secrétaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSEDDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

المرجع:

– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة....، المرجع السابق، ص321.

– الملحق رقم 06: بعض الاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

اسم البلد	تاريخ الاعتراف	طبيعة الاعتراف
العراق	19 سبتمبر 1958	قانوني
ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانوني
مراكش	19 سبتمبر 1958	قانوني
تونس	19 سبتمبر 1958	قانوني
العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانوني
الأردن	20 سبتمبر 1958	قانوني
الجمهورية العربية المتحدة	21 سبتمبر 1958	قانوني
اليمن	21 سبتمبر 1958	قانوني
السودان	22 سبتمبر 1958	قانوني
الصين الشعبية	23 سبتمبر 1958	قانوني
كوريا الشمالية	25 سبتمبر 1958	واقعية
فيتنام	26 سبتمبر 1958	قانوني
اندونسيا	27 سبتمبر 1958	قانوني
غينيا	30 سبتمبر 1958	قانوني

المرجع:

أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، المرجع السابق، ص198.

– الملحق رقم 07: مختصر الاجتماع الإعلامي حول تقرير المصير 19–9–1959م.

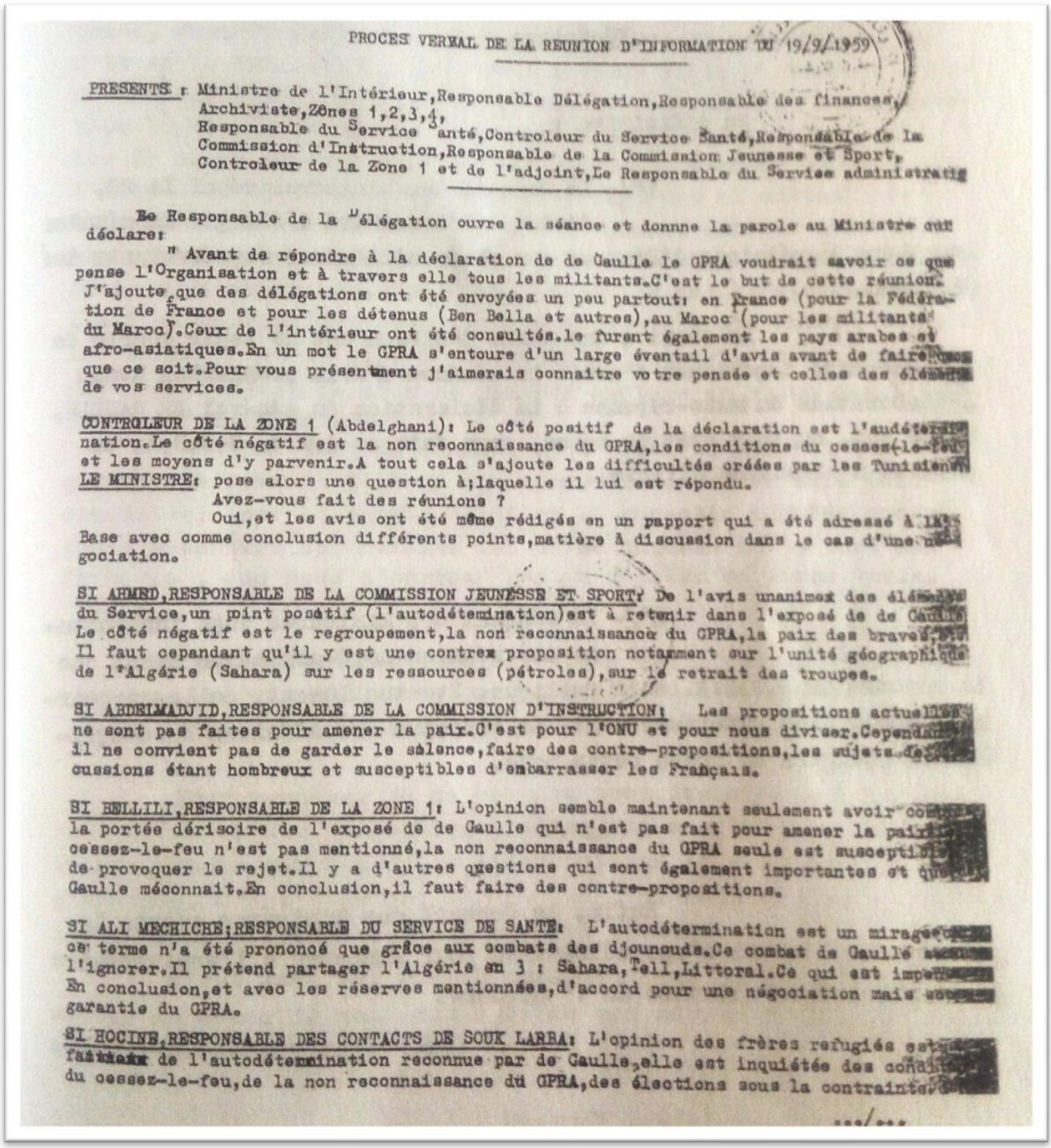

PROCES VERBAL DE LA REUNION D'INFORMATION DU 19/9/1959

PRESENTS : Ministre de l'Intérieur,Responsable Délégation,Responsable des finances, Archiviste,Zones 1,2,3,4, Responsable du Service anté,Controleur du Service Santé,Responsable de la Commission d'Instruction,Responsable de la Commission Jeunesse et Sport, Controleur de la Zone 1 et de l'adjoint,Le Responsable du Service administratif

Le Responsable de la délégation ouvre la séance et donnne la parole au Ministre qui déclare:

" Avant de répondre à la déclaration de de Gaulle le GPRA voudrait savoir ce que pense l'Organisation et à travers elle tous les militants.C'est le but de cette réunion. J'ajoute que des délégations ont été envoyées un peu partout: en France (pour la Fédération de France et pour les détenus (Ben Bella et autres),au Maroc (pour les militants du Maroc).Ceux de l'intérieur ont été consultés.le furent également les pays arabes et afro-asiatiques.En un mot le GPRA s'entoure d'un large éventail d'avis avant de faire [illegible] que ce soit.Pour vous présentement j'aimerais connaitre votre pensée et celles des éléments de vos services.

CONTROLEUR DE LA ZONE 1 (Abdelghani): Le côté positif de la déclaration est l'autodétermination.Le côté négatif est la non reconnaissance du GPRA,les conditions du cessez-le-feu et les moyens d'y parvenir.A tout cela s'ajoute les difficultés créées par les Tunisiens.

LE MINISTRE: pose alors une question à;laquelle il lui est répondu.

Avez-vous fait des réunions ?

Oui,et les avis ont été même rédigés en un papport qui a été adressé à la Base avec comme conclusion différents points,matière à discussion dans le cas d'une négociation.

SI AHMED,RESPONSABLE DE LA COMMISSION JEUNESSE ET SPORT: De l'avis unanime des éléments du Service,un point positif (l'autodétemination)est à retenir dans l'exposé de de Gaulle. Le côté négatif est le regroupement,la non reconnaissance du GPRA,la paix des braves,etc. Il faut cependant qu'il y est une contrex proposition notamment sur l'unité géographique de l'Algérie (Sahara) sur les ressources (pétroles),sur le retrait des troupes.

SI ABDELMADJID,RESPONSABLE DE LA COMMISSION D'INSTRUCTION: Les propositions actuelles ne sont pas faites pour amener la paix.C'est pour l'ONU et pour nous diviser.Cependant il ne convient pas de garder le silence,faire des contre-propositions,les sujets de discussions étant hombreux et susceptibles d'embarrasser les Français.

SI BELLILI,RESPONSABLE DE LA ZONE 1: L'opinion semble maintenant seulement avoir compris la portée dérisoire de l'exposé de de Gaulle qui n'est pas fait pour amener la paix.Le cessez-le-feu n'est pas mentionné,la non reconnaissance du GPRA seule est susceptible de provoquer le rejet.Il y a d'autres questions qui sont également importantes et que de Gaulle méconnait.En conclusion,il faut faire des contre-propositions.

SI ALI MECHICHE;RESPONSABLE DU SERVICE DE SANTE: L'autodétermination est un mirage ce terme n'a été prononcé que grâce aux combats des djounouds.Ce combat de Gaulle [illegible] l'ignorer.Il prétend partager l'Algérie en 3 : Sahara,Tell,Littoral.Ce qui est impensable. En conclusion,et avec les réserves mentionnées,d'accord pour une négociation mais avec garantie du GPRA.

SI HOCINE,RESPONSABLE DES CONTACTS DE SOUK LARBA: L'opinion des frères refugiés est favorable de l'autodétermination reconnue par de Gaulle,elle est inquiétée des conditions du cessez-le-feu,de la non reconnaissance du GPRA,des élections sous la contrainte.

.../...

المرجع:

– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص332.

– الملحق رقم **08**: حصيلة نشاط مكاتب قسم أوروبا.

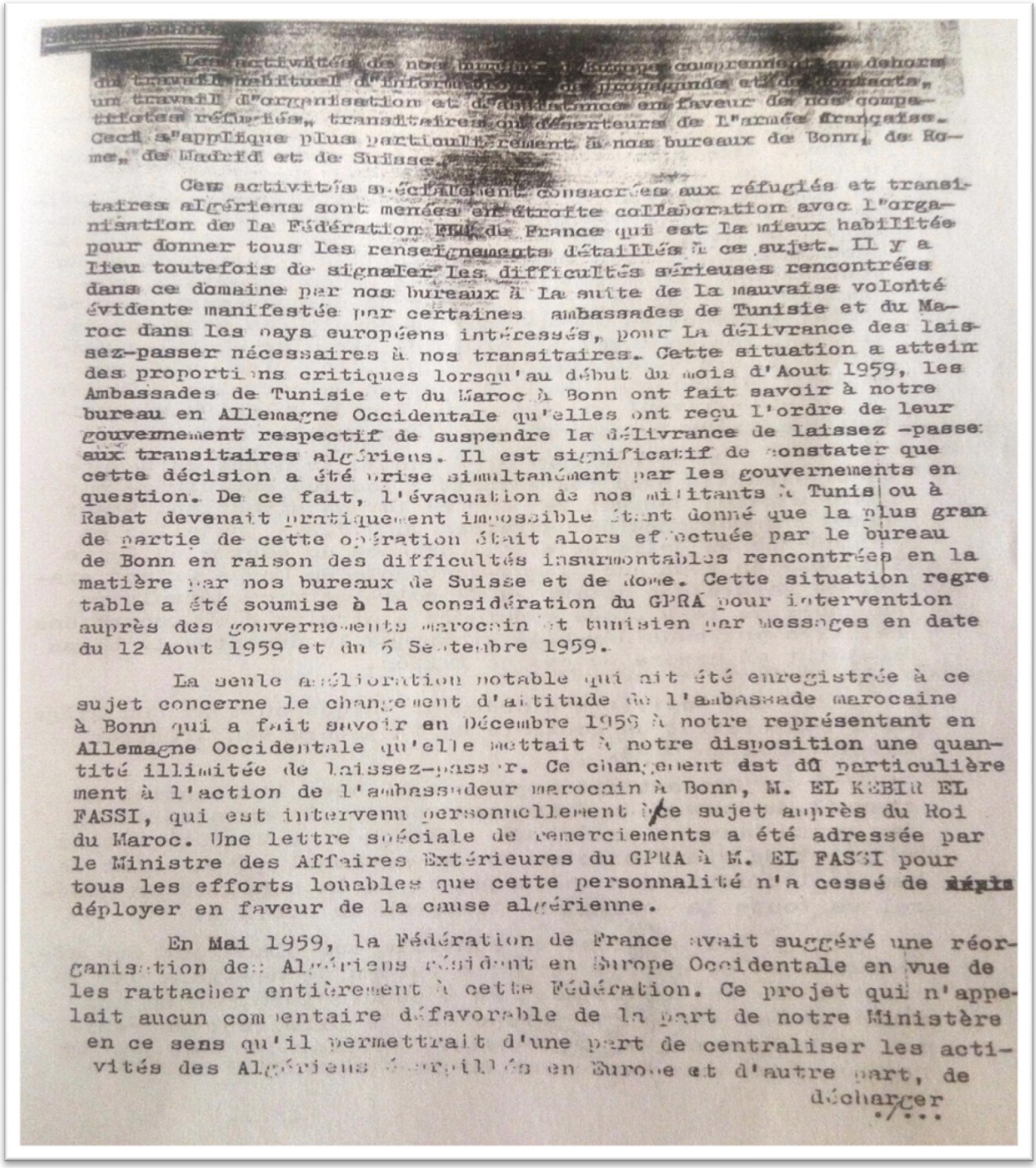

Les activités de nos mission [illegible] comprennent en dehors du travail habituel d'information, de propagande et de contacts, un travail d'organisation et d'assistance en faveur de nos compatriotes réfugiés, transitaires ou déserteurs de l'armée française. Ceci s'applique plus particulièrement à nos bureaux de Bonn, de Rome, de Madrid et de Suisse.

Ces activités spécialement consacrées aux réfugiés et transitaires algériens sont menées en étroite collaboration avec l'organisation de la Fédération FLN de France qui est la mieux habilitée pour donner tous les renseignements détaillés à ce sujet. Il y a lieu toutefois de signaler les difficultés sérieuses rencontrées dans ce domaine par nos bureaux à la suite de la mauvaise volonté évidente manifestée par certaines ambassades de Tunisie et du Maroc dans les pays européens intéressés, pour la délivrance des laissez-passer nécessaires à nos transitaires. Cette situation a atteint des proportions critiques lorsqu'au début du mois d'Aout 1959, les Ambassades de Tunisie et du Maroc à Bonn ont fait savoir à notre bureau en Allemagne Occidentale qu'elles ont reçu l'ordre de leur gouvernement respectif de suspendre la délivrance de laissez-passer aux transitaires algériens. Il est significatif de constater que cette décision a été prise simultanément par les gouvernements en question. De ce fait, l'évacuation de nos militants à Tunis ou à Rabat devenait pratiquement impossible étant donné que la plus grande partie de cette opération était alors effectuée par le bureau de Bonn en raison des difficultés insurmontables rencontrées en la matière par nos bureaux de Suisse et de Rome. Cette situation regrettable a été soumise à la considération du GPRA pour intervention auprès des gouvernements marocain et tunisien par messages en date du 12 Aout 1959 et du 6 Septembre 1959.

La seule amélioration notable qui ait été enregistrée à ce sujet concerne le changement d'attitude de l'ambassade marocaine à Bonn qui a fait savoir en Décembre 1959 à notre représentant en Allemagne Occidentale qu'elle mettait à notre disposition une quantité illimitée de laissez-passer. Ce changement est dû particulièrement à l'action de l'ambassadeur marocain à Bonn, M. EL KEBIR EL FASSI, qui est intervenu personnellement à ce sujet auprès du Roi du Maroc. Une lettre spéciale de remerciements a été adressée par le Ministre des Affaires Extérieures du GPRA à M. EL FASSI pour tous les efforts louables que cette personnalité n'a cessé de déjà déployer en faveur de la cause algérienne.

En Mai 1959, la Fédération de France avait suggéré une réorganisation des Algériens résidant en Europe Occidentale en vue de les rattacher entièrement à cette Fédération. Ce projet qui n'appelait aucun commentaire défavorable de la part de notre Ministère en ce sens qu'il permettrait d'une part de centraliser les activités des Algériens éparpillés en Europe et d'autre part, de décharger

./...

المرجع:

– المرجع نفسه، ص**352**.

– الملحق رقم 09: حصيلة نشاط مكتب طرابلس ليبيا 5–1–1960م.

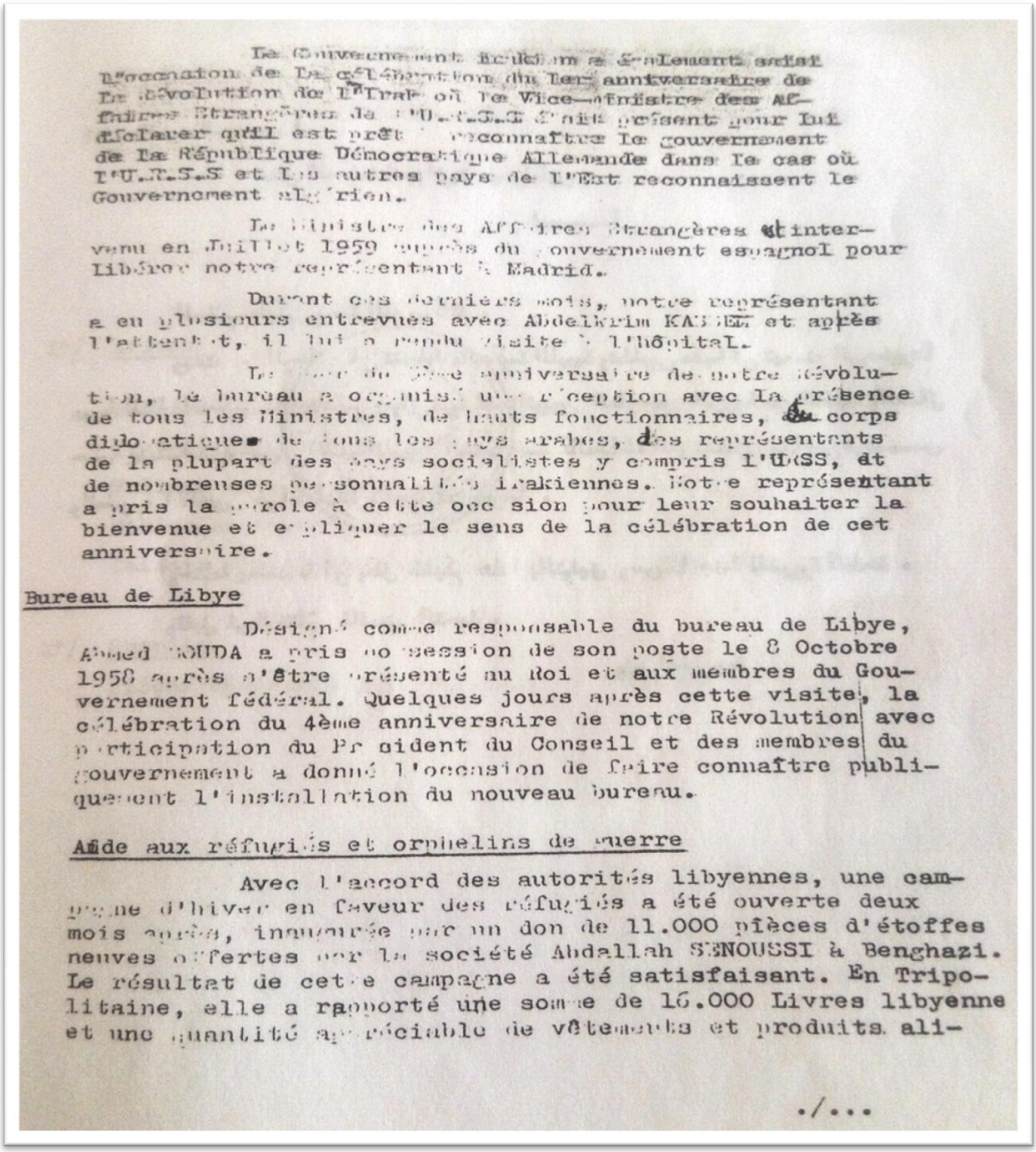

Le Gouvernement fédéral a également saisi l'occasion de la célébration du 1er anniversaire de la Révolution de l'Irak où le Vice-Ministre des Affaires Etrangères de l'U.R.S.S était présent pour lui déclarer qu'il est prêt à reconnaître le gouvernement de la République Démocratique Allemande dans le cas où l'U.R.S.S et les autres pays de l'Est reconnaissent le Gouvernement algérien.

Le Ministre des Affaires Etrangères est intervenu en Juillet 1959 auprès du gouvernement espagnol pour libérer notre représentant à Madrid.

Durant ces derniers mois, notre représentant a eu plusieurs entrevues avec Abdelkrim KASSEM et après l'attentat, il lui a rendu visite à l'hôpital.

Le jour du 3ème anniversaire de notre révolution, le bureau a organisé une réception avec la présence de tous les Ministres, de hauts fonctionnaires, du corps diplomatique de tous les pays arabes, des représentants de la plupart des pays socialistes y compris l'URSS, et de nombreuses personnalités irakiennes. Notre représentant a pris la parole à cette occasion pour leur souhaiter la bienvenue et expliquer le sens de la célébration de cet anniversaire.

Bureau de Libye

Désigné comme responsable du bureau de Libye, Ahmed BOUDA a pris possession de son poste le 8 Octobre 1958 après s'être présenté au Roi et aux membres du Gouvernement fédéral. Quelques jours après cette visite, la célébration du 4ème anniversaire de notre Révolution avec participation du Président du Conseil et des membres du gouvernement a donné l'occasion de faire connaître publiquement l'installation du nouveau bureau.

Aide aux réfugiés et orphelins de guerre

Avec l'accord des autorités libyennes, une campagne d'hiver en faveur des réfugiés a été ouverte deux mois après, inaugurée par un don de 11.000 pièces d'étoffes neuves offertes par la société Abdallah SENOUSSI à Benghazi. Le résultat de cette campagne a été satisfaisant. En Tripolitaine, elle a rapporté une somme de 16.000 Livres libyenne et une quantité appréciable de vêtements et produits ali-

./...

المرجع:

– نفسه، 364.

– الملحق رقم 10: حصيلة نشاطات مكتب نيويورك 5–1–1960م.

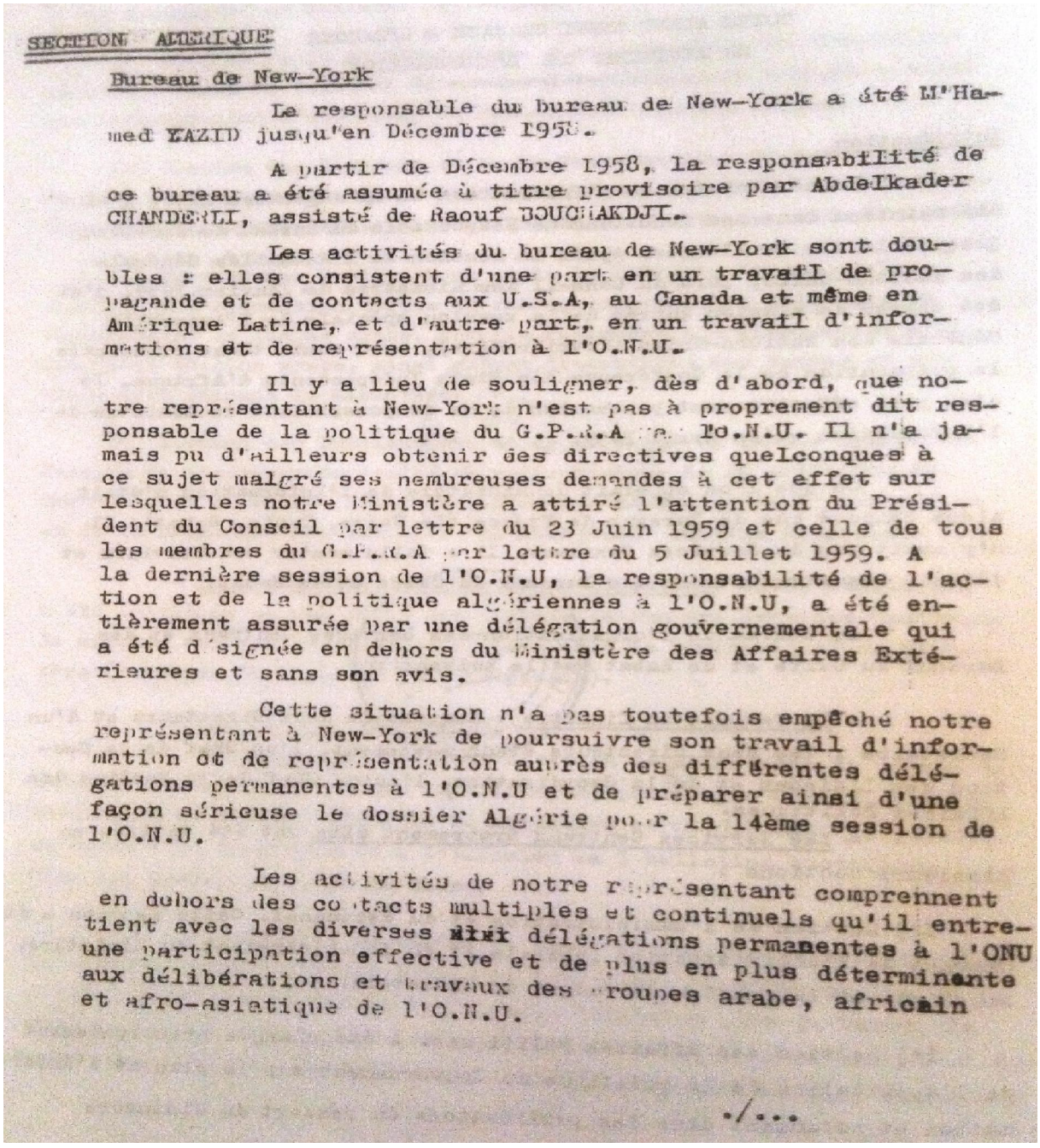

SECTION AMERIQUE

Bureau de New-York

Le responsable du bureau de New-York a été M'Hamed YAZID jusqu'en Décembre 1958.

A partir de Décembre 1958, la responsabilité de ce bureau a été assumée à titre provisoire par Abdelkader CHANDERLI, assisté de Raouf BOUCHAKDJI.

Les activités du bureau de New-York sont doubles : elles consistent d'une part en un travail de propagande et de contacts aux U.S.A, au Canada et même en Amérique Latine, et d'autre part, en un travail d'informations et de représentation à l'O.N.U.

Il y a lieu de souligner, dès d'abord, que notre représentant à New-York n'est pas à proprement dit responsable de la politique du G.P.R.A vis à vis de l'O.N.U. Il n'a jamais pu d'ailleurs obtenir des directives quelconques à ce sujet malgré ses nombreuses demandes à cet effet sur lesquelles notre Ministère a attiré l'attention du Président du Conseil par lettre du 23 Juin 1959 et celle de tous les membres du G.P.R.A par lettre du 5 Juillet 1959. A la dernière session de l'O.N.U, la responsabilité de l'action et de la politique algériennes à l'O.N.U, a été entièrement assurée par une délégation gouvernementale qui a été désignée en dehors du Ministère des Affaires Extérieures et sans son avis.

Cette situation n'a pas toutefois empêché notre représentant à New-York de poursuivre son travail d'information et de représentation auprès des différentes délégations permanentes à l'O.N.U et de préparer ainsi d'une façon sérieuse le dossier Algérie pour la 14ème session de l'O.N.U.

Les activités de notre représentant comprennent en dehors des contacts multiples et continuels qu'il entretient avec les diverses délégations permanentes à l'ONU une participation effective et de plus en plus déterminante aux délibérations et travaux des groupes arabe, africain et afro-asiatique de l'O.N.U.

./...

المرجع:

– نفسه، 365.

– الملحق رقم 11: تطور القضية الجزائرية أمام هيئة أمم المتحدة.

عرض تاريخي

تطور القضية الجزائرية امام هيئة الامم المتحدة

حجج فرنسا تتحطم

فرنسا تتخلى عن موقفها

تدويل القضية ومناقشتها

القضية الجزائرية تسجل

– المصدر: – المجاهد، ج1، ع2، ص9.

– الملحق رقم 12: نتائج التمثيل الخارجي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 7مارس 1960م.

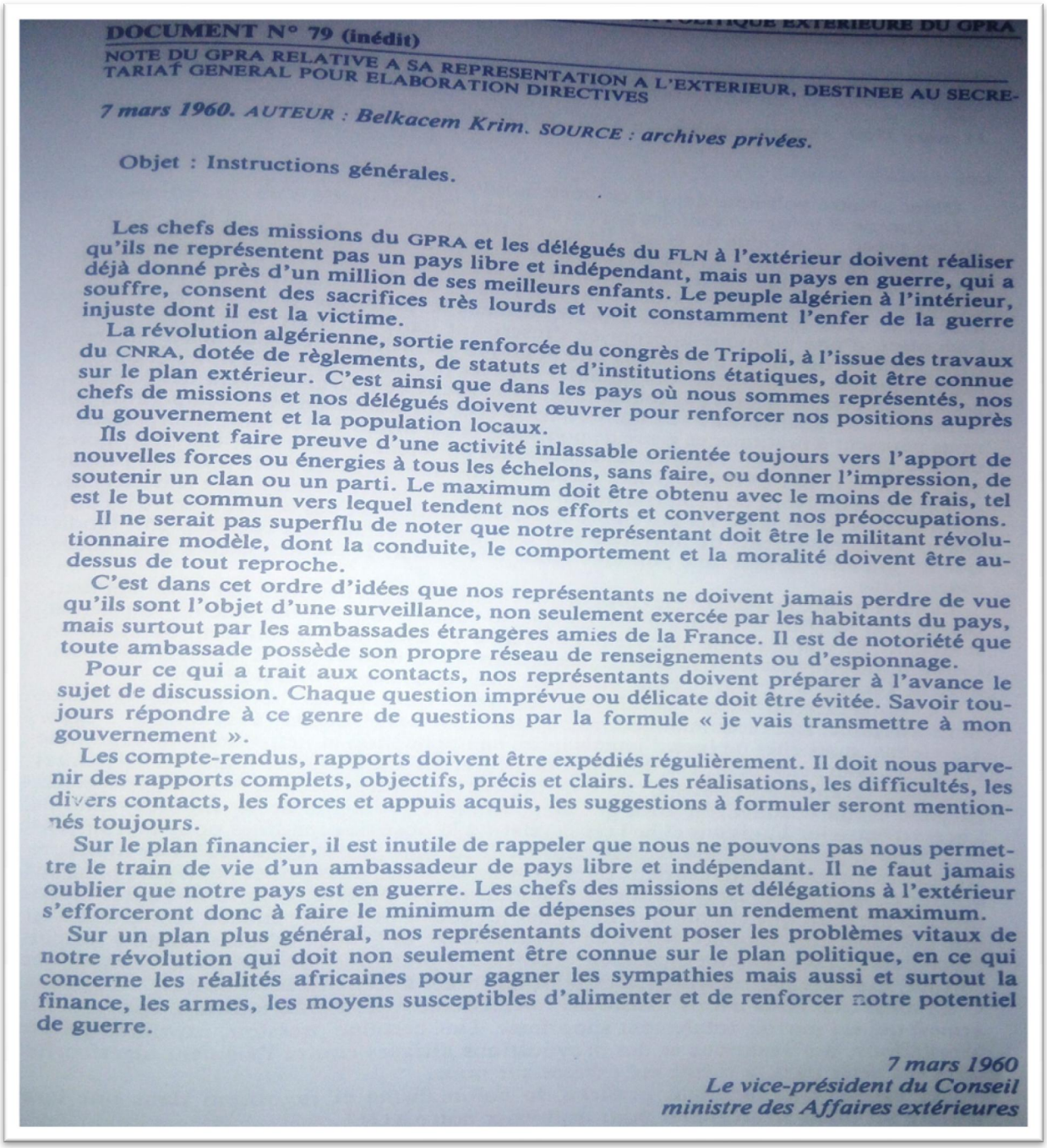

DOCUMENT N° 79 (inédit)

NOTE DU GPRA RELATIVE A SA REPRESENTATION A L'EXTERIEUR, DESTINEE AU SECRETARIAT GENERAL POUR ELABORATION DIRECTIVES

7 mars 1960. AUTEUR : Belkacem Krim. SOURCE : archives privées.

Objet : Instructions générales.

Les chefs des missions du GPRA et les délégués du FLN à l'extérieur doivent réaliser qu'ils ne représentent pas un pays libre et indépendant, mais un pays en guerre, qui a déjà donné près d'un million de ses meilleurs enfants. Le peuple algérien à l'intérieur, souffre, consent des sacrifices très lourds et voit constamment l'enfer de la guerre injuste dont il est la victime.

La révolution algérienne, sortie renforcée du congrès de Tripoli, à l'issue des travaux du CNRA, dotée de règlements, de statuts et d'institutions étatiques, doit être connue sur le plan extérieur. C'est ainsi que dans les pays où nous sommes représentés, nos chefs de missions et nos délégués doivent œuvrer pour renforcer nos positions auprès du gouvernement et la population locaux.

Ils doivent faire preuve d'une activité inlassable orientée toujours vers l'apport de nouvelles forces ou énergies à tous les échelons, sans faire, ou donner l'impression, de soutenir un clan ou un parti. Le maximum doit être obtenu avec le moins de frais, tel est le but commun vers lequel tendent nos efforts et convergent nos préoccupations.

Il ne serait pas superflu de noter que notre représentant doit être le militant révolutionnaire modèle, dont la conduite, le comportement et la moralité doivent être au-dessus de tout reproche.

C'est dans cet ordre d'idées que nos représentants ne doivent jamais perdre de vue qu'ils sont l'objet d'une surveillance, non seulement exercée par les habitants du pays, mais surtout par les ambassades étrangères amies de la France. Il est de notoriété que toute ambassade possède son propre réseau de renseignements ou d'espionnage.

Pour ce qui a trait aux contacts, nos représentants doivent préparer à l'avance le sujet de discussion. Chaque question imprévue ou délicate doit être évitée. Savoir toujours répondre à ce genre de questions par la formule « je vais transmettre à mon gouvernement ».

Les compte-rendus, rapports doivent être expédiés régulièrement. Il doit nous parvenir des rapports complets, objectifs, précis et clairs. Les réalisations, les difficultés, les divers contacts, les forces et appuis acquis, les suggestions à formuler seront mentionnés toujours.

Sur le plan financier, il est inutile de rappeler que nous ne pouvons pas nous permettre le train de vie d'un ambassadeur de pays libre et indépendant. Il ne faut jamais oublier que notre pays est en guerre. Les chefs des missions et délégations à l'extérieur s'efforceront donc à faire le minimum de dépenses pour un rendement maximum.

Sur un plan plus général, nos représentants doivent poser les problèmes vitaux de notre révolution qui doit non seulement être connue sur le plan politique, en ce qui concerne les réalités africaines pour gagner les sympathies mais aussi et surtout la finance, les armes, les moyens susceptibles d'alimenter et de renforcer notre potentiel de guerre.

7 mars 1960
Le vice-président du Conseil
ministre des Affaires extérieures

– المصدر:

– **Mohamed Harbi, Les Archives, op, cit, p385.**

– الملحق رقم 13 :خارطة طريق اتفاقيات إفيان

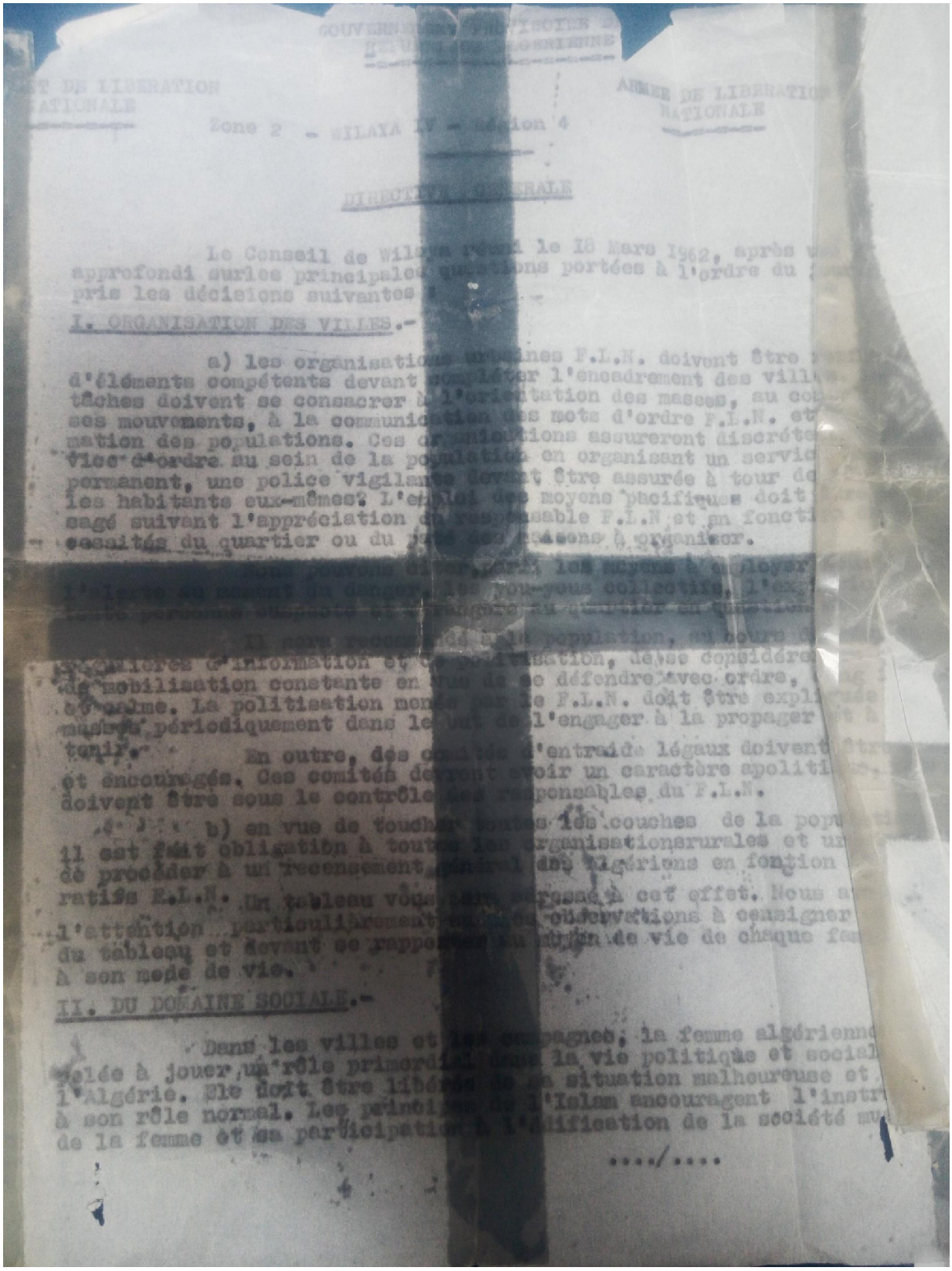

Le Conseil de Wilaya réuni le 18 Mars 1962, après
approfondi sur les principales questions portées à l'ordre du
pris les décisions suivantes :

I. ORGANISATION DES VILLES.-

a) les organisations urbaines F.L.N. doivent être
d'éléments compétents devant coordonner l'encadrement des ville
tâches doivent se consacrer à l'orientation des masses, au co
ses mouvements, à la communication des mots d'ordre F.L.N. et
nation des populations. Ces organisations assureront discrète
vice d'ordre au sein de la population en organisant un servic
permanent, une police vigilante devant être assurée à tour de
les habitants eux-mêmes. L'emploi des moyens pacifiques doit
sagé suivant l'appréciation du responsable F.L.N et en fonct
cessités du quartier ou du [illegible] à organiser.

[illegible] les moyens à employer
[illegible] collectifs, l'exp
[illegible] population, en tenant
[illegible] de désordre, de mobilisation, de se considére
de mobilisation constante en vue de se défendre avec ordre,
système. La politisation menée par le F.L.N. doit être expli
menée périodiquement dans le but de l'engager à la propager
tenir.

En outre, des comités d'entraide légaux doivent
et encouragés. Ces comités devront avoir un caractère apoliti
doivent être sous le contrôle des responsables du F.L.N.

b) en vue de toucher toutes les couches de la popu
il est fait obligation à toutes les organisationsrurales et u
de procéder à un recensement général des Algériens en fonction
ratifs F.L.N. Un tableau vous sera adressé à cet effet. Nous a
l'attention particulièrement sur les observations à consigner
du tableau et devant se rapporter au niveau de vie de chaque fa
à son mode de vie.

II. DU DOMAINE SOCIALE.-

Dans les villes et les campagnes, la femme algérienne
velée à jouer un rôle primordial dans la vie politique et social
l'Algérie. Elle doit être libérée de sa situation malheureuse et
à son rôle normal. Les principes de l'Islam encouragent l'instr
de la femme et sa participation à l'édification de la société nu

..../....

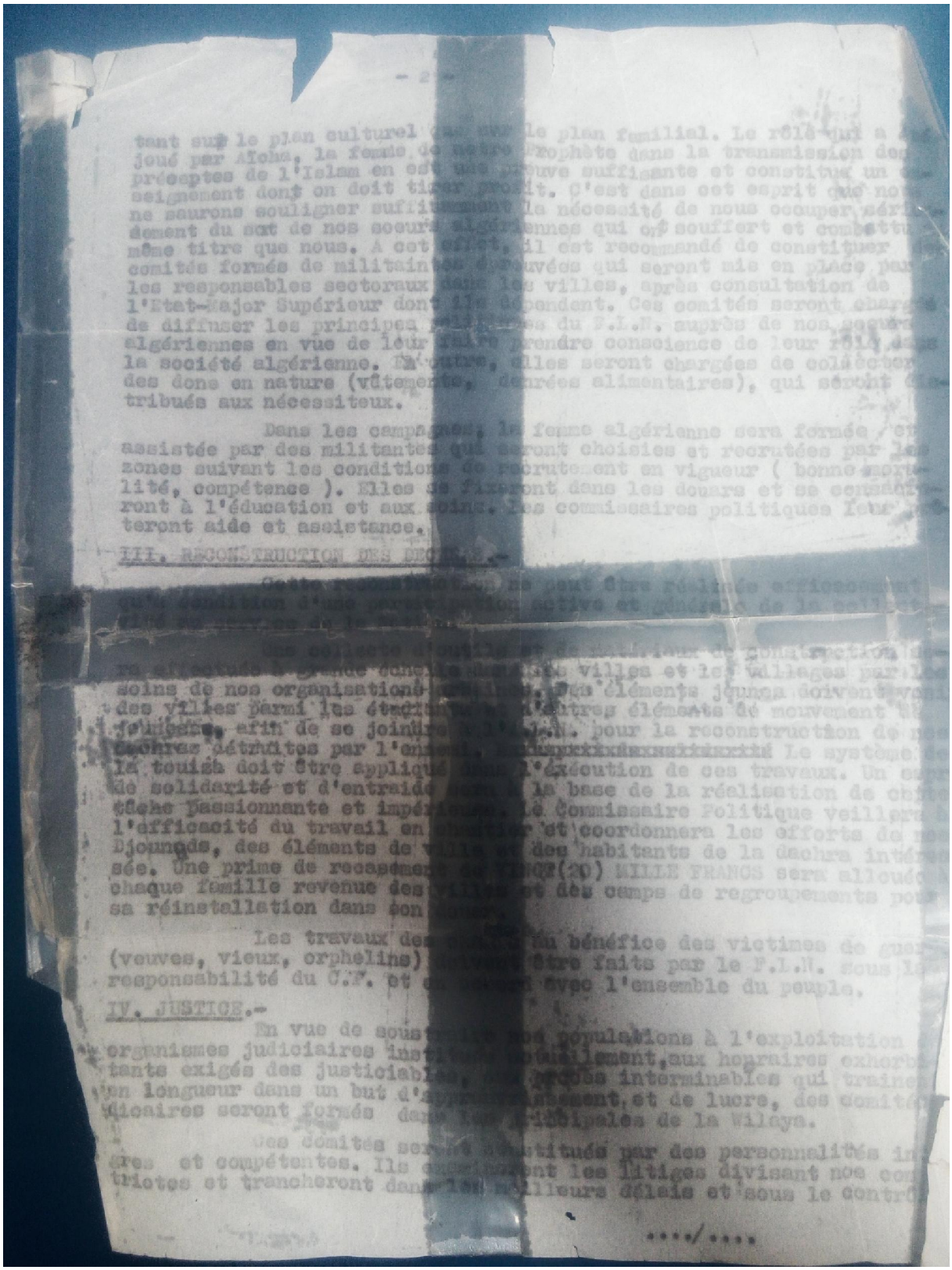

- 2 -

tant sur le plan culturel que sur le plan familial. Le rôle qui a été joué par Aïcha, la femme de notre Prophète dans la transmission des préceptes de l'Islam en est une preuve suffisante et constitue un enseignement dont on doit tirer profit. C'est dans cet esprit que nous ne saurons souligner suffisamment la nécessité de nous occuper sérieusement du sort de nos soeurs algériennes qui ont souffert et combattu au même titre que nous. A cet effet, il est recommandé de constituer des comités formés de militantes éprouvées qui seront mis en place par les responsables sectoraux dans les villes, après consultation de l'Etat-Major Supérieur dont ils dépendent. Ces comités seront chargés de diffuser les principes [illegible] du F.L.N. auprès de nos soeurs algériennes en vue de leur faire prendre conscience de leur rôle dans la société algérienne. En outre, elles seront chargées de collecter des dons en nature (vêtements, denrées alimentaires), qui seront distribués aux nécessiteux.

Dans les campagnes, la femme algérienne sera formée, encadrée assistée par des militantes qui seront choisies et recrutées par les zones suivant les conditions de recrutement en vigueur (bonne moralité, compétence). Elles se fixeront dans les douars et se consacreront à l'éducation et aux soins. Les commissaires politiques leur apporteront aide et assistance.

III. RECONSTRUCTION DES DECHRAS.-

[illegible] soins de nos organisations [illegible] des villes parmi les étudiants [illegible] d'autres éléments du mouvement [illegible] afin de se joindre [illegible] F.L.N. pour la reconstruction de nos dechras détruites par l'ennemi. [illegible] Le système de la touiza doit être appliqué dans l'exécution de ces travaux. Un esprit de solidarité et d'entraide [illegible] à la base de la réalisation de cette tâche passionnante et impérieuse. Le Commissaire Politique veillera à l'efficacité du travail en [illegible] et coordonnera les efforts de la Djounoûd, des éléments de [illegible] et des habitants de la dechra intéressée. Une prime de recasement de MILLE(20) MILLE FRANCS sera allouée à chaque famille revenue des [illegible] et des camps de regroupements pour sa réinstallation dans son [illegible].

Les travaux des [illegible] au bénéfice des victimes de guerre (veuves, vieux, orphelins) [illegible] être faits par le F.L.N. sous la responsabilité du C.F. et en [illegible] avec l'ensemble du peuple.

IV. JUSTICE.-

En vue de soustraire [illegible] populations à l'exploitation des organismes judiciaires institués [illegible] notamment, aux honoraires exorbitants exigés des justiciables, [illegible] procès interminables qui traînent en longueur dans un but d'[illegible] lucre, des comités judiciaires seront formés dans les [illegible] principales de la Wilaya.

Ces comités seront constitués par des personnalités intègres et compétentes. Ils [illegible] les litiges divisant nos concitoyens et trancheront dans les meilleurs délais et sous le contrôle

..../....

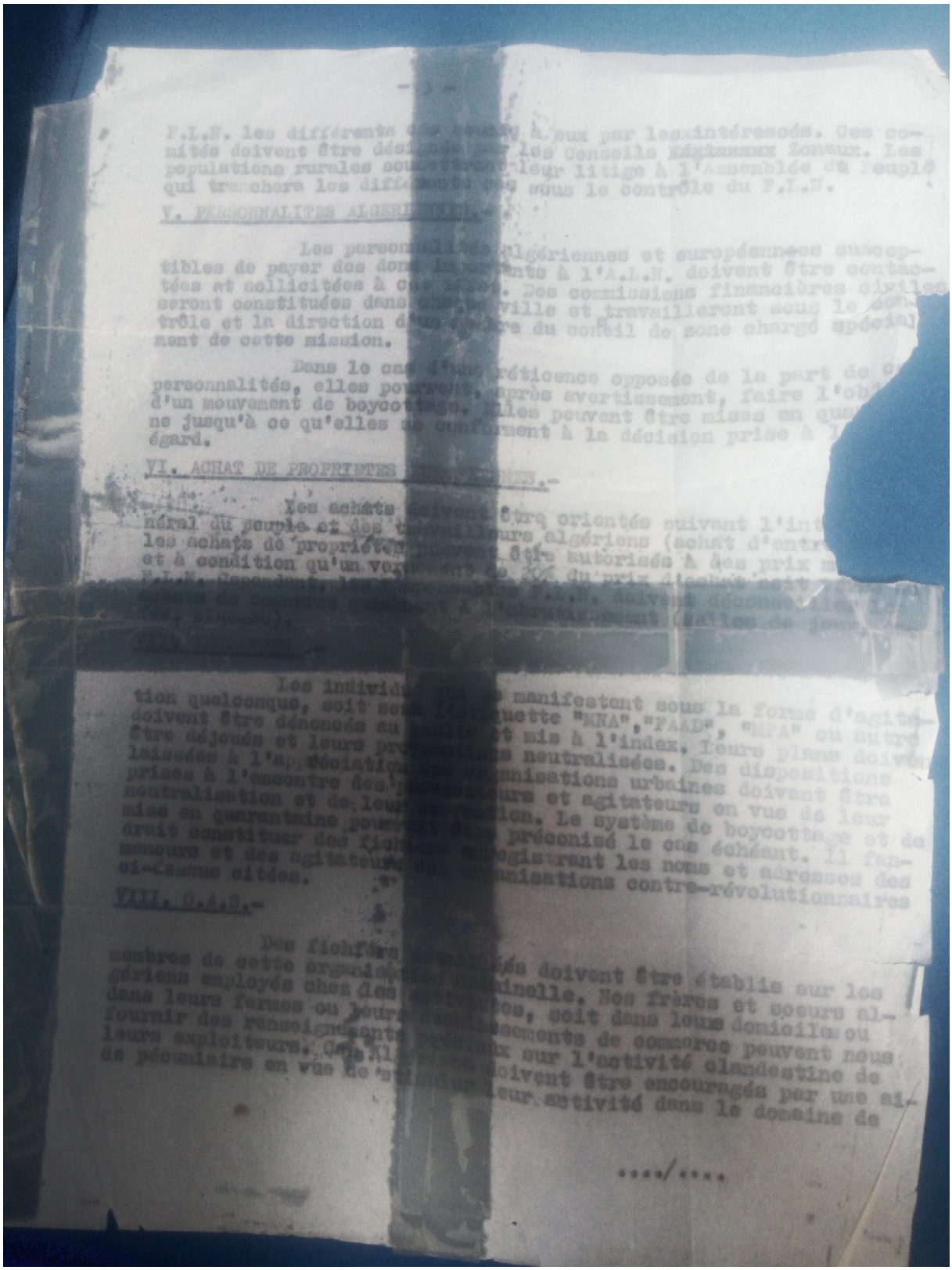

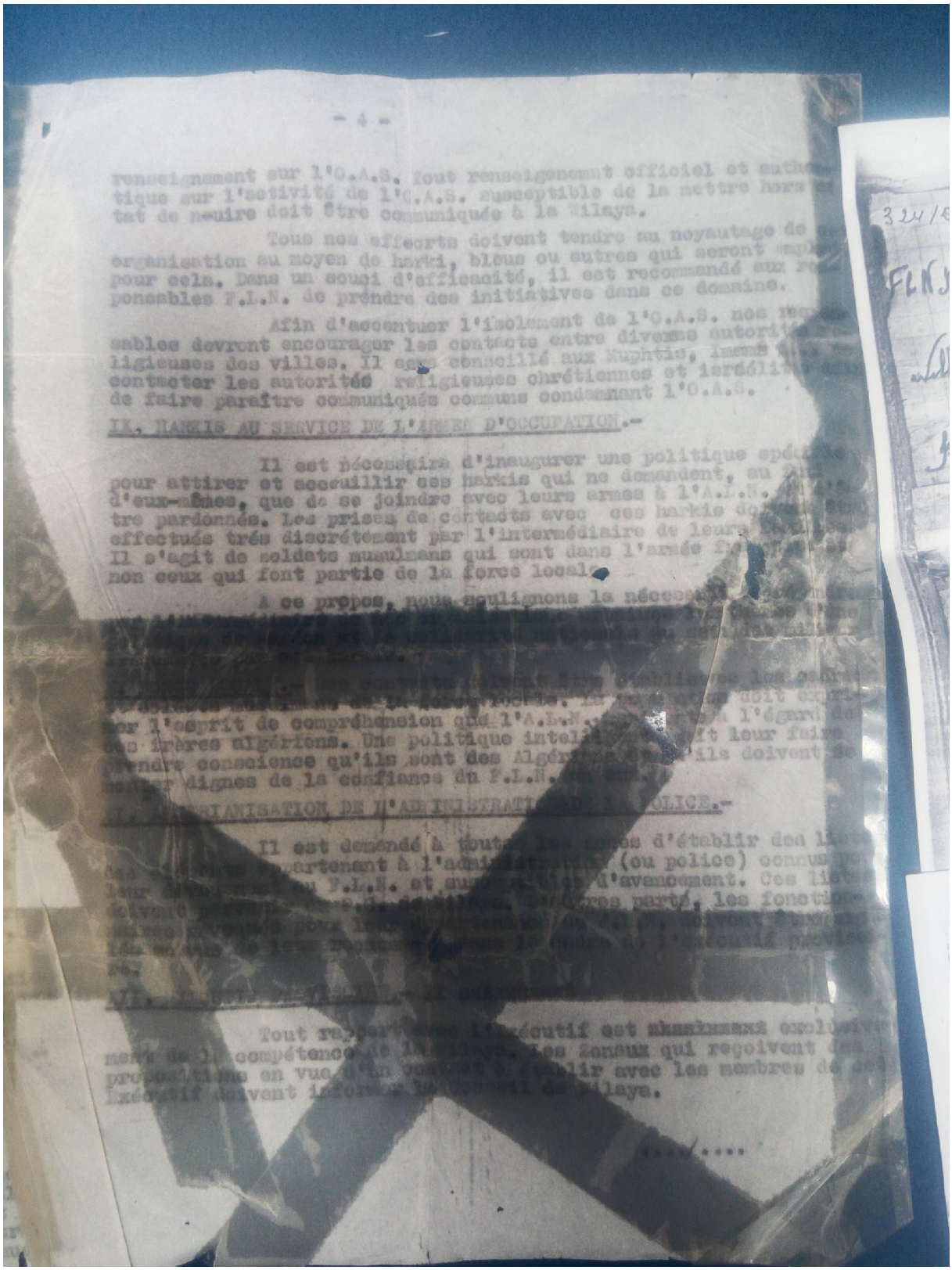

- 4 -

renseignement sur l'O.A.S. Tout renseignement officiel et authentique sur l'activité de l'O.A.S. susceptible de la mettre hors d'état de nuire doit être communiqué à la Wilaya.

Tous nos efforts doivent tendre au noyautage de cette organisation au moyen de harki, bleus ou autres qui seront employés pour cela. Dans un souci d'efficacité, il est recommandé aux responsables F.L.N. de prendre des initiatives dans ce domaine.

Afin d'accentuer l'isolement de l'O.A.S. nos responsables devront encourager les contacts entre diverses autorités religieuses des villes. Il sera conseillé aux Muphtis, Imams [illegible] contacter les autorités religieuses chrétiennes et israélites afin de faire paraître communiqués communs condamnant l'O.A.S.

IX. HARKIS AU SERVICE DE L'ARMEE D'OCCUPATION.-

Il est nécessaire d'inaugurer une politique spéciale pour attirer et accueillir ces harkis qui ne demandent, au fond d'eux-mêmes, que de se joindre avec leurs armes à l'A.L.N. [illegible] tre pardonnés. Les prises de contacts avec ces harkis doivent être effectués très discrétement par l'intermédiaire de leurs [illegible] Il s'agit de soldats musulmans qui sont dans l'armée française non ceux qui font partie de la force locale.

A ce propos, nous soulignons la nécessité [illegible]

[illegible] par l'esprit de compréhension que l'A.L.N. [illegible] à l'égard de ses frères algériens. Une politique intelligente doit leur faire prendre conscience qu'ils sont des Algériens [illegible] qu'ils doivent se montrer dignes de la confiance du F.L.N.

X. REORGANISATION DE L'ADMINISTRATION ET DE LA POLICE.-

Il est demandé à toutes les zones d'établir des listes [illegible] appartenant à l'administration (ou police) connus pour leur [illegible] du F.L.N. et susceptibles d'avancement. Ces listes doivent [illegible] zones. D'autre part, les fonctionnaires [illegible] les services de la Wilaya [illegible] du Conseil provisoire [illegible]

XI. [illegible]

Tout rapport avec l'exécutif est absolument exclusif [illegible] compétence de la Wilaya. Les Zonaux qui reçoivent des propositions en vue d'un contact à établir avec les membres de l'Exécutif doivent informer le Commandant de Wilaya.

..../....

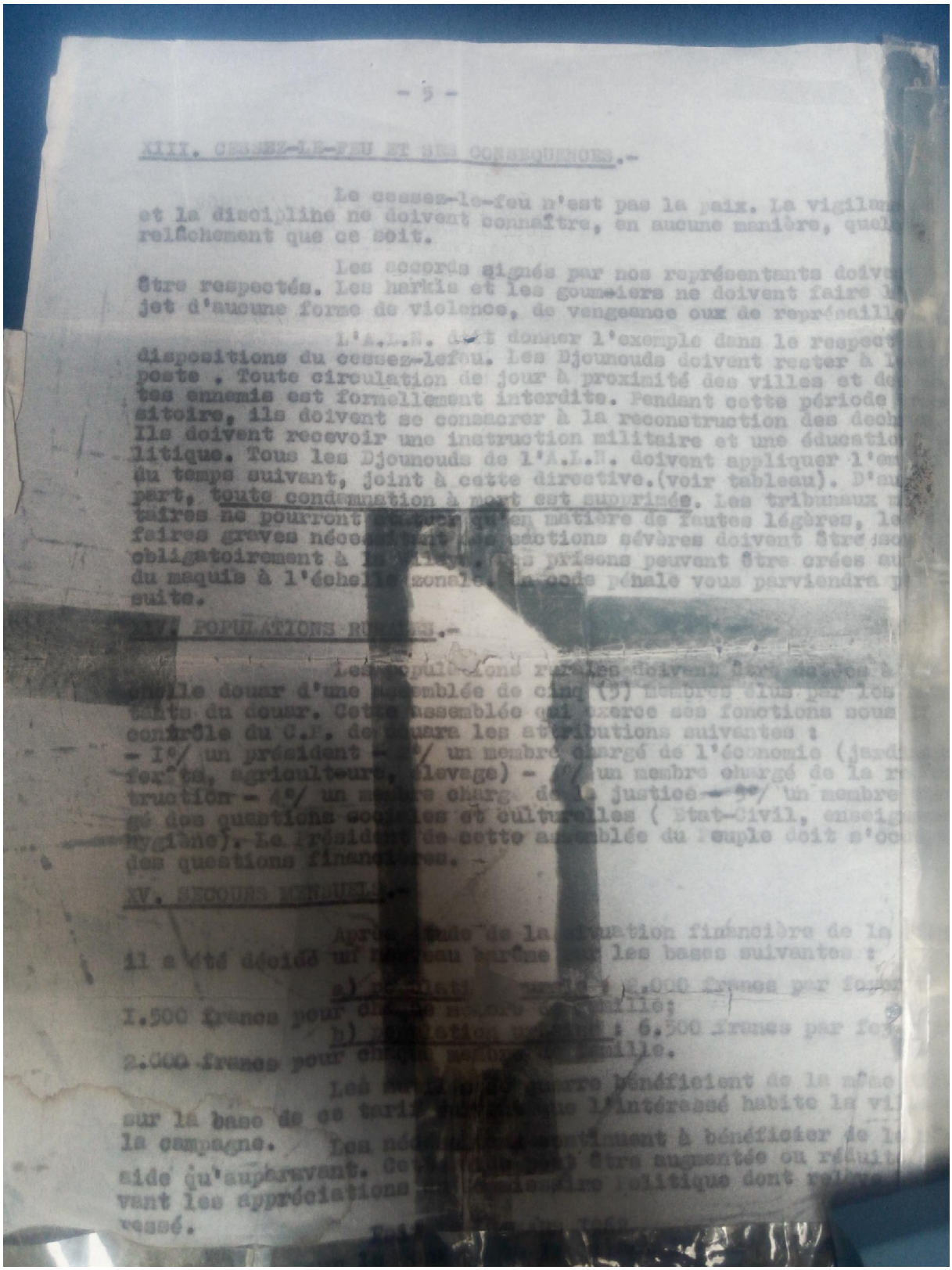

- 5 -

XIII. CESSEZ-LE-FEU ET SES CONSEQUENCES.-

Le cessez-le-feu n'est pas la paix. La vigilan
et la discipline ne doivent connaître, en aucune manière, quel
relâchement que ce soit.

Les accords signés par nos représentants doiv
être respectés. Les harkis et les goumiers ne doivent faire l
jet d'aucune forme de violence, de vengeance ou de représaille

L'A.L.N. doit donner l'exemple dans le respect
dispositions du cessez-le-feu. Les Djounouds doivent rester à l
poste . Toute circulation de jour à proximité des villes et de
tes ennemis est formellement interdite. Pendant cette période
sitoire, ils doivent se consacrer à la reconstruction des doch
Ils doivent recevoir une instruction militaire et une éducatio
litique. Tous les Djounouds de l'A.L.N. doivent appliquer l'en
du temps suivant, joint à cette directive.(voir tableau). D'au
part, toute condamnation à mort est supprimée. Les tribunaux m
taires ne pourront [illegible] en matière de fautes légères, le
faires grèves nécessitent des sanctions sévères doivent être pro
obligatoirement à [illegible]. Des prisons peuvent être crées su
du maquis à l'échelle zonale. Le code pénale vous parviendra p
suite.

XIV. POPULATIONS RURALES.-

Les populations rurales doivent être dotées d
chaque douar d'une assemblée de cinq (5) membres élus par les
tants du douar. Cette assemblée qui exerce ses fonctions sous
contrôle du C.F. devra les attributions suivantes :
- 1°/ un président - 2°/ un membre chargé de l'économie (jardi
foretts, agriculture, élevage) - 3°/ un membre chargé de la ré
truction - 4°/ un membre chargé de la justice - 5°/ un membre
gé des questions sociales et culturelles (Etat-Civil, enseig
nement, hygiène). Le Président de cette assemblée du peuple doit s'oc
des questions financières.

XV. SECOURS MENSUELS.-

Après étude de la situation financière de la
il a été décidé un nouveau barème sur les bases suivantes :

a) [illegible] : 2.000 francs par fam
1.500 francs pour chaque membre de la famille;

b) [illegible] : 6.500 francs par fa
2.000 francs pour chaque membre de la famille.

Les [illegible] bénéficient de la même
sur la base de ce tarif [illegible] l'intéressé habite la vi
la campagne. Les [illegible] continuent à bénéficier de l
aide qu'auparavant. Ce [illegible] être augmentée ou réduit
vant les appréciations [illegible] politique dont relè
ressé.

- المتحف الوطني للمجاهد لولاية تيارت.

البيبليوغرافيا

1_ قائمة المصادر:

أ_ المصادر باللغة العربية :

1) الإبراهيمي البشير، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
2) الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
3) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
4) المشرقي الهادي إبراهيم، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
5) أوليفي لونغ، الملف السري اتفاقيات إفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق، ماكس بوتيتبيير، تر، اوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
6) بن بله أحمد، مذكرات أحمد بن بله، تر، العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، لبنان، دس.
7) بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954م، تر، مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
8) ـــــ ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إفيان، تر، لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.
9) حربي محمد، سنوات المخاض، تر، نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، دس.
10) خير الدين محمد، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دم، دس.
11) دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

12) ديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، 1984م، ط2، 1990م، دار المستقبل العربي، القاهرة

13) سعد زغلول فؤاد، عشت مع ثوار الجزائر، دار الملايين، بيروت، 1960.

14) شقيري أحمد، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، دس.

15) فرحات عباس، تشريح حرب، تر، أحمد منور، المسلك لطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

16) ـــــ ، ليل الاستعمار، تر، أبوبكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

17) قليل عمار، ملحمة الجزائر، ج3، دار البعث، قسنطينة، 1991.

18) كافي علي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، دس.

19) مالك رضا، الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر، فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003.

20) ملاح عمار، محطات حاسمة من تاريخ الثورة، 1954- 1962م، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

21) مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر، تر، مسعود حاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

ب – الجرائد

المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني: الأعداد:

– 11، 01 نوفمبر 1957م. **– 12، 15 نوفمبر 1957م.**

– 13، 01 ديسمبر 1957م. **– 23، 07 ماي 1958م.**

– 37، 25 فيفري 1959م. **– 46 13 فيفري 1959م.**

. **– 47، 27 جويلية 1959م.** **– 74، 08 سبتمبر 1960م.**

– 104، 01 ديسمبر 1960م.

ب –المصادر باللغة الفرنسية

1) Belhocine Mabrouk, le courrier Alger – Le Caire 1954-1956, Edi, casbah. Alger, 2000.

2) Dahleb Saad , Mission Accomplie, Ed, Dahleb, Alger, 1990.

3) Harbi Mohamed, Le F.L.N, Mirage et réalité des origines a la prise du pouvoir 1945-1962. Ed, E.N.A.L, Alger, 1993.

4) ـــــ , Les Archives de la révolution Algérienne . Ed. geune Afrique. Paris.

5) Kiouane Abderrahmane, les débuts dune diplomatique de guerre,1956-1962, ed, dahleb,2009.

6) ـــــ , Aux Sources Iminidiates Du 1er Novembre 1954 Achève d'imprimer sur les ENAG Reghaya, Algérie.

7) Malek Redha, L Algérie a Evian , ed, Dahleb, Alger, 1995.

2- المراجع

أ_ المراجع باللغة العربية

1) ابن آزواو فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية1954-1962م، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013.

2) أحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962م، ط1، مؤسسة أحدادن النشر والتوزيع، دم، دس.

3) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956- 1962م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

4) الجنيدي خليفة وآخرون حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، 2009.

5) ـــــ ، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

6) ـــــ ، حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

7) الديش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.

8) الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، تر، محمد حافظ، دراسات في الحركة الوطنية والشؤون المسلحة، 2002

9) الصالح محمد، كيف ننسى وهذه جرائمهم، ط2، دار الهومة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

10) الصغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، 1954-1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

11) العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية وتقييميه، درا الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

12) العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

13) ـــــــ ، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط1، 1984م، ط3، 1990م، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1990.

14) ـــــــ ، جبهة التحرير الوطني، ط1 1984م، ط3 1990م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دس.

15) الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958م، دار غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

16) الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

17) بالقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، دس.

18) بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، تر، علي الخش، دار اليقظة العربية، بيروت.

19) بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، تاله للنشر، دم، 2009.

20) بشيشي أمين، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر 1994م

21) بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008

22) بن مرسلي أحمد، ثورة أول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية أنموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث.

23) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 2005

24) بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م، ط1، مؤسسة بون للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

25) بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

26) بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27) ـــــــ ، ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

28) ـــــــ ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، قسم2، دار الغرب للنشر والتوزيع، دم، دس.

29) بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

30) جغابة محمد، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة السلام، تق، محمد العربي ولد خليفة، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

31) جليسي جوان، ثورة الجزائر، تر، عبد الرحمن صديقي أبو طالب، الدار المصرية، مصر، دس.

32) جوبية عبد الكامل، قضايا الثورة في مجلة الآداب البيروتية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

33) حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.

34) ـــــــ ، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

35) رخيلة عامر، الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية، دراسات وبحوث الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر1954م، 2007.

36) رمضاني بوعلام، مسرح الجزائر بين الماضي والحاضر، المكتبة الشعبية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

37) زبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دم، 1999.

38) ـــــ ، مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954.

39) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962م، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007.

40) سعيود أحمد ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير 1954-1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دس.

41) ـــــ ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

42) ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري، **1954- 1962**م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، **2013**.

43) عباس محمد ، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

44) ـــــ ، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

45) عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للطباعة، الجزائر، 2007.

46) عزيز شكري محمد، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

47) عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر، الجزائر، دس.

48) عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر 1945-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

49) قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد .

50) كوليت وجونسون فرنسيس، الجزائر الخارجة عن القانون، تر، محمد معراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014.

51) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر، العربي بنيون، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007.

52) مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

53) ـــــــ، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

54) نور عبد القادر وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للطباعة والنشر، الجزائر، 2009

55) هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دس.

56) يحي جلال، المغرب الكبير، الفترة المعاصرة، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966.

ب_المراجع باللغة الفرنسية

1) Alistair Horne, Histoire de la guerre d Algérie, Ed4, Edition Dahleb, 2007.

2) Kaddache Mahfoud , l Algérie des Algériens , Edif . Birkhadem . Alger, 2000.

3_مقالات:

1) بخيت الجعافرة إخلاص وخديجة عبد الكريم نعيمات، **موقف المملكة السعودية من الثورة التحريرية الجزائرية من خلال صحيفة أم القرى السعودية، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد 6، ع3، 2012**.

2) بليل محمد، **المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960–1962م، على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، المجلد09، ع01، مارس2018م**.

3) بوسباك فوزية، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة، ع3**، دس.

4) بوضربة عمر، **النشاط الإعلامي في عمل مكاتب جبهة التحرير الوطني، 1955–1962م، المجلة التاريخية، ع04**، سبتمبر 2017.

5) ـــــــ، **دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوربا 1955–1960م، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع20**، جوان 2018.

6) بوهند خالد، **دور النخبة الجزائرية في نشأة وتطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير 1954–1962م، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع12، ديسمبر 2007م**.

7) جمال قنان، **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، ع04، 1996م**.

8) خيشان محمد، **تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة 1954–1956م،ا لمصادر، ع14**، 2006.

9) سعدوني بشير، **الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية 1958-1962م، مجلة أمارباك للأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد8، ع26، 2017م.**

10) سعيود أحمد، **تدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، ع15**، 2007.

4- الملتقيات

1) بومالي حسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلا ع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الإعلام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة للنشر، 2009.

2) عباس محمد شريف، واقع الإعلام الوطني أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة للنشر، 2009.

5- المعاجم

1) الشيخ أبو عمران وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر، 2000.

6- الرسائل الجامعية

1) بوحموم أمحمد، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962م رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتورة مسعودة يحياوي، جامعة الجزائر، 2004-2005م.

2) بودرم فاطمة، حزب جبهة التحرير الوطني ، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة، 1954-1964م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 1994.

3) خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005،2006.

4) فشار عطا الله، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتورة عقيلة ضيف الله، جامعة الجزائر، 2001.

5) لميش صالح، مصر والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988.

فهرس

الموضوعات

العنـــوان	الصفحة
مـــــقـــدمـــــــــة	أ
مدخل واقع العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية 1954-1956م	08
الفصـــل الأوّل مؤتمر الصومام ودوره في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية 1956-1958م	
1. انعقاد المؤتمر وأهم القرارات	19
2. دور لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل الدبلوماسي للثورة	25
3.موقف الحكومة الفرنسية من النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني	37
الفصـــل الثـــاني الحكومة الجزائرية المؤقتة ودورها في العمل الدبلوماسي للثورة1958-1960م	
1. تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة	44
2. النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة	50
3. وزارة الإعلام ودورها في العمل الدبلوماسي	65

الفصل الثالث دور الدبلوماسية الجزائرية في المنظمات الدولية والمسار التفاوضي 1960-1962م	
1. القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة	71
2. الدبلوماسية الجزائرية على مستوى حركة عدم الانحياز	77
3. دور الدبلوماسية في المسار التفاوضي	81
خـــــاتـــــة	93
الـــــلاحـــق	97
الـــبيبليوغرافيا	119
فهـــرس الموضـوعـات	131